دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي . الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش . م . م

السنة الثانية والعشرون . ربيع 2024م / 1445هـ

77

دراسات وبحوث

- "طوفان الأقصى": حقيقة الوهم — د. رولا حطيط
- تداعيات عملية طوفان الأقصى: إسرائيلياً، وإقليمياً، ودولياً — زينب مروّة
- العلاقات الإسرائيلية - الأميركية: العام الأوّل للحكومة الإسرائيلية (37)/ من كانون الثاني 2023 إلى كانون الثاني 2024 — مهدي خضر نور الدين

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش حول معركة طوفان الأقصى: معادلة القوّة والنصر
- حلقة نقاش خاصة حول "طوفان الأقصى": قراءة في معادلات النصر والقوّة
- حلقة نقاش خاصة: اليمن: معادلات الملاحة والاقتصاد والأمن

قراءة في كتاب

- الجيش الإسرائيلي والتغيّرات المجتمعيّة : أزمات الحاضر وتحدّيات المستقبل — مهدي عباس إسماعيل

السنة الثانية والعشرون/ ربيع 2024م / 1445هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$
الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$
دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

سعر العدد

•لبنان: 5000ل.ل •سوريا 100ل.س
•الأردن: 2دينار •مصر 15جنيه
•العراق: 75دينار •الكويت: 2دينار
•الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
•البحرين: 2دينار •إيران: 50000ريال
•قطر 20ريال •السعودية: 15ريال
•عُمان: 3ريال •السودان: 75دينار
•اليمن: 150ريال •الصومال: 150شلن
•ليبيا: 5دينار •الجزائر: 25دينار
•تونس: 2دينار •المغرب: 25درهم
•الدول الأوروبية: 7يورو
•أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

ربيع
2024م-1445هـ

77

77

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة الثانية والعشرون/ 2024 م – 1445 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (77)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- «طوفان الأقصى»: حقيقة الوهم (د. رولا حطيط) 9
- تداعيات عملية طوفان الأقصى: إسرائيلياً، وإقليمياً، ودولياً (زينب مروّة) 33
- العلاقات الإسرائيلية – الأميركية: العام الأوّل للحكومة الإسرائيلية (37)/ من كانون الثاني 2023 إلى كانون الثاني 2024 (إعداد: مهدي خضر نور الدين) 93

ندوات المركز الدورية

- حلقة نقاش حول معركة طوفان الأقصى: معادلة القوّة والنصر 141
- حلقة نقاش خاصة حول «طوفان الأقصى»: قراءة في معادلات النصر والقوّة 155
- حلقة نقاش خاصة: اليمن: معادلات الملاحة والاقتصاد والأمن 169
- قراءة في كتاب: الجيش الإسرائيلي والتغيّرات المجتمعيّة : أزمات الحاضر وتحدّيات المستقبل ..181

Baheth for studies
باحث للدراسات

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

الافتتاحية

لا تــزال تفاعلات وتداعيات معركة «طوفــان الأقصى» التاريخية تتوالى وتتوسّــع، على قاعــدة أن قضية فلسطين كانت وستظــلّ القضية المركزية والجوهريــة من بين كل القضــايا الكبرى التي تعني شــعوب ودول المنطقة منــذ عقود. فهي ترتبط بصراع عميــق وممتد بين حلفين كبيرين تبلورا بشــكل كامل خلال العقدين الأخيرين: محور أمــيركا والكيان الإسرائيلي والدول أو الأنظمة التي تدور في فلكهما؛ ومحور الممانعة والمقاومة الذي تُمثّل المقاومة في فلسطين ولبنان رأس حربته وقاعدته الجهادية المتقدّمة، والــذي تقوده إيران بشــكل مُعلن ومُتقن؛ وهو يضــمّ العديــد من القوى والدول، ولو بمستويات مختلفة.

في هــذا العــدد الجديد من فصــلية (دراســات باحث)، عــدة أبحاث ودراسات وحلقات نقاش حول «معركة طوفان الأقصى»؛ الأبعاد والتداعيات والتوقعات، على المستوى: الإسرائيلي، والفلسطيني، والعربي – الإسلامي، والدولي.

هذا ويتضــمّن العدد دراسة شــاملة حول تطوّر العلاقات الأميركية – الإسرائيليــة خلال العام الأول للحكومــة الإسرائيلية (الرقم 37)، والتي يترأّســها الإرهابــي بنيامين نتنياهــو، في الفترة ما بين كانــون الثاني/ يناير 2023 وكانون الثاني /يناير 2024.

دراسات وبحوث

«طوفان الأقصى»
حقيقة الوهم

د. رولا حطيط*

المقدّمة

إنّ ما تتعرّض له غزّة من إبادة جماعية ومحو لمعالم المكان، وما يحدث فيها من عمل مقاوم وصِف بالأسطوري، يُشكّل منعطفًا تاريخيًا توقّفت أوعلقت عنده المنازعات بين السلطة الفلسطينية في رام الله وبين «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في غزّة ، وله أثر في استعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية من جديد. وقد انعكس ذلك الأثر في التداعيات التي شهدتها المنطقة، بل العالم أجمع.

لقد تحدّدت التموضعات والتحالفات المؤيّدة والمناهضة للقضية الفلسطينية، فشدّ المحور المعادي عضد «الكيان»، ودعمه المُطبّعون العرب (الموقّعون على التطبيع وغير الموقّعين)، سرًا وجهارًا. وتشكّلت في المقابل جبهات إسناد لغزّة في لبنان واليمن والعراق، كبّدت أميركا وحلفاءها في المنطقة خسائر عسكرية واقتصادية ومعنوية. وزِد على ذلك أنّ الغشاوة التي ضلّل بها الإعلام المُروّج لدعم "الكيان" المحتل الرأي العام العالمي، قد زالت؛ وبذلك، فإنّ عملية «طوفان الأقصى»، في السابع من أكتوبر من العام 2023، أيقظت الوعي والذّاكرة على قضية مُحقّة لشعب سُلبت أرضه وحقّه في الحياة والعيش الآمن منذ العام 1948، عام النكبة الأولى.

* باحثة لبنانية.

قد تكون عملية «طوفان الأقصى» أقسى ضربة منفردة وجّهت «لإسرائيل» في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي؛ ولا يُشابهها إلاّ حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973. ولكن تصاعد وحشية الانتقام الإسرائيلي، وتحوّله إلى حرب إبادة ضد غزّة، يُعيد إلى الواجهة تساؤلاً جوهرياً حول أهداف عملية «طوفان الأقصى»: هل تحقّقت، وهل تستحق كلّ هذه التضحيات؟

كما تفرض العملية قراءة نقدية مُعمّقة في الفكر الاستعماري الغربي، وفي مفهوم الإبادة الجماعية الذي ظننّا أننا تخطّيناه مع تطوّر الفكر البشري ووعيه لأخطائه التاريخية. ويأخذنا الأمر إلى دراسة بعض الاتجاهات شبه العلمانية التي كانت تنظر إلى «حماس» كسلطة أصولية ذات أيديولوجيا دينية تتعارض مع مواقفها السياسية.

لا شكّ في أن السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وما بعده، قد شكّل نقطة تاريخية مفصلية في تاريخ الصراع مع وجود هذا «الكيان» المحتل. وفي هذه الورقة البحثية سنُعالج الأسباب التي دفعت المقاومة إلى النزال في معركة «طوفان الأقصى»، والأسباب التي تذرّع بها الاحتلال لشنّ عدوانه على غزّة؛ وسنجري مقاربة لموازين الإرادة والقوة عند المقاومة الفلسطينية ودول المحور. كما سنقف عند عوامل القصور والضعف في بُنية الاحتلال، وسنُبرز التحديات التي يواجهها هذا الاحتلال في فلسطين والمنطقة ككل.

قطاع غزّة تاريخيًا

تتوسّط غزّة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر والبحر المتوسط؛ وهي من أهم المدن الفلسطينية لأهمية موقعها، ولما تتميّز به من حركة اقتصادية ونشاط عمراني. وتمثّل القطاع الأكبر من مساحة فلسطين، وتبلغ مساحتها 365 كيلو متر مربّع، تتوزّع بين 41 كيلومتر طولًا و10 كيلو متر عَرْضًا؛ وتتميّز بكثافة سكانيّة كبيرة تبلغ حوالي 2.3 مليون شخص.

تعرّض قطاع غزّة إلى عدّة انتهاكات واعتداءات من قِبل كيان الاحتلال الصهيوني منذ العام 1948 حتى يومنا هذا؛ وهو مُحاصر، برًا وبحرًا وجوًا، منذ العام 2006، لإضعافه وتهجير أهله، بهدف الاستيلاء عليه.

تأسّست غزّة على يد الكنعانيين في القرن الخامس عشر قبل الميلاد. وقد احتلّها كثير من الغزاة، كالرومان والبيزنطيون والإنجليز، ودخلها المسلمون في العام 635 ميلادي. وتتميز غزّة بأنّها من أقدم مدن العالم، وقد أطلِق عليها اسم «غزّة هاشم»[1] بسبب وجود قبر هاشم بن عبد مناف، الجد الثاني للنبي محمد(ص) فيها.

يخضع قطاع غزّة والضفّة الغربيّة اسميًّا للسلطة الفلسطينية؛ إلّا أنّ غزّة تخضع فعليًا لحكم حركة حماس التي تولّت الحكم منذ الصراع الداخلي الفلسطيني في العام 2007، عقب فوز «حماس» في انتخابات العام 2006.[2]

لا تزال الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان الدوليّة، وأغلبية الحكومات والمعلّقين القانونيين، يعتبرون غزة منطقة محتلّة من قِبل «الكيان»، على الرغم من فك الارتباط الإسرائيلي عن غزّة في العام 2005. ويحتفظ «الكيان» بسيطرة خارجية مباشرة على غزّة، وسيطرة غير مباشرة على الحياة داخلها، إذ يُسيطر على المجال الجوي والبحري لغزّة [3]، وعلى ستّة معابر من المعابر البريّة السبعة. كما تعتمد غزّة على «الكيان» في الحصول على المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها من المرافق؛ بالإضافة إلى اغتصاب «الكيان» الحق في دخول غزّة متى شاء بجيشه، مع فرض منطقة عازلة داخل أراضي غزّة يسيطر هو عليها.

نزال «طوفان الأقصى»

عند الساعة 6:25 صباحًا، استفاق الاحتلال الإسرائيلي، فجر يوم السبت، 7 تشرين الأول/ أكتوبر، على انطلاق آلاف الصواريخ من قطاع غزّة باتجاه المواقع والبلدات

1 – «خطط السلام في الشرق الأوسط». مؤرشف من الأصل في محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتاريخ 29 يوليو/ تموز 2013. اطّلع عليه بتاريخ 24–1–2024.

2 – Nast, Condé (3 Mar 2008). «The Gaza Bombshell». Vanity Fair (بالإنجليزية الأمريكية). Archived from the original on 2023-10-31. Retrieved 2024-1-24..

3 – ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، فإن الحصار يقيّد بشكل خاص حركة الأشخاص وتدفّق التجارة، مع تأثّر الصادرات بشدّة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العقوبات سلبًا على تحسين وإعادة بناء البنية التحتية. انظر:
Human Rights Watch (11 Jan 2015). World Report 2015: Israel/Palestine .Retrieved 2024-1-24

الإسرائيلية داخل الخط الأخضر[4] دفعةً واحدةً ودون مقدّمات، ليتبيّن بعد أقل من نصف ساعة أنّ إطلاق هذا الكم من الصواريخ والقذائف لم يكن أكثر من تغطيةٍ على عملية اجتياحٍ واسعةٍ لمقاتلي المقاومة الفلسطينية داخل الخط الأخضر، مع سقوط عدة مواقع ومستوطنات إسرائيلية في أيدي المقاتلين بشكل درامي غير مسبوق، في عملية أطلِق عليها «طوفان الأقصى»، حيث أعلنت «إسرائيل» حالة الحرب لأوّل مرّة منذ إعلان حالة الحرب صباح يوم السبت، في السادس من أكتوبر عام 1973؛ أي منذ نصف قرنٍ بالضبط. وقد تمكّن المقاتلون من احتجاز مدنيين، يراوح عددهم بين 229 و250 شخصًا. وردّت قوات الاحتلال الإسرائيلي على هذا الهجوم المفاجئ، في اليوم نفسه، بحملة عسكريّة وحشيّة، سمّتها عملية «السيوف الحديدية»، وهي الحرب العدوانية السابعة والأعنف على قطاع غزّة منذ إعادة الانتشار في العام 2005. وقد صرّح القادّة وصنّاع القرار في الكيان أنّ هذه الحرب هدفها الانتقام.

تختلف هذه الحرب عن سابقاتها في أنّها تشكّل مفصلًا رئيسيًا في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي، وتأتي في وقت تتعمّق فيه خطوط الصدع التي تقسم الشرق الأوسط. فعلى مدى عقدين من الزمن على الأقل، كان الصدع الأكثر خطورة في المشهد الجيوسياسي الممزّق في المنطقة هو بين محورين: محور بقيادة إيران، وآخر بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. أمّا اليوم، فالمشهد يُنبئنا بولادة جديدة لكلّ من هم أطراف في هذه الحرب، مما يؤدّي الى نتائج وتداعيات كبيرة.

4 – الخط الأخضر بفلسطين هو لفظ يُطلَق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام 1948 والأراضي المحتلة عام 1967. وقد حدّدته الأمم المتحدة بعد هدنة عام 1949 التي أعقبت الحرب بعد الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1948. ورغم تحفّظات القانونيين، فإن ذلك اللفظ استُخدم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. أهمية هذا الحزام من البلدات الإسرائيلية في أنه مُتاخم للمنطقة العازلة بين القطاع والأراضي الإسرائيلية، مما يجعله خط الدفاع الأول لإسرائيل من جهة قطاع غزّة الذي تُسيطر عليه حماس، إذ يُضفي الموقع الجغرافي للغلاف قدرًا كبيرًا من الأهمية. وكونه على الخط الفاصل بين المنطقتين، تعرّض العديد من البلدات في هذه المنطقة لضربات عنيفة نتيجة للهجوم الذي شنّته «حماس».

إضاءة على الأهداف

من الصعب النظر إلى العدوان الأخير على غزّة بمعزلٍ عن جملة من التطورات السياسيّة، الفلسطينيّة والإسرائيليّة والإقليميّة. لقد أنشِئ «الكيان» الغاصب على العدوان والقتل والتدمير والتشريد، فلا حاجة له إلى أسباب كي يعتدي على غزّة أو غيرها في فلسطين.

أتى الصهاينة إلى أرض الشام، وفي رؤوسهم طموح بإقامة وطن قومي لليهود على أرض يُسمّونها أرض الآباء والأجداد، تمتد من الفرات إلى النيل؛ هذا بالإضافة إلى حاجة هذا «الكيان» لإعادة التموضع في الإقليم، وهو ما يحاول نتنياهو أن يحشد له في اتصالاته مع الغرب والعالم، لأنّ «الكيان»، وفق سرديّته، لم تستهدفه «حماس» فقط، بل محور إيران بأكمله؛ وهذا ما توضحه تصريحات القادة الإسرائيليين الدائمة بأنّ «الكيان» مُهدّد من التمدّد الإيراني ومن حلفاء طهران في المنطقة. إلّا أنّ الاحتلال اعتاد اختلاق الأسباب والأعذار في كلّ جولة اعتداء يقوم بها على الفلسطينيين وغيرهم من العرب، والتي تندرج في النهاية لخدمة الهدف الأعم والأشمل الذي يعمل على تحقيقه.

إنّ الشعب الفلسطيني وقع ضحيّة فكرة عنصريّة صهيونيّة سعت لاغتصاب أرضه، عبر مزاعم توراتيّة، وضحيّة مؤامرة دولية تستهدف تقسيم المنطقة العربية وإخضاعها للتفتيت ونشر الصراعات بداخلها. فالشعب الفلسطيني لم يكن أمامه غير المقاومة، لأنّها هي الخيار الاستراتيجي للشعب، والردّ المناسب على جرائم الاحتلال الإسرائيلي؛ فالمقاومة لم تنشأ من فراغ، وإنّما هي ردّ فعل طبيعي على جريمة الاحتلال.

فما هي الأسباب التي دعت المقاومة إلى النّزال في معركة «طوفان الأقصى»، والتي دعت «إسرائيل» إلى القيام بهذه الجولة الدموية؟

الأسباب التي دعت المقاومة إلى النّزال في معركة «طوفان الأقصى»

أطلقت حركة حماس على العملية اسم «طوفان الأقصى»، في إشارة إلى المسجد الأقصى، ثالث أقدس المواقع الإسلاميّة. وأشارت «حماس» إلى عدّة دوافع للهجوم، بما

في ذلك الانقسامات الداخليّة في «الكيان» بسبب جنوح الحكومة الحاليّة نحو أقصى اليمين، وإفشال العدو أي أمل للتحرير والعودة، والنتائج الكارثية لمسار التسوية السلميّة؛ إضافة إلى الحصار الإسرائيلي الجائر، والمفروض على غزّة منذ 17 عامًا، وحوادث العنف جرّاء اقتحامات المستوطنين الاستفزازية للمسجد الأقصى، ومخططات التهويد والتقسيم الزماني والمكاني له، ومواجهة ممارسات ائتلاف اليمين الصهيوني الأكثر تطرّفًا للسيطرة على الضفّة الغربية من خلال خطّة حسم السيادة على القدس والمقدّسات، وتصاعد اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين، وتوسيع نطاق الاستيطان، وإجبار الاحتلال على إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين القابعين في سجون «الكيان»، خاصّة بعد التنكيل البشع الذي تضاعف في ظل حكومة نتنياهو–سموترش–بن غفير، وتبنّيها برنامجًا أيديولوجيًا دينيًا تقرّرت له ميزانيات وأدوات تتعلّق بتهويد القدس والسّيطرة عليها بشكل كامل، وهدم المسجد الأقصى، أو إجراء تغييرات حقيقية على وضعه بشكل مغاير للتاريخ وللدين. فقد قام نتانياهو وحكومته اليمينية المتطرّفة بارتكاب جرائم تدنيس المقدّسات وتوسيع رقعة الاستيطان؛ هذا بالإضافة إلى صفقات متطورة للتطبيع توجّه بها العدو مؤخّرًا لإدخال السعودية رسميًا في المنظومة الصهيو أمريكية كحلف دفاعي للمرّة الأولى؛ وهو ما يجعل من توقيت العملية توقيتًا دقيقًا وحتميًا واستباقيًا لمرحلة جديدة.

لقد استطاعت «حماس» أن تقلب الطاولة في الوضع الفلسطيني – الإسرائيلي القائم، وأن تؤكّد استحالة تصفية القضيّة الفلسطينيّة. كما استطاعت أن تؤكّد على ريادتها في البيئة السياسية الفلسطينية، وتكريس قدراتها العسكرية والسياسية في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الفلسطينيين، على مستوى المساس بالمقدّسات واستفراد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بالضّفة الغربية المحتلة.

انّ العملية العسكرية الشاملة التي بادرت إليها المقاومة، وهي عملية صاروخيّة وبريّة، تتجاوز الرسائل السياسية لتصل بالأمور إلى حالة حرب حقيقية؛ وهو ما يعني أنّ الاستعداد للانزلاق للحرب الكبرى هو اليوم بتوقيت المقاومة وليس استدراجًا من العدو

لحربٍ وفقًا لمزاجه وتوقيته.

انطلاقًا ممّا سبق، كانت عملية «طوفان الأقصى» خطوة لمواجهة ما يُحاك من مخططات إسرائيلية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، والسيطرة على الأرض وتهويدها.

أسباب العدوان على غزّة من وجهة نظر الاحتلال الصهيوني

يظهر من خلال ما تمّ تداوله من تصريحات لقادة «الكيان» المحتل، الطّابع الانتقامي لمواقفهم، نتيجة الصدمة التي تلقّاها الاحتلال في السابع من أكتوبر. ويمكن لنا تصنيف هذه الأهداف بين الأهداف المعلنة وشبه المعلنة والضمنيّة، حيث هناك ثلاثة أهداف معلنة: القضاء على «حماس» وحكومتها، استعادة الأسرى الإسرائيليين، وألّا يتبقّى في قطاع غزّة أي إمكانيّة لتهديد أمن «كيان» العدو في المستقبل. هذه هي الأهداف المعلنة؛ لكن في الأهداف الضمنيّة أو شبه المعلنة، نجد تدمير واحتلال قطاع غزّة وتهجير أهله؛ وبالتّالي تحويل غزّة إلى شاطئ لسكّان مستوطنات غلاف غزّة. وعليه، فإن أهداف الحرب تتراوح بين الانتقام واستعادة قوّة الردع واستعادة «الرهائن». إلّا أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أضاف إليها أبعادًا أخرى، بقوله: إنّها «حرب مصيرية» و«طويلة وصعبة»، وإنّها «ستُغيِّر وجه الشرق الأوسط»!

وبنظرة تحليلية للتصريحات الإسرائيلية، يتبيّن بأنّ رفع مستوى العنف يشكّل هدفًا بحدّ ذاته في هذه الحرب؛ وهو ظهر منذ الأيام الأولى لها، حيث تمّ قصف غزّة بعنف غير مسبوق، حتى فاق ما استهدفها في الأيام الأولى ما تعرّضت له الضاحية الجنوبيّة لبيروت في حرب عام 2006.

وبحسب القانون الدولي، فإن حقّ الدفاع عن النفس لا تتمتّع به «إسرائيل» منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 لتحقيق أهدافها الأمنية، كونها مجرّد احتلال عسكري للأراضي الفلسطينية. لذا، فإنّ معاقبة «حماس» على ما فعلته في 7 تشرين الأول/أكتوبر غير مشروع؛ ولا يمكن «لإسرائيل» كدولة احتلال أن تقوم بدور أكثر من دور الشرطي؛

فلا يمكنها الاستخدام الحاد للقوّة العسكرية التي يمنحها لها القانون الدولي الإنساني. هذا لا يعني أنّ «إسرائيل» لا تستطيع الدفاع عن نفسها بالمطلق، بل إنّ الإجراءات الدفاعيّة لا يمكن أن تأخذ شكل الحرب على الأراضي المحتلّة، ولا يمكن تبريرها على أنّها دفاع عن النفس في القانون الدولي.

بهذا المعنى، ما دامت «إسرائيل» تُمارس الاحتلال فيحقّ لها أن تحمي نفسها باستخدام القوّة اللاّزمة، والمسموح بها لأغراض «إنفاذ القانون» واستعادة النظام العام، وليس لهجوم واسع وقتْل السكّان المدنيين في المناطق المحتلة، كما تفعل «إسرائيل» حالياً في غزّة.

في النتيجة، إنّ قواعد القانون الدولي تدحض ادّعاء «إسرائيل»، ومعها العديد من دول الغرب، بأنّ «إسرائيل» تستخدم حقّ الدفاع الشرعي عن النفس عندما تهاجم غزّة عسكرياً وتنفّذ إبادة جماعية بحقّ المدنيين الفلسطينيين؛ إذ لا يجوز لقوّة الاحتلال أن تُبرّر القوّة العسكرية في الأراضي التي تكون مسؤولة عنها باعتبارها دفاعاً عن النفس؛ وهذا مبدأ ثابت وواضح في القانوني الدوليّ الإنساني، ويتطابق تماماً مع قاعدة آمرة في القانون الدولي، وهي «حقّ الشعوب في تقرير مصيرها».

موازين الإرادة والقوّة

إنّ المفارقة الحرجة التي واجهها «الكيان» في «طوفان الأقصى» هي تلقّيه أكبر ضربة في تاريخه، وهو الذي اعتقد بأنّه يعيش أعظم لحظة منذ نشأته، رغم التحدّيات التي تواجهها «إسرائيل». وهذا ما تمّ التصريح به في مراكز أبحاث العدو وفي دراسات الباحثين لدى «الكيان» وخطابات قادته، سواء لجهة النمو الاقتصادي الذي وصل إليه، أو لجهة تطوّر التكنولوجيا والتقدّم العسكري؛ بالإضافة إلى تحقيق موقع استراتيجي للكيان في المنطقة، بتحوّله إلى دولة إقليمية، سيما بعد جولات التطبيع وإنهاء الجدال حول القضية الفلسطينية وحلّ الدولتين، واعتقاد الجميع بأنّ قوى المقاومة باتت مكبوحة ضمن قواعد اشتباك وقوّة ردع، وهي لا تمتلك المبادرة؛ وصولًا إلى اثارة إمكانية ضرب إيران بين عامي 2025–2027.

إذاً، «طوفان الأقصى» حدث في أفضل مرحلة اطمئنان عاشها «الكيان». فنظرية الأمن الإسرائيلي قبل 7 تشرين أوّل كانت مثالية ومتماسكة، وتتجاوز عتبة القلق. وفي هذه اللحظة عاد الكيان إلى الخلف ليقف أمام سؤال وجودي حول إمكانية بقائه والعيش الآمن فيه؛ وليتأكّد أنّ ما كان يعيشه كحقيقة ما هو إلّا فقاعات من الوهم التي تداعت أمام عزيمة المقاومة وإرادتها، والمستمدّة من الحق ومشروعية الدفاع عن الأرض وتحرير فلسطين؛ وهذا ما يُفسّر حالة الهستيريا التي انتابت العدو، وترجمها من خلال جرائمه البشعة بحقّ النساء والأطفال والشيوخ في غزّة.

نقاط القوّة ونقاط الضعف عند المقاومة

بهدف تحديد مواقع التغيير الممكن، ونحن على ختوم مفصل أو على مفترق طريق في الصراع العربي– الإسرائيلي، بما شكّلته –ولا تزال– معركة «طوفان الأقصى»، يمكن لجرْد نقاط القوّة ونقاط الضعف أن يبيّن الأولويات؛ بالإضافة إلى الاحتمالات. والمفارقة الملفتة في كل ما جرى ويجري، أنّ هذا الشعب الفلسطيني الذي تُرك وحيدًا، إلّا من حلفاء المقاومة في كلّ من لبنان واليمن والعراق وسوريا وإيران، قد صنع الفارق بصموده الأسطوري، تزامنًا مع إبداعات فصائل المقاومة القتالية، مما عَكَس صورة الهزيمة للعدو المدعوم من الغرب والولايات المتحدة الأميركية بعد مرور أكثر من مائة يوم، والتي تجلّت في عدم تحقيق أهداف «الكيان» الغاصب، المعلنة وشبه المعلنة؛ وهذا ما وضعه في إطار مشهدية مُربكة هو والأميركي. فلا هو قادر على استئصال «حماس» التي هي مركّب من هذا النسيج المجتمعي، أو حتى إضعافها؛ ولا هو قادر على تحرير أسراه بالقوّة المسلّحة كما أعلن؛ ولا هو فاز في حرب الإعلام والمعارك النفسية، على الرغم من التقدّم الكبير في الأسلحة والإمكانات والتكنولوجيا؛ فجلّ إنجازاته هي آلاف المجازر الجماعية بحق المدنيين، من شيوخ وأطفال ونساء ورجال عزّل، عاشوا أطول حرب عربية – إسرائيلية متّصلة أيامها، ولا يمثّل الطرف العربي فيها سوى فصائل المقاومة الفلسطينية بدعم نوعي من دول المحور. وهذا بطبيعة الحال يُشكّل نقطة ضعف في وجدان المقاومة لما تتعرّض

له بيئتها الحاضنة من تنكيل وإبادة؛ فالعدو أرادها حربًا تستنفد طاقة الصمود الفلسطيني الشعبي واستسلامه ودفعه على نحو ما جرى في نكبة 1948؛ إلّا أنّ الشعب الفلسطيني كان أكثر وعيًا نتيجة ما تعلّمه من درس النكبة الأولى، وعرف أنّ خروجه من أرضه سيكون بلا عودة. وأكثر من ذلك، أنّ هذا الشعب يعلم بأنّ العدو قوّة يمكن أن تُقهر أو تُهزم؛ «فإسرائيل» لم تنتصر أبدًا في أي حرب بعد حرب 1973، ولا في حرب لبنان وجنوبه، ولا في حروب متعددة ضدّ غزّة ذاتها؛ وكان تنامي الوعي الفلسطيني الجديد يتزامن مع تحوّل ديمغرافي لصالح الفلسطينيين نتيجة الهجرة العكسية للمستوطنين. وكان لذلك كلّه أثره المحسوس في انقلاب الصورة، خصوصًا مع انتقال الوعي للجيل الجديد، سيّما وأنّه عاش الظلم والفقد، مما أسهم في زيادة إدراكه حقيقة هذا العدو. وقد تجلّى ذلك في إبداعه الكفاحي المستند إلى بيئة متعلّمة، وانخراط الكثير منه في أعمال المقاومة بجميع أنواعها؛ بالإضافة إلى امتلاكه الحسّ الاستشهادي، الذي هو أعلى قيمة إنسانية، واكتسابه مهارات تكنولوجية كسلاح في وجه تكنولوجيا العدو. وهكذا بتنا نجد بأنّ المقاومة الجديدة قلّصت من فوارق التفوّق التكنولوجي للعدو بمهارة ممزوجة بالطابع الاستشهادي لتتحوّل إلى قوّة لا تُقهر.

في «طوفان الأقصى»، إحدى نقاط القوّة التي زادت معدّلات الثقة عند المقاومة، هي إثبات مقدرتها على الخداع الاستراتيجي واختراق تحصينات العدو التكنولوجية، وسحبه الى مستنقع غزّة، نظرًا إلى الكمائن التي أعدّتها المقاومة لمفاجأته من حيث لا يحتسب، عبر مدن من الأنفاق جُهّزت تحت الأرض وفق هندسة مُتقنة؛ وهذا ما تداوله الإعلام العالمي، سيّما «نيويورك تايمز» التي تحدّثت عن إخفاق الأمريكيين والإسرائيليين في اكتشاف خرائط الأنفاق الفلسطينية[5]، على الرغم من امتلاك العدو لوسائل تكنولوجية حربية متطوّرة. فالقادة العسكريون الإسرائيليون قدّروا أنّ شبكة الأنفاق التي بنتها حركة حماس تمتد 100 ميل (160 كيلومتراً) فقط؛ ولكنّهم يُقدّرون الآن أنّها ربما تمتد لمسافة

5 – نيويورك تايمز: فشل إسرائيل بتحقيق أهدافها في غزّة يُفاقم إحباط القيادة العسكرية lhttps://www.aljazeera.net/news2024/ اطّلع عليه بتاريخ 23\1\2024

450 ميلاً (725 كيلومترًا).[6]

لقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية أن تنصح حكومة «إسرائيل» في تل أبيب بالانسحاب التدريجي من الحرب وأن تكون أكثر تعقلًا، بينما تبدو حكومة نتنياهو بن غفير سموتيريتش عالقة في المتاهة، وتتأجّج الخلافات فيها بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، وهم يشعرون بدنوّ أجَل حكومتهم مع الهزيمة الوشيكة، ويُدركون أنّ هزيمة «حماس» صعبة، ويقذفون بكرة النار فوق رأس جيش الاحتلال وقادته.

عوامل القصور والضّعف في بُنية الاحتلال

تآكل النظرية الأمنية

ارتكزت العقيدة الأمنية الإسرائيلية على هدف أساس، وهو تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للشّعب الإسرائيلي، الذي يواجه مناهضة لوجوده، مُستندًا إلى طروحات دينيّة وقوميّة وجغرافيّة وتاريخيّة للحركة الصهيونيّة. ومع «طوفان الأقصى»، سقطت النظريّة الأمنية وانهار الأمن والاستقرار؛ ومن صور انهيارهما الهجرة العكسية المتزايدة، لأنّ «إسرائيل» لم تعد بالنسبة للكثير من المستوطنين دولة آمنة؛ فلا مُبرّر للبقاء فيها، ولا مستقبل موعود، بعد أن فشلت النظريّة الأمنيّة، واهتزت العقيدة العسكرية، لفقدان الجيش الإسرائيلي قدرته على الردع، وعلى مواجهة خطر لا يفهمه و لم يدرسه في كليّاته الحربية وتدريباته. فالمقاومة استطاعت تغيير موازين القوّة على أساس إنتاج معرفة مُغايرة وجديدة لمواجهة تفوّق جوّي لدى العدوّ، مُطوّعةً الجغرافيا المحليّة لصالحها.

إنّ «إسرائيل» اليوم تجد نفسها في مواجهة محور يمتد من إيران إلى العراق فسوريا ثم لبنان، ومنها إلى الضفة الغربية وغزّة، وصولًا للحوثيين في اليمن، في حين أنّها كانت تستطيع – قبل عام فقط – شن حرب على أحد الفصائل في غزّة، وإبقاء الآخرين خارج المعركة؛ وهذا ما صرّح به رئيس هيئة الأركان الاسرائيلية ،»هيرتسي هليفي»، بقوله:

6 – مصدر سابق، https://www.aljazeera.net/news2024/lh/

«إنّنا نُقاتل بالتزامن على عدّة جبهات، وبدرجات متفاوتة من الشدّة، ونعمل في كلّ مكان. ولن يتحقّق الأمان لمن يريد قتْلنا، سواء في غزّة أو الضّفة الغربيّة أو لبنان، أو في ساحات أخرى في الشرق الأوسط.[7] ففي هذه الحرب، اختار «نتنياهو» إعادة الشارع الإسرائيلي إلى ما قبل الحرب، فأعاده إلى انقساماته وخلافاته وكأنّ شيئًا لم يتغيّر، سوى إضافة نقطة جديدة ينقسم حولها الإسرائيليون «الحرب على غزّة»؛ يُرافقها الخوف والقلق الذي سيطر على عامّة المستوطنين، وبات من الصعب عليهم التخلّص من عقدة الخوف والرّعب التي زرعها عناصر «القسّام» في نفوسهم. وقد خلت بلدات الغلاف كلّها حتى عمق أربعين كلم من ساكنيها، ومثلها بلدات الشمال التي لم يعد إليها أهلها؛ ولا يبدو أنّ أحداً في الشمال أو الجنوب سيعود ما دام حزب الله في الشّمال يهدّدهم، وحركة حماس في الجنوب تتوعّدهم. ونجد بأنّ الشارع الإسرائيلي خلا من الشباب والقوى العاملة، بعد استدعاء أكثر من ثلاثمائة ألف من الاحتياط، بالإضافة إلى 170 ألف جندي في الخدمة النظامية؛ ولا يوجد من يُعوّض عنهم من الأيدي العاملة الفلسطينية التي أجبِرت على العودة إلى بيوتها، مما أثّر على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يشهد «الكيان» أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه، رغم تدخّل البنك المركزي والدّفع باحتياطاته الاستراتيجية إلى الأسواق؛ فضلاً عن الدعم الأمريكي المباشر ومحاولات إيجاد الحلول.

المأزق الاستراتيجي

يُطلَق مصطلح الحرب غير المتكافئة على الحروب التي تنشب بين خصمين تختلف قوّتهما العسكرية النسبية بوضوح، ويلجأ فيها أحدهما إلى تكتيكات غير تقليدية لتقليص فوارق القوّة؛ وهو ما يحدث حين تضطر جماعة مقاومة أو فصيل مسلّح إلى خوض مواجهة مع جيش نظامي أكثر احترافًا وتطورًا؛ وهذا ما شهدناه و لم نزل في الصراع القائم بين المقاومة و«الكيان» الصهيوني.

7 – الأركان الإسرائيلية: قيادة «حماس» تعلّق آمالها على وقف القتال وهي مقتنعة أن تلك اللحظة قريبة https://arabic.rt.com/world/1529217– اطّلِع عليه بتاريخ 23\1\2024.

لقد خاضت المقاومة العسكريّة في المنطقة العربيّة، منذ بداية الصراع، وبالأخصّ في فلسطين، معركةً غير متكافئةٍ مع العدوّ الصهيوني، شنّ العدوّ خلالها حروباً عدّةً، دون أنْ تتمكّن المقاومة من إلحاق هزيمةٍ حاسمةٍ به ليُطرد على إثرها من فلسطين.

إلّا أنّ عقيدة الجيش الصهيوني لم تحمل معاني النفق كمكانٍ عسكري، خصوصاً أنّ مفاهيم الزمن والحركة عند المقاومة باتت مُغايرةً لما درسوه عنها كتكتيكٍ عسكري أو استراتيجيّة، والتي مكّنت المقاومة من التخفّي والقيام بعملياتٍ خاطفة. وتمّ تجسيد ذلك في صراع العدو القائم مع المقاومة اللبنانية والفلسطينية على حدٍ سواء؛ فما استخدمته المقاومة في «طوفان الأقصى» من أساليبَ وتكتيكات واستراتيجيات كان من منطلقاتٍ مغايرةٍ عن العدوّ؛ إذ صيغت علاقاتٌ جديدةٌ بين العمليّة العسكريّة والمكان والزمان للتأثير على العدوّ والحلقات الأضعف عنده، حيث شهدنا للمرّة الأولى في التاريخ كيف يقوم المُدافع بالبحث عن المُهاجم. وفي جميع الأعراف العسكرية من يبحث عن المُدافع هو المُهاجم؛ ففي قطاع غزّة المقاومة تبحث عن الجنود وآلياته العسكرية؛ وهذه الحقائق مُثبتة بما يتم بثّه من مقاطع مُصوّرة من قِبل المقاومة؛ وهذا أثّر على توازن القوى وكثافة العمليات في ظلّ تفوّقٍ عسكريٍّ وتقنيٍّ لصالح العدوّ، سواء عند الدولة الصهيونيّة أو الولايات المتّحدة، كعدوٍّ واحدٍ مُتّحد من حيث العقيدة العسكريّة؛ ويرجع سبب ذلك إلى قدراته التقنيّة العالية كعاملٍ تفوّقٍ، إلى جانب إطاره المعرفيّ الناظم لعنصري المكان والزمان؛ فضلاً عن اعتماده على التقنيّات الجويّة.

إلّا أنّ شبكة الأنفاق التي شكّلتها المقاومة حافظت على توازن القوّة وكثافة العمليّات والاشتباك مع العدوّ، فلم تعد المواجهات العسكرية محدودة، بل وصلت ضربات المقاومة إلى كلّ «الكيان»، وبشكل موجع. وأصبحت المواجهات متواترة، والخسائر الإسرائيلية في ارتفاع تدريجي تزامنًا مع التطورات التي تحصل مع لبنان، وتحديداً في جنوبه، التي شكّلت مرحلة حاسمة بين التصعيد العسكري من جهة، ومحاولات التوصل إلى تسوية كبرى برعاية دولية وإقليمية تُفضي إلى إعادة الهدوء والاستقرار من جهة أخرى، حيث

باتت الجبهة الشماليّة الإسرائيليّة مع لبنان تُشكّل قلقاً لتل أبيب، بسبب رفض المستوطنين في تلك القرى والمناطق العودة إلى مناطقهم قبل إيجاد حلّ جذري لأزمة الصراع مع حزب الله اللبناني وتجدّد الاحتقان معه. وفي سبيل التهدئة، يستمرّ لبنان في استقبال الموفدين الأجانب والعرب، حيث توالت زيارات عدّة، شملت المبعوث الأمريكي لشؤون أمن الطاقة «آموس هوكشتاين»، والموفد الفرنسي الخاص إلى لبنان «جان إيف لودريان»، والموفد الدبلوماسي القطري «جاسم بن فهد آل ثاني»، ورئيس الاستخبارات الخارجية الفرنسية «برنار إيمييه»، بهدف التوصل إلى تسوية؛ هذا إلى جانب الجبهات الأخرى لدول المحور، ممّا وضع «الكيان» في مأزق كبير.

الولايات المتحدة الأميركية التي تمتلك المقوّمات العسكرية، والتي تضم حاملات الطائرات، والمقوّمات القانونية التي تشمل الفيتو، والتي ترى في الحرب فرصة تاريخية لحلّ القضية الفلسطينية، والاستفادة من مشروع الممر الاقتصادي الهندي – الأوروبي عبر الخليج العربي وكيان الاحتلال، الذي أصبح ضرورة لها لتحجيم الصين ولجْم تقدّمها في الشرق الأوسط، تُحاول إخراج «نتنياهو» من مأزقه تجنّبًا للانزلاق معه، وفق مخطط الإغواء والضغط عليه، حيث تضمّنت التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي جو بايدن، انتقادات لرئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» حيال إدارته الحرب على قطاع غزّة، مما عكس حالة التوتّر والصدام المؤجّل بينهما، وكواليس الخلافات بشأن مستقبل غزّة ما بعد الحرب، وتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بموجب حلّ الدولتين.

فرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يرى في هذا الطرح نهاية حلم اليمين، ويعتبر الحرب فرصته للقضاء على أي أمل بحلّ الدولتين؛ واليمين المتطرف يضع «نتنياهو» أمام خيارين: بين تحالفه مع «بن غفير» وبقائه في الحكم وبين حليفه» بايدن». في حين أنّ الإدارة الأميركية تُحاول البحث عن «مخارج» للحرب، كي تُتيح لجميع الأطراف إمكانية القول بأنّها «لم تخسر»، على الأقلّ، إن لم تكن «قد ربحت». ولكن تهدف إلى بلورة عملية المخرج المفترض، بما يتيح لها تحقيق مصالح استراتيجيّة، وحماية «إسرائيل» من دفع

تكلفة إنهاء الحرب لاحقاً، أو حتّى تعرّض هذا «الكيان» للمخاطر الوجودية. فمن جهة، تقوم أميركا بتقديم أوراق رابحة «للكيان»، كإعطائه منطقة منزوعة السلاح، وإعادة الأسرى في عملية تبادل، تمهيداً للانتقال إلى مشروع التطبيع السعودي – الإسرائيلي، بما يفيد الحملة الانتخابية «المتعثّرة» «لبايدن» و«الحزب الديمقراطي»، ويُرضي «نتنياهو» الذي شكّل التطبيع مع السعودية هدفاً أساسياً وكبيراً له؛ بالإضافة إلى تقديم المساعدة في إبعاد بعض قيادات «حماس» مقابل خفض التصعيد وإنهاء الحرب في قطاع غزّة، والانسجام مع جهود «حلّ الدولتين»، وتجميد الاستيطان في الضفة الغربية؛ ومن جهة أخرى، تُبرز حالة الكباش بين «بايدن» و«نتنياهو». فقد ذكرت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية أنّ الرئيس جو «بايدن» وصف «نتنياهو» في محادثات مُغلقة بأنه «رجل سيّئ مجنون»، مُعبّراً عن قلقه من «سعي «نتنياهو» إلى جرّ الولايات المتحدة إلى حرب شاملة في الشرق الأوسط»[8]، وأنّ ما يُمارسه من تعنّت يصب في مصلحته الشخصية. ورغم نفْي المتحدّث باسم بايدن الحديث الذي ساقته الصحيفة، إلّا أنّ ذلك لا يتعدّى كونه «بروتوكولاً» وآداباً مُلزمة؛ وإن لم يقل الرئيس الأميركي العبارة، إلّا أنّه يتصرّف وفقها بشكل واضح، من خلال تعامله مع القيادات الصهيونيّة ومحاولته ضمّ «غانتس» و«إيزنكوت» إلى «حكومة الطوارئ» منذ بدء الحرب، بهدف تحجيم «نتنياهو» وضبط ميزان اتخاذ القرارات داخل الحكومة.

كما شاهدنا في حركة «بايدن» الدوليّة رغبته في تشكيل رأي عام إقليمي ودولي، داعم لمسار «حلّ الدولتين»، ومُتبنٍّ للموقف الأميركي، وتصوير من يعارض هذا الرأي، أي الحكومة الإسرائيلية، مُهملًا لقرارات الإرادة الدولية، تزامنًا مع تحريك جبهة الحراك السياسي المعارض «لنتنياهو» وحكومته، وعودة تأجيج الشارع الصهيوني للوقوف إلى جانب عائلات الأسرى في قطاع غزّة. كما فرض بايدن عقوبات على عدد من المستوطنين في الضفة الغربية، كرسالة إلى «بن غفير» و«سموتريتش»، حول إمكانية إدراجهما على

8 – الرئيس الأمريكي بايدن يصف رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بـ «الرجل السيّء» https://anfarabic.com الاثنين، 5 فبراير 2024، اطّلع عليه بتاريخ 23\1\2024.

لوائح العقوبات. ولكن في النهاية لا خطوط حمراء أميركية للعدو؛ وكلّ ما يفعله بايدن هو محاولة لاستنزاف الوقت، تزامنًا مع ممارسات «إسرائيل» الإجراميّة في غزّة، والتي فاقمت من حدّة المشاكل الداخليّة الإسرائيليّة سياسيًا؛ إضافة إلى التحديات الاقتصاديّة والأمنيّة، وقضت على أي أمل لطرح مبادرة للسلام التي كانت مقبولة لدى البعض، وزادت من ترابط وقوّة «الحزام المعادي لإسرائيل»، فأصبح يشكّل تهديدًا وجوديًا لها.

قراءة سوسيو سياسية لمواقف الدول والحكومات والرأي العام العالمي

جاء طوفان 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي ليضع القضيّة الفلسطينيّة في صدارة الأحداث العالمية، وفي قلب الاهتمام الدولي، حقوقيًا وإعلاميًا وسياسيًا، بعد أن أصبحت المعاناة الفلسطينية جزءًا من الروتين السياسيّ والإعلاميّ الباهت، وأصبحت القضيّة الفلسطينيّة طيّ النسيان، وكشف عن صورة «الكيان» الظالمة والقاتلة لدى دول العالم. وقد ظهر جيش الاحتلال وهو يقتل الأطفال والنساء والشيوخ ويُدمّر معالم الحياة، ويقضي على كلّ صور العيش الكريم، في أبشع المجازر والمذابح التي ارتُكبت ضدّ الإنسانية في العصر الحديث، مما يُلزم «الكيان» أمام العالم بتقديم إجابات عن مستقبل الفلسطينيين الذي دمّروه وأفسدوه.

مواقف الدول والحكومات الغربية

تعتبر الدول الغربية هذه الحرب مختلفة وفاصلة وتاريخيّة، وستشكّل منعطفًا كبيراً في المنطقة. فالعدو الإسرائيلي صُدمَ في الساعات الأولى للمعركة، وكُشفَ أمام مستوطنيه والعالم، واتضح للجميع ارتباكه في اتخاذ قراره، واستعادة حالة الردع التي كانت، ما جعله يستميت من اجل تحقيق النصر بعد الذي أصابه صبيحة يوم السابع من أكتوبر، حيث أدركت قيادة «الكيان» السياسيّة والعسكريّة أنّها أضعف من أن تصمد أمام مقاومة استعدّت لهذه العملية، فكان عليها أن تستعين و تستقوي بحلفائها وأصدقائها، الذين أدركوا بدورهم أنّ قاعدتهم الاستعماريّة التي زرعوها في المنطقة بدأت تتهاوى، وربما تنهار بأسرع مما يتوقّعون، فهبّوا جميعاً على أعلى مستوى، إلى تقديم رسائل الدعم النظرية والعملية للكيان الصهيوني في عدوانه على الفلسطينيين؛ فكانت مواقف الدول

في مُجملها منحازة للكيان. ولم يكن مُستغربًا انحياز قادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للكيان وإدانة «حماس»، مع تغاضيهم عن الحصار القاهر لقطاع غزّة وأزمة الشعب الغزّاوي وحرمانه من حقوقه الشرعية، مُنتهجين سياسة ازدواجية المعايير بالمقارنة مع دعمهم لأوكرانيا في أزمتها مع روسيا، واعتبار أنّ معركة «إسرائيل» في غزّة هي امتداد للسياسة الغربية في أوكرانيا، حيث العمل في الجبهتين في مواجهة المعسكر المعادي للقِيم الليبراليّة الغربيّة، والتغافل عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم الذي يكمن في صلب هذه القضية، ما يجعل ديمقراطية العالم الغربي وحريّاته زائفة وعدالته كاذبة . فقد حصلت «إسرائيل» على الدعم المطلق من جانب الولايات المتحدة ورئيسها «بايدن»، ووزير خارجيته بلينكن، وحكومته، والقيادات الأوروبية الفرنسية والبريطانية والألمانية والإيطالية والإسبانية، إضافة إلى دعم رئيس الحكومة الكندية؛ وتجلّى ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، مُعتبرين بأنّ للكيان الحق الشرعي في الدفاع عن نفسه ضد حركة حماس؛ وهذا ما طالب به الرئيس الفرنسي «ماكرون» حين دعا إلى تشكيل تحالف دولي ضد «حماس» ووصفها بالإرهاب. في حين كان الموقف الرسمي الروسي إزاء الحرب الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين في قطاع غزّة أفضل بكثير من مواقف العديد من الدول العربية والإسلامية، رغم التحديات التي تواجهها روسيا في حربها ضدّ أوكرانيا. فقد دانت روسيا، على لسان رئيسها «فلاديمير بوتين»، الغارات الإسرائيلية على قطاع غزّة، واعتبرتها عدواناً صارخاً وتهديداً للسّلم والأمن في المنطقة، وحذّرت من اتساع نطاق الصراع، ودعت «الكيان» إلى التوقّف الفوري عن العدوان على القطاع.

وأمام هذا التحالف الغربي المعادي، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، بات الفلسطينيون في مواجهة حربٍ صهيوغربيةٍ حاقدة، ترقى لأنّ تكون حربًا عالمية جديدة ضد قطاع غزّة وسكّانه الذين لا يتجاوز عددهم مليوني نسمة.

مواقف الدول والحكومات العربيّة والإسلاميّة

فلسطين تُغتصب وتُنتهك، وغزّة يُقتل أهلها وأطفالها ويُطرد سكّانها، ويُعتقل رجالها، ويستفرد العدو بها بتغطية من قِبل الدول العربية المتغاضية عمّا يحصل في فلسطين، التي

هي جزء أصيل من الأمّة العربيّة والاسلاميّة، والقدس عاصمتها، وفيها أولى القبلتين وثالث الحرمين، وهي آيةٌ في كتاب الله عزّ وجل، وأرض الإسراء والمعراج.

لقد تخلّت الدول العربية، بأنظمتها الحاكمة، عن واجبها تجاه فلسطين، بعد اعتراف البعض بهذا «الكيان» والتطبيع معه ومساندته، واستضافة قادته، والذين تناسوا القضيّة الفلسطينيّة وحق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وتطهير المقدّسات. وأبرز تصريحات لهؤلاء حول الحرب على غزّة كانت: «نشعر بالقلق إزاء ما يحصل في غزّة»، «يجب على «إسرائيل» أن تحترم القانون الدولي».

وأمام هول المجازر والإبادة الجماعية وقتل آلاف الأطفال، والآلاف كضحايا للجوع والفقد والتشريد، لا نسمع من الحكّام العرب أكثر من «ندين ونستنكر». وفي مقاربة بسيطة لرصد وتحليل هذه المواقف مجتمعة على المستوى الرسمي، نستطيع القول بأنّها لم تتجاوز حدود الظواهر الصوتية، من التنديد والشجب والإدانة ومناشدة المجتمع الدولي للتدخّل، والدعوة لعدم التصعيد والحفاظ على أرواح المدنيين من الطرفين. ومن الممكن تصنيف الدول العربية إلى مجموعتين: الأولى هي دول الطوق، وتُعتبر الأكثر تفاعلًا، والتي لها موقع جغرافي متميّز من فلسطين، وفيها مصر والأردن وقطر ولبنان. فمصر تركّز موقفها الرئيسي على رفض فكرة تهجير الفلسطينيين إلى سيناء للحفاظ على أمنها القومي؛ وكذلك ارتبطت بمصر مسألة المساعدات وإدخالها إلى غزّة عبر معبر رفح البري. أمّا الأردن، فاقتصر موقفها على خطاب التنديد والدعوة لوقف التصعيد ورفض تهجير الفلسطينيين من أراضيهم؛ بالإضافة إلى تقدّمها بمشروع قرار للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، والتي تمّت الموافقة عليه يوم 27 أكتوبر، ولم يُنفّذ بطبيعة الحال. وأخيرًا موقف لبنان، الذي انحصر بما قدّمه حزب الله من تضحيات بعد إعلان تأييده لعملية «حماس» من اليوم الأول، وحرّك جبهة الجنوب المتاخمة لفلسطين، وأحدث إرباكًا موجعًا لدى العدو، فقامت «إسرائيل» بإجلاء عشرات الآلاف من المستوطنين في المستوطنات القريبة من الحدود اللبنانية. وفيما بعد طالبت «إسرائيل» إدارة الرئيس الأميركي «جو بايدن»

بانسحاب قوات حزب الله لمسافة 6 أميال (حوالي 10 كلم) من الحدود، كجزء من اتفاق دبلوماسي لإنهاء التوتّرات مع لبنان.

والمجموعة الأخرى، في الدائرة العربية الأوسع، وهي على مستوى الدول البعيدة جغرافيًا؛ وتنقسم هذه الدائرة بين فئتين من الدول: الفئة الأولى، وهي الدول المؤيّدة صراحة لفلسطين والمعادية «لإسرائيل»، وأبرزها تونس والجزائر والكويت والعراق وسلطنة عُمان. والفئة الثانية هي دول التصهين العربي، حديثة التطبيع مع «إسرائيل»، وهي الإمارات والبحرين والمغرب؛ وينضم إليها السعودية التي أطلقت موسم الرياض الترفيهي يوم الثلاثاء 24 أكتوبر، وذلك مع اقتراب عدد الشهداء في غزّة من 10 آلاف شهيد في ذلك الوقت. وكان اللافت في مواقف هذه الدول الاكتفاء بخطاب الحياد البارد الذي أعلنت فيه إدانتها للعنف ودعت للحفاظ على أرواح المدنيين من الطرفين على السواء.

الضمير الشعبي العربي والعالمي

لقد شكّلت وسائل الإعلام، بأشكالها المختلفة (المقروءة، والمسموعة، والمرئية)، القديمة والمعاصرة، الأداة الأكثر تأثيراً في توجهات الرأي العام على المستوى الشعبي وعلى مستوى المجتمع الدولي ككل، فساهمت في تشكيل إطار معرفي للمتلقّي، يُفكّر من خلاله في المشكلة المطروحة بكيفية معيّنة؛ والمقصود هو تشكيل منظومة معرفية حول هذه المشكلة بطريقة يتم من خلالها توجيه المتلقّي دون أن يُدرك، في اتجاهات يريدها صانع الإطار الذهني. فهناك فَرْقٌ بين توصيفات: حرب غزّة، وهجوم «حماس» الإرهابي، و«طوفان الأقصى»، وهجوم قوات المقاومة الفلسطينية، و«السيوف الحديدية».

لقد حاولت "إسرائيل" تكريس مفهوم للظاهرة من خلال جعل سبب الحرب في غزّة هو هجوم المقاومة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، ممّا أضفى تقييماً أخلاقياً أو منظوراً معيارياً على الموضوع، كالإرهاب، والمقاومة، والدفاع عن النفس، والعدوان؛ وهذا بدوره طرح بعض الحلول للمشكلة التي ظهرت للعلن، وأبرزها: حلّ الدولتين، احتلال غزّة، تهجير سكّانها إلى سيناء أو إلى الشتات.

كانت هناك محاولات في تحديد أدوات معيّنة لتقييم الظاهرة أو تداعياتها، وجعل المتلقّي يتبنّى معايير لتقييم الموضوع، كتكرار «إسرائيل» أنّ هجوم المقاومة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر لم يسبقه أي استفزاز إسرائيلي أو أي عمل عدائي تجاه غزّة، وذلك في محاولة لتكريس فكرة أنّ المقاومة هي التي افتعلت الحدث؛ وبالتّالي يجب أن تُوجّه لها الإدانة؛ إلى ادّعاء صعوبة تجنّب إيقاع الأذى بالمدنيين في حروب المدن، أو أنّ المقاومة تُطلق صواريخها على المدنيين، أو أنّ إيران هي التي طلبت إشعال هذه الحرب، وأنّ الفكر الإسلامي فكر غير سلمي، من خلال اعتبار المقاومة الفلسطينية امتداداً للتطرف والإرهاب الإسلامي، واستمرار تكرار التذكير ب «داعش» والقاعدة والهجمات على المدنيين في أوروبا و«إسرائيل» ودول عربية وإسلامية و11 سبتمبر.

إنّ هدف «إسرائيل» بالدرجة الأولى هو تغييب تأثير الاحتلال على المجتمع الفلسطيني، وذلك بالتركيز في الدعاية الإسرائيلية على أنّ الهدف المركزي للهجوم الإسرائيلي هو المقاومة – الإرهاب وليس الشعب الفلسطيني أو السلطة الرسمية الفلسطينية، وفكرة أنّ غزّة ليست محتلة، وأنّ «إسرائيل» انسحبت منها سنة 2005، تزامناً مع ترويج فكرة أنّ التطبيع هو دليل على تفهّم العرب لحق «إسرائيل» في الوجود، وإهمال قرارات الأمم المتحدة المساندة للحقوق الفلسطينية.

إلّا أنّ وسائل التواصل الاجتماعي، بأشكالها المتعددة، أسهمت في إفشال هذا المخطّط، الذي كان مُفبركاً، تحتكره أجهزة الدولة من خلال إعلامها السياسي التي تُمارس فيه النخبة دوراً إعلامياً، إلى جانب مؤسسات خاصّة تتبع شركات أو مؤسسات مالية؛ وكان أغلب أفراد المجتمع ينتمون لشريحة المتلقّي، مما يساعد الاحتكار الرسمي أو النخبوي أو المؤسسي الخاص على تأطير العقل الجمعي بكيفية محدّدة، وتوجيه ردود أفعاله وتداعياتها لصالح العدو[9].

9 - Patricia Moy and Brandon Bosch, “Theories of public opinion,” in Paul Cobley and Peter J. Schultz (editors), Handbook of Communication Science. Vol. 1: Theories and Models of Communication (Berlin: De Gruyter Mouton, 2013), pp. 289-308, https://digitalcommons.unl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1251&context=sociologyfacpub.

وقد أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في جعل العالم يُشارك على المستوى الإعلامي، وأصبح المتلقّي هو الذي يُنتج الخبر أو الصورة أو المقال أو الفيديو، وأصبح نقل الخبر أكثر سرعة وأكثر انتشاراً، مما أفشل الاحتكار الإعلامي والدعاية الصهيونية وتكييف ردّات فعل المتلقّي طبقاً لمضمون ما ينشره أو يبثّه المحتكِر؛ فأصبح الإعلام أكثر ديموقراطية، وضاقَ المجال على الرواية المصنوعة من قِبل المحتكِر، وهذا لعب دوره في التأثير على خطاب السياسيين الغربيين السياسي، وجعلهم يُعدّلون من نصوصهم السياسية لضمان تأييد الشارع لهم، نظرًا لتأثير توجّهات الرأي العام في الدول الغربية على السياسيين.

إنّ الغضب الشعبي الغربي كان أحد أهم نتائج ما «طوفان الأقصى»، نظرًا لمشاهد المجازر والمحارق والدمار؛ وهذا تُرجم ميدانيًا من خلال المظاهرات الحاشدة وغير المسبوقة في العواصم والمدن الغربية الكبرى، والتي دفعت بالعديد من السياسيين الغربيين لمراجعة مواقفهم وحساباتهم.

لقد أسهمت معركة «طوفان الأقصى» في طرْح مجموعة من الأسئلة لدى الضمير الشعبي العربي والعالمي، وأبرزها:

هل هذا هو جيش «إسرائيل» الأخلاقي الذي لا يُقهر؟ ممّا يطرح إشكالية صورة «إسرائيل» أمام العالم نتيجة ما ارتكبته من جرائم إبادة جماعية لأكثر من 30 ألف فلسطيني، ثلثهم من الأطفال، تزامناً مع إشكالية صورة «إسرائيل» أمام مجتمعها. فتداعيات «طوفان الأقصى» كسرت هيبة المؤسسة العسكرية، ولم تعد القوة العسكرية أو الاستخباراتية الإسرائيلية قادرة على تجنيب الإسرائيليين الموت، حيث فقد الجيش الإسرائيلي قدرة الردع، وظهرت حقيقة ضعفه، مما زاد الفجوة والاختلال في العلاقة بين «الدولة» والمجتمع، نظرًا لما قامت به من تدمير، وإخفاقها في تحقيق أهدافها من هذه العملية.

كذلك، يبرز السؤال: ماذا حقّق التطبيع مع هذا «الكيان» الذي لا يأبه بقانون إنساني ولا دولي في إطار حسم خلافاته وتصفية حساباته، في ظلّ صفقات التسليح التي كلّفت الدول العربية ميزانيات هائلة، وهي وقفت عاجزة عن وقف الإجرام الإسرائيلي بحق شعب عربيّ على مدى عقود مضت؟

إنّ عملية «طوفان الأقصى» نجحت في تنشيط الذّاكرة الجماعيّة العربيّة، خاصّة لدى الأجيال الشابّة، نظرًا إلى مسار العملية، من تخطيط وعنصر المفاجأة، واستخدام الأسلحة المتطورة من قِبل المقاومة. لقد تمّ إيقاظ الوعي شبه الجماعي في أغلب البلدان العربية، ويرجع ذلك إلى السلوك السياسي والعسكري الإسرائيلي «المتغطرس»، وانتهاكاته للشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني. وهذا مؤشّر على أن خطاب التسوية السلمية، والسلام، والتطبيع مع «إسرائيل»، لم يستطع أن يؤثّر على الأجيال الشابّة، على الرغم من كل الجهود التي بُذلت في مجال الترويج لثقافة السلام والتطبيع في المنطقة.

الخاتمة

إنّ الحرب الوحشية التي يشنّها «الكيان» الصهيوني حاليًا على غزّة تطرح التساؤلات الآتية:

هل السياسة الجنائيّة الدوليّة في ملاحقة مُجرمي الحرب تقوم فعلًا على أسس أخلاقيّة مجرّدة ؟ وهل تنتهج سياسة عدم التمييز بين جنس الضحيّة والجاني؟ أم أنّها مجرّد أداة تترجم منطق القوّة الذي تفرضه القوى الامبريالية وتسعى إلى توظيفها بشكل انتقائي، كوسيلة ضغط وهيمنة في علاقاتها مع بقيّة الدّول!

إنّ مشاهد الإبادة الجماعيّة التي نشاهدها في غزّة، والجرائم، والتهجير القسري، تكشف عن وضع يتعدّى المساس أو انتهاك للحقوق الإنسانيّة إلى درجة الإهدار الكامل لهذه الحقوق أمام المنظومة الدولية، التي تقف بهياكلها وأجهزتها القضائية عاجزةً عن ردع هذه الجرائم وملاحقة مُرتكبيها.

وأي تحليل قانوني لمجازر الاحتلال في غزّة يُظهر حالة الانتهاك الجسيم لمبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف الأربع ، في ظل صمت المجتمع الدولي وعجز مؤسّساته عن ردع جرائم الاحتلال الإسرائيلي، ويكشف عن زيف الخطاب الغربي عن حقوق الإنسان والديمقراطية.

إنّ استهداف الاحتلال المستشفيات والمرافق الصحيّة ودور العبادة، وقطع إمدادات الماء والكهرباء، وقصف المناطق التي أعلن هو نفسه بأنها «آمنة»، ناهيك عن استهداف الصحافيين وطواقم الإسعاف وشاحنات الإغاثة، هو إعلانٌ صريحٌ عن طريق القوّة بأنّ هذا «الكيان» الغاصب لا يعترف بالصفة الإنسانية للفلسطينيين، إنّما يعتبر بأنهم مُجرّدون من أيّ حقوق تُمنح لهم بوصفهم بشرًا.

حرب الإبادة الجماعية هذه، التي يصفها «الكيان» المحتل وداعموه من الدول الغربية بأنها «حربٌ عادلة»، و«دفاع مشروع عن النفس»، تُسقط قِيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني. ولن يُنهي الاحتلال حربه على غزّة إلّا وستكون المنظومة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان قد فقدت كلّ مصداقيتها؛ فهي صُمّمت بطريقة تجعلها مجرّد مبادئ نظرية، ولن يستطيع سوى الأقوى الوصول إليها وتطبيقها على أرض الواقع.

البيبلوغرافيا

مراجع اللغة العربية

«خطط السلام في الشرق الأوسط»، مؤرشف من الأصل في محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتاريخ 29 يوليو/ تموز 2013.

مراجع اللغة الأجنبية

Nast, Condé (3 Mar 2008). «The Gaza Bombshell». Vanity Fair (بالإنجليزية الأمريكية). Archived from the original on 2023-10-31.

Human Rights Watch (11 Jan 2015). World Report 2015: Israel/Palestine

Patricia Moy and Brandon Bosch, “Theories of public opinion,” in Paul Cobley and Peter J. Schultz (editors), Handbook of Communication Science. Vol. 1 Theories and Models of Communication (Berlin: De Gruyter Mouton, 2013

المواقع الإلكترونية

– نيويورك تايمز: فشل إسرائيل بتحقيق أهدافها في غزّة يُفاقم إحباط القيادة العسكرية

https://www.aljazeera.net/news2024/l/

– الأركان الإسرائيلية: قيادة «حماس» تعلّق آمالها على وقف القتال وهي مقتنعة أن تلك اللحظة قريبة https://arabic.rt.com/world/1529217

– الرئيس الأمريكي بايدن يصف رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بـ «الرجل السيّء»

https://anfarabic.com

الإثنين،5 فبراير 2024
https://digitalcommons.unl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1251&context=sociologyfacp-ub

تداعيات عملية طوفان الأقصى: إسرائيلياً، وإقليمياً، ودولياً

زينب مروّة*

المقدّمة:

أكثر من خمسة وسبعين عاماً و«إسرائيل» الغاصبة لفلسطين تُصارع من أجل البقاء؛ تسلب، تقتل، تُهدّد، تُروّع. فنونٌ عديدةٌ من الإجرام أبْدعت في صنعها لتحفظ وجوداً مصطنعاً، في أرض شعب، لشعبٍ بلا أرض. شعبٌ استيقظ على حُلم لا سبيل إلّا في تحقيقه، ولو بإيقاظ شعبٍ على كابوس الفناء. حُلمٌ دام طيلة هذه الأعوام في محاولة لمحو شعبٍ بكامله. جَمَع شتاتاً من أقطار العالم، ليُفرّق شملاً في الشتات، ويصبح وطناً بلا أهل. فـ«إسرائيل» اسمٌ لفلسطين لا بديل؛ تُحاول ولا تستطيع، تكبر فتصغر؛ كابوس صراع لن تستفيق منه ولو بشقّ الأنفس.

لم تنفك هذه الأعوام عن مفارقة الصراع. صراع وَضَع «إسرائيل» في حالة تشرذم؛ لا عقيدة تجمع، ولا مستقبل تتوعّد. فالمستقبل غامض بغموض شعب لم يألف الانتماء، بل ألِف الأمن والأمان في مستوطنٍ ظنّ أنه المأمن، فهاجر إليه هجرة دينية؛ هجرة بها كانت «إسرائيل»، لتغرق في حالة التشرذم التي تعيشها «إسرائيل» تلك بعد مخاض دام أعواماً من الأحلام، نسجتها في مُخيّلة شعب، لم يفْقه أبداً ما معنى أن تحقّق حُلماً مقابل كابوس لم يعرفه رائيه من قبْل؛ كابوس حوّل حلماً إلى كابوس، فصراع، فزوال.

* باحثة لبنانية.

لقد جرى استجلاب شعب من خلال تشجيع الهجرة إلى «إسرائيل»، وفرض هجرة شعب آخر، من خلال تحفيزه بوضع معايير لوطن قائم على معتقدات ومبادئ وهمية، في أرضٍ نشطة نوعاً ما بالهزّات والبراكين؛ تشعر بارتداداتها مع كلّ نشاط تقوم به، بممارسة العنف والتنكيل بالشعب الآخر. فالهجرة إلى «إسرائيل» شكّلت حجر أساس في بناء وطن مُصطنع لشعب «اليهود»، على حساب سلْب وطن من شعب فلسطيني ينشط دائماً مع ازدياد وتيرة العنف التي تمارسه هذه المنظومة المتأرجحة مع هذه الارتدادات. فهجرة اليهود إلى فلسطين تحوّلت إلى معضلة أساسية تعمل «إسرائيل» دوْماً على معالجتها من خلال تأمين أرضيّة آمنة للاستثمار والعيش.

إنّ الهجرة إلى «أرض الميعاد» تحت عنوان «يا يهود العالم عودوا إلى وطنكم»، هي عودة مشروطة بالهويّة الدينيّة، التي هي لون هذا الوطن، والذي لا يندمج مع الألوان الأخرى. فالعقيدة الدينية جواز الانتقال من الشتات إلى «أرض الميعاد»؛ الأرض التي لطالما كانت حُلماً عاشه اليهود طوال قرون، نتيجة «وعد إلهي» بحسب اعتقادهم. فالخلفية الدينية لنشأة «إسرائيل»، والتي أخذت تتطوّر مع كلّ تطوّر لإسرائيل في مناحٍ عدّة، حتى استطاعت أن تُهيمن على مؤسّساتها؛ وهو ما انعكس على سياساتها تجاه الداخل الإسرائيلي والفلسطيني، بحيث اتّسمت هذه السياسات بالتشدّد والتطرّف، والذي زاد من حدّة العنف والمواجهات، سواء على صعيد اليهود العلمانيين، أو على صعيد الفلسطيني الذي يرفضه اليهودي المتديّن المتطرّف.

فالقيام فوق البؤر الزلزالية وفوهات البركان، يتطلّب مواصفات وقواعد تُراعي السلامة ومواجهة الظروف المحيطة بها، ومعايير أكثر صرامة من خلال التزوّد بتقنيّات تساعد على تقويتها وتفادي الارتدادات. ف»إسرائيل» لم تتوانَ عن أي تقنيّة تساعدها على مواجهة ارتدادات سياساتها القمعية والعدائية بحق الشعب الفلسطيني. وسياسة التسلّح العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي، والاختفاء وراء الحصون المُشيّدة، تُعدّ من الأولويات التي لا تنفك «إسرائيل» عن تطويرها والتزوّد بها على الدوام. فإسرائيل

تمتلك أقوى جيش في منطقة الشرق الأوسط؛ وهو مُجهّز بأضخم ترسانة متطوّرة، سواء على صعيد العتاد العسكري، أو على الصعيد الأمني والاستخباراتي؛ لا بل والتخفّي وراء سور من الإسمنت المسلّح المنيع على الاختراق، والمُجهّز بأحدث تقنيّات المراقبة والتجسس والاستشعار.

إن السياسة في مواجهة هذه الارتدادات تتطلب بناءً قوياً متماسكاً ومرناً في ذات الوقت. بناءٌ يستطيع الصمود أمام أي نوع من الهزّات، سواء من الداخل أو من الخارج. فإسرائيل عبارة عن بُنية متماسكة في الظاهر؛ بُنية متنوّعة ومتغايرة في النظرة وفي الأسلوب. بُنية تؤثّر بشكل أو بآخر على نواتها، بحيث تتفاعل مع العوامل الخارجية سلباً وإيجاباً، بحسب مدى هذا التفاعل مع الذات والآخر.

فالعلاقة ما بين الارتدادات والممارسات الإسرائيلية هي علاقة تفاعلية، وتنشط مع تزايد الاعتداء الذي يُنتج مقاومة تجهد في ابتكار أساليب في الدفاع، والتي مرّت بأنماط مختلفة، حيث تنقلت المقاومة الفلسطينية ضمن أطوار متعددة. والتحوّل النمطي للمقاومة هو الذي دفع بالعدو إلى تعديل مواقفه واستراتيجياته.

إن تركيبة «إسرائيل» الهوائيّة تتأرجح كلّما هبّت الرياح الموسمية، والتي تحمل معها في أغلب الأحيان سيولًا يرتفع منسوبها بارتفاع منسوب العنف الذي تتّسم به الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. والسيول الإسرائيلية المتكرّرة والمتنامية أتت بالطوفان الذي لا يرحم لا الحجر ولا البشر؛ طوفان يملؤه غضب الإنسان المسلوب حقّه، المغتصَبة أرضه، المنتهكة مقدّساته. طوفان الأقصى الذي لن يهدأ إلّا بجلْي الغبار عن معالم الوطن؛ الوطن الذي لا يتخلّى عنه الفلسطيني، والذي يدفع الغالي والنفيس من أجل كلّ حبّة تراب فيه.

إنّ عملية طوفان الأقصى التي نفّذتها حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية في اليوم السابع من أكتوبر / تشرين الأول من العام 2023، أتت على إثر الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة بحق الفلسطينيين والمسجد الأقصى؛ وهي كشفت الستار عن خبايا

«إسرائيل» العديدة، وستكون لها تداعيات كبرى على «إسرائيل» ودول المنطقة، سوف يتم التطرّق إليها تحت عدة عناوين:

في الداخل الإسرائيلي:

- تصاعد الهجرة العكسية.
- تنامي ظاهرة التطرّف.
- الإخفاقات الاستخباراتية والأمنية والعسكرية.

المشهد السياسي:

- الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي.
- تحوّل نَمَطي للمقاومة الفلسطينية.
- سقوط وهم القضاء على المقاومة.

السياسة العالمية:

- انحسار الولاء الأعمى لإسرائيل .
- استنزاف يهود أمريكا.

في الداخل الإسرائيلي:

تصاعد الهجرة العكسية:

لطالما شكّلت الهجرة اليهودية بالنسبة لإسرائيل الحجر الأساس في بنائها، والشريان الرئيسي الذي يُغذّي أهدافها التوسعية من جهة، وركيزة لاستمرار المشروع الصهيوني برمّته في المنطقة العربية، من جهة أخرى. فالهجرة تمدّ «إسرائيل» بالموارد البشرية في صراعها مع الفلسطينيين – السكّان الأصليين – الذين يتفوّقون على اليهود عديداً وهويّة.

فقد وضعت «إسرائيل» كلّ الإمكانيات في سبيل جذب يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، مقابل إجبار الفلسطينيين لدفعهم للهروب إلى الخارج، من خلال ارتكاب مجازر عديدة بحقّهم، في سبيل تحقيق تفوّق ديموغرافي لصالحها، ولإعطاء صبغة يهودية لكيانها.

من هنا تعاقبت الحكومات الإسرائيلية على جذْب المزيد من "اليهود" المنتشرين في بقاع مختلفة من العالم إلى فلسطين المحتلة. فموضوع هجرة هؤلاء إلى فلسطين هو أساس كلّ شيء في الكيان الوليد. وبحسب تعبير ديفيد بن غوريون "فإن انتصار إسرائيل النهائي سيتحقق عن طريق الهجرة المكثّفة إليها" (موقع 180بوست 21/7/2023)

بالتالي، ولتشجيع الهجرة، عملت "إسرائيل" على توفير عوامل جاذبة لليهود باتجاه فلسطين المحتلة، كالأمن والرفاه الاقتصادي، اللذين أصبحا عنصري الاستقرار الأمني الإسرائيلي، وهما الأهم والأبرز بالنسبة للمهاجر اليهودي المرتقب من دول العالم. لذلك سعت "إسرائيل"، وما زالت تسعى، وبشكل دؤوب، إلى استقطاب يهود العالم، وحتى من البلدان العربية والإسلامية. وقد صرفت أموالاً طائلة، واستخدمت طُرُقاً شتّى في سبيل جمع شتات اليهود وجلْبهم إلى فلسطين المحتلة. في المقابل، وضعت "إسرائيل" الخطط من أجل منع الهجرة العكسية، من خلال إعطاء الوعود بتوفير الأموال وتأمين الدراسة للشباب اليهود، والإعفاء من الضرائب لفترة زمنية معيّنة؛ بالإضافة إلى منْحهم سلفات مصرفية، وغير ذلك من الوسائل، لتوفير حياة أفضل لهم في الكيان من البلدان التي يعيشون فيها. فهي لم تكتف باستخدام وسائل الترهيب والترغيب في سبيل إجبار اليهود للهجرة إلى فلسطين المحتلة، من خلال استغلال الأزمات السياسية والاقتصادية؛ بل إنها عملت حتّى على خلق مثل هذه الأزمات حتى تدفع باليهود للهجرة إلى فلسطين.

على الرغم من ذلك، وبعد مرور أكثر من خمسة وسبعين عاماً على إنشاء الكيان الإسرائيلي، لم تستطع الحكومات الإسرائيلية سوى جذب 41٪ من إجمالي يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، وذلك بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتأثير ذلك على عقيدة اليهودي، بعد انكشاف صورة «إسرائيل» الهشّة أمنياً نتيجة استمرار الكفاح الوطني الفلسطيني.

مع بزوغ فجر السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام ألفين وثلاثة وعشرين، استفاق الإسرائيليون على الهجوم الذي شنّته فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، عبر ذراعها العسكري، كتائب عزّ الدّين القسّام، على المواقع العسكرية والمناطق السكنية المحاذية لقطاع غزة، حيث أعلن القائد العام للكتائب، محمد الضيف، بدء العملية التي أتت رداً على الانتهاكات الإسرائيلية بحقّ المواطنين الفلسطينيين في القدس والضفة والداخل المحتل. وقد أدّى هذا الهجوم إلى مقتل 1538 إسرائيلياً، من بينهم 311 جندياً، وأسْر 239، بينهم عسكريون برتب رفيعة. وهذه الأعداد من القتلى والجرحى والأسرى في صفوف الإسرائيليين، والتي لم تعهدها «إسرائيل» في تاريخها، شكّلت سابقة أصابت الكيان في عمقه الاستراتيجي، وسجّلت انتصاراً مُدوّياً سطّرته المقاومة الفلسطينية، والذي ستبقى آثاره محفورة في أذهان الإسرائيليين (موقع القدس،30/10/2023).

ولّما كانت ولادة دولة إسرائيل المزعومة نتيجة مخاض وعد بلفور، أتت هجرة «اليهود» إلى فلسطين المحتلة طمعاً بالأمن والاستقرار الموعودين، حيث تعهّدت هذه الدولة بتحقيقهما لمستوطنيها. ومع دخول المقاومة الفلسطينية واختراقها لجدار الفصل العنصري، والتوغل والتجوّل بين القواعد العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية تحت عنوان عملية طوفان الأقصى، والتي جاءت كردّ فعل على الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، وهو الذي يُعدّ أكبر خرق أمني سجّله مجاهدو المقاومة الفلسطينية، والذي لم تستطع «إسرائيل» توقّعه أو تفاديه؛ فهي بذلك تكون قد انتهكت العقد المُبرم بينها وبين مستوطنيها.

كما أنها لم تستطع توفير الحماية لهم، وذلك بحسب ما صرّح به الوزير وعضو المجلس الأمني، يسرئيل كاتس، في اليوم الثامن من معركة طوفان الأقصى (موقع الفينيق، 30/10/2023).

وبسبب هذه العملية، أصيب الإسرائيليون بهستيريا، دفعت الكثير منهم للهجرة من فلسطين المحتلة. فخلال الأيام التي تبعت هجوم «طوفان الأقصى»، ظهرت صور

المطارات الإسرائيلية وهي مُكتظّة بأعداد الفارّين من الحرب. فقد نقلت صحيفة زمان الإسرائيلية، بأن نحو 370 ألف إسرائيلي غادروا البلاد منذ بداية الحرب مع حركة حماس. وعن سلطة السكّان والهجرة الإسرائيلية الحكومية، أنه وحتى نهاية أكتوبر / تشرين الأول من العام 2023، غادر 139 ألفاً، و890 ألف شخص خلال نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام. كما تابعت الصحيفة أن نحو 300 ألف إسرائيلي وصلوا إلى البلاد في أكتوبر / تشرين الأول من العام 2023، و194 ألفاً في نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس العام، أي نحو نصف مليون إجمالاً؛ وهذا العدد لا يشمل آلاف العمّال الأجانب واللاجئين والدبلوماسيين الذين غادروا البلاد. وأردفت الصحيفة أنه على ما يبدو كان عدد الوافدين أكبر بكثير من عدد المغادرين، ولكن كان في الواقع معظم الوافدين إسرائيليين عائدين من إجازة عطلة (موقع AA 7/12/2023).

كما كانت صحيفة «ذي ماركر» الإسرائيلية قد توقّعت في تقريرها الذي أعدّته في 3/11/2023، ارتفاع أعداد المغادرين الإسرائيليين مع استمرار الحرب على قطاع غزة، وتصاعد التوتّرات على الجبهة الشمالية مع لبنان، والمواجهات المتواصلة في الضفة الغربية المحتلة.

ولأوّل مرّة يتم الاستعراض لظاهرة الهجرة العكسية من خلال توثيق إفادات لعائلات إسرائيلية اختارت الهجرة هرَباً من التوترات الأمنية وعواقب الحرب. ووفقاً لهذا التقرير، فإن هذه الظاهرة تكشّفت في الأسبوع الثاني للحرب، بعد أن أعادت الكثير من شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى مطار بن غوريون في مدينة «اللد» المحتلة، بعد أن توقّفت مع انطلاق عملية طوفان الأقصى وبداية الحرب على غزة (موقع الشروق، 5/11/2023).

حتى أنه قبل نشوب الحرب بأيام معدودة، ذكرت وسائل إعلام عبرية بأن ظاهرة الهجرة العكسية تزايدت منذ فترة، الأمر الذي شكّل سابقة خطيرة بالنسبة إلى «إسرائيل»، وكشفت عن رغبة الكثير من الإسرائيليين وسعْيهم للحصول على جوازات سفر أجنبية، في الوقت الذي ظهرت فيه مجموعة إسرائيلية جديدة تُطلِق على نفسها «لنُغادر البلاد

سويّة»، والتي تدعو للهجرة، من خلال تنظيمها لحملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تهدف لإقناع 10 آلاف مستوطن إسرائيلي بترْك «إسرائيل» والتوجّه إلى الولايات المتحدة الأميركية. كما نقلت هذه الصحف كلاماً لأحد الناشطين، ويُدعى مردخاي موتي كاهانا، وهو رجل أعمال إسرائيلي أميركي، عبر تغريدة له منذ سنة عبر منصة X، حيث قال: «بعد سنوات من تهريب اليهود من مناطق الحرب في اليمن وأفغانستان وسوريا وأوكرانيا إلى إسرائيل، قرّرتُ مساعدة الإسرائيليين على المغادرة إلى الولايات المتحدة». وقد تلقّى هذا الناشط عشرات الطلبات من الإسرائيليين للحصول على مساعدة في مجال الهجرة، خاصة من أولئك الذين يُديرون شركات تكنولوجيا صغيرة يرغبون في نقل مكاتبهم إلى الولايات المتحدة، وذلك على إثر ما كتبه بأنه مع حكومة كهذه في «إسرائيل»، يجب على الحكومة الأميركية أن تسمح لكلّ إسرائيلي يمتلك شركة أو مهنة مطلوبة في الولايات المتحدة– مثل أطبّاء أو طيّارين– أن يُهاجر إلى الولايات المتحدة. وأضاف بأن «الشعب اليهودي لن يعرف أن يحكم بلاده».

هذه المخاوف جعلت قطاعاً واسعاً من الإسرائيليين يُفكّرون في الهجرة، وهو ما تكشفه مساعيهم في الحصول على جنسيات مزدوجة، أوروبية وأمريكية، إذ يستثمر الإسرائيليون مبالغ كبيرة للحصول عليها، في وقت أصبحت فيه الهجرة من «إسرائيل» إلى أوروبا والولايات المتحدة تتّخذ منعطفاً سياسياً مُتجذّراً (موقع العهد الإخباري، 13/12/2022).

إذاً، وبالرغم من كلّ الجهود المبذولة من قِبل «إسرائيل» لمنع الهجرة العكسية، جاءت عملية طوفان الأقصى لتزيد من حدّة هذه الهجرة التي تُمثّل «المَرَض الذي يُعشّش في إسرائيل»، حسب تعبير رئيس «الدولة» حاييم هرتسوغ، والد الرئيس الحالي، يتسحاق هرتسوغ، الذي صرّح به عند تزايد الهجرة على إثر العدوان على لبنان عام 1982، والذي تمنّى ألّا يكون خبيثاً، لما تشكّله تلك الهجرة من ظاهرة خطيرة تهدّد الكيان في وجوده وديمومته.

ومع ما كشفته عملية طوفان الأقصى من أزمات حادّة يعيشها الكيان الإسرائيلي، إلّا أنها لم تكن السبب الوحيد للهجرة العكسية؛ بل هي أحد الأسباب التي أسهمت في تصاعدها، والتي دفعت بالعديد من الإسرائيليين بالإسراع باتخاذ القرار، حيث أفادت مصادر إعلامية إسرائيلية بأن حوالي 33٪ من الإسرائيليين يفكّرون بالهجرة ، فيما ارتفعت نسبة الطامحين إلى الهجرة بين الشباب إلى 56٪ (موقع Sputnik عربي آب/أغسطس 2023).

وقد أتت عملية طوفان الأقصى لتُثبت وجود المقاومة وتصاعد دورها واستمرارها، ولتُسهم في تأجيج مفاعيل الأسباب الأخرى للهجرة من فلسطين المحتلة. فقد اعتبرت وسائل الإعلام العبرية أن الحكومة الإسرائيلية لم تعد قادرة على اتخاذ مواقف صائبة منذ نجاح الأحزاب الدينية المتطرفة، وانقسام المجتمع الإسرائيلي، الذي بدأ ينهار لعدة أسباب، ومنها عملية طوفان الأقصى.

وفي ظل حكومة بنيامين نتنياهو، ونهجها المتطرّف، الذي أسهم في تردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، بدأ الصهاينة يطرحون السؤال عمّا إذا كان من الممكن للكيان البقاء أم لا؟ والذي أدّى إلى نزوح جماعي للسكّان الساخطين من البلاد، وخلق الرغبة لديهم بالهجرة الدائمة من فلسطين. وفي تقرير لصحيفة جيروزاليم بوست، أعدّه الحاخام «ستيورات فايس»، أكّد أنه لن تقبلهم أي دولة، لأن هناك نظرة سلبية للصهاينة حتى في المجتمعات الأوروبية. هذا وقد أعلنت وسائل إعلام عبرية، في تقارير أخرى، عن أن العام 2023 شهد زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات 23 السابقة. وبحسب هذه التقارير، فقد انخفضت نسبة الغالبية اليهودية 73.9 ٪ نهاية العام 2021 إلى 73.6٪ نهاية العام 2022؛ وبذلك تكون قد انخفضت نسبة الأغلبية اليهودية في فلسطين بنسبة 10٪ عن العقود الثلاثة الماضية. ويرى الكثيرون بأن نسبة الزيادة هذه مُرشّحة للاتساع منذ تولّي الحكومة اليمينية المتطرفة الحكم في إسرائيل. فقد كرّست الأزمة السياسية التي شهدتها «إسرائيل» ومشروع صلاح المحكمة العليا هذا الشعور (موقع الوفاق، 1/3/2023).

ووفقاً لنتائج الاستطلاع الذي أجرته الإذاعة الإسرائيلية الرسمية «كان»، فإن أكثر من 25٪ من الإسرائيليين، الذين أعمارهم فوق 18 عاماً، يفكّرون بالهجرة من فلسطين المحتلة تفكيراً جدّياً، في حين شرع 6٪ في إجراءات الهجرة بسبب تغلغل نفوذ الأحزاب الحريدية والتيار اليميني الديني في مفاصل الحكم والإصلاحات في الجهاز القضائي، والتي يصفها البعض بالانقلاب على الديمقراطية ونظام الحكم (موقع Sputnik عربي آب/ أغسطس 2023).

وقد نقلت القناة 12 العبرية أن العديد من الإسرائيليين قدّموا عقب عملية طوفان الأقصى طلبات اللجوء إلى البرتغال، على أثر إعلان الأخيرة السماح لهم بالحصول على تأشيرات اللجوء والبقاء فيها والعمل بشكل قانوني، بسرعة وسهولة. وفي وقتٍ سابق، كان بعض التقارير الإسرائيلية قد أشار إلى ارتفاع الإقبال على طلبات الحصول على الجنسية البرتغالية، حيث سُجّلت زيادة 68٪ من هذه الطلبات (موقع الجزيرة، 12/12/2023)؛ فضلًا عن أن هناك أكثر من 47٪ من الإسرائيليين الذين غادروا البلاد، أو المسافرين خارجها، قرّروا عدم العودة إليها، بحسب صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية.

وفي محاولة منها للجم مستويات الهجرة العكسية التي تتصاعد نتيجة عملية طوفان الأقصى، فقد نصحت السلطات الإسرائيلية مستوطنيها بإعادة النظر في السفر إلى الخارج وعدم إظهار أي رموز إسرائيلية. كما دعتهم إلى تأجيل السفر إلى الدول العربية ودول الشرق الأوسط، وكذلك دول شمال القوقاز والدول المجاورة لإيران، بذريعة تزايد ما تُسمّيه «حالات معاداة السامية»، لما تشهده هذه البلاد من تظاهرات غاضبة من إجرام إسرائيل بحق الفلسطينيين (موقع الميادين، 4/11/2023). مع اندلاع الحرب في غزة، تسود مخاوف جديّة في الأوساط الإسرائيلية، من تزايد أعداد اليهود الفارّين من الدولة العبرية. وهو ما قد يمثّل ضربة مزدوجة لإسرائيل، إذ يضعف بنيتها الديموغرافية ويجهض سردية كونها الملاذ الآمن لليهود.

كذلك، تُثير الهجرة العكسية لليهود خارج فلسطين المحتلة، ومع استمرار الحرب في

غزة، مخاوف جديّة داخل الأوساط الحاكمة في «إسرائيل». فهذه الظاهرة ليست حِكراً على الأيام التالية لعملية طوفان الأقصى، بل هي تُثار مع كل اندلاع لأزمة سياسية أو أمنية، حيث يستمر النزيف السكّاني في الدولة العبرية؛ وهو ما يُجهض سرديّة كونها أكثر بلد آمن لليهود، ويؤثّر سلباً في بُنيتها الديموغرافية؛ وفي حين أن الحرب لم توقِف الهجرة إلى «إسرائيل»، لكنها خفّضتها بشكل كبير. فبعد هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول من العام 2023، تبيّن أن «إسرائيل» هي المكان الأخطر لليهود حول العالم. ولذلك هناك مخاوف من ارتفاع منسوب الهجرة العكسية.

وهناك اعتقاد بأن «إسرائيل» تعيش «هشاشة ديموغرافية» منذ تأسيسها إلى اليوم؛ فهي ليست أمّة موحّدة، بل خليط من العناصر البشرية التي توافدت على فلسطين في فترات تاريخية متعددة، والتي تميّزت بمعطيين: أن لا رابط بين مُكوّناتها سوى الديانة اليهودية. وحتى في هذا، كان التديّن اليهودي تمييزاً بحسب مناطق النزوح الأشكنازي الآتي من أوروبا والسفارديم الشرقيين؛ والمعطى الثاني، هو هيمنة الأشكناز على الفضاء السياسي والاقتصادي والفكري. بالمقابل، جرى اعتبار غيرهم من اليهود مواطنين من درجة أدنى، وهم السفارديم.

تنامي ظاهرة التطرّف:

إن الحديث عن تنامي ظاهرة التطرّف الديني في ظل نشأة دولة انبثقت من رحم «الوعد الإلهي المزعوم»، وعلى أساس أحقيّة اليهود وحدهم في «دولة إسرائيل الكبرى»، التي تضم شمال سيناء، بالإضافة إلى فلسطين والأردن ولبنان وأجزاء من سوريا والعراق، أو ما يُعرف بأرض كنعان سابقاً، والتي وردت في أسفار العهد القديم «مثل كلّ موضع قدم تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته» (سفر يشوع1:3) (موقع الأنبا، تكلا هيمانوت).

فالحديث عن هذا التنامي يشكّل حلقة من سلسلة حلقات مبنيّة على الكثير من التناقضات، والتي على ضوئها ينطلق مثل هذا الكيان العنصري الذي لا يعترف بالآخرين، لا سيما الفلسطينيين الأغيار «الغوييم»، الذين لا حق لهم بأرض فلسطين، بحسب اعتقاد

اليهود. فبُنية هذا الكيان تتكوّن على أساس العقيدة اليهودية؛ أو بمعنى آخر، لا تُعطى الجنسية الإسرائيلية إلّا لمن كان يهودياً؛ وبالتالي لا يمكن لأي شخص يعيش في مثل هذا الكيان، ولو لمئات السنين، الحصول على هذه الجنسية.

وبالرغم من ذلك كلّه، فإنّ الكلام يتصاعد عن التطرّف الديني في «إسرائيل»، والذي بدأ بالتغلغل في كافة مؤسسات السلطة والمجتمع الإسرائيلي، والذي أسهم في بلورة المواقف السلطوية والعمليات الاجتماعية؛ وقد أصبح تأثيره مهماً على مُجريات الأحداث الاستراتيجية في «إسرائيل». فقد ذكر المؤرّخ الشهير، وعالم الكيمياء، إسرائيل شاحاك، في كتابه «الأصولية اليهودية في إسرائيل»، بأنها، أي هذه الأصولية، ويقصد الحريديم، ليست قادرة على ممارسة التأثير على السياسة التقليدية لإسرائيل فحسب؛ بل يمكنها التأثير على السياسة النووية أيضاً، ورؤية المخططات المختلفة للأصولية التي يخشاها الناس في بلدان أخرى وهي تحدث في «إسرائيل». (كتاب الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت).

فمع بداية تأسيس «دولة إسرائيل» عام 1948 على يد جماعة علمانية غير متديّنة، حرص ديفيد بن غوريون، أوّل رئيس وزراء لها، على استبقاء الحاخامية اليهودية الكبرى، كمرجعية دينية لليهود، ومُسوّغاً لإثبات الهوية الدينية لدولتهم الوليدة، وانتقالها من «صهيونية قومية» إلى «صهيونية دينية». وقد رافق ذلك بروز تيّار الصهيونية الدينية، الذي كان يمثّل أقصى اليمين المتطرف، حيث انفصل عن الحاخامية الرسمية التقليدية، وشكّل «مجلس الحاخامية الكبرى الجديد» كمرجعية دينية له. وقد استطاع هذا التيّار السيطرة على مفاصل الحكومة، وشكّل «جماعة ضغط « داخل الكنيست، باسم «لوبي الحريّة اليهودية على جبل المعبد»، في محاولة منه للتأثير على السياسات الحكومية والتشريعية (موقع الجزيرة، 4/6/2023).

لقد سعى هذا التيّار منذ بداية نشأة «إسرائيل» إلى الاندماج والإقبال على المشاركة في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حيث شكّل العديد من الأحزاب والجماعات المحلية

التي تجْمعها العقيدة والقومية اليهودية والرغبة في العمل كجماعة ضغط داخل الحكومة الإسرائيلية، وكان أبرزها حزب المفدال الدي شُكّل عام 1956، وكان شريكاً في معظم الحكومات الإسرائيلية حتى عام 2008، قبيل اندماجه مع ائتلاف الاتحاد الوطني، ليشكّل البيت اليهودي (ويكيبيديا، 16/12/2023).

لذلك تُعدّ المشاركة السياسية أحد الأسباب المؤدّية إلى تصاعد هذا التيار. فهو يُشارك في الائتلافات الحكومية منذ انتخابات الكنيست الأولى عام 1949. وعلى الرغم من عدم حصوله على أكثر من 12 مقعداً خلال تاريخه السياسي (موقع رويترز)، إلّا أنّه كان عامل تأثير قوي في الضغط على الحكومات والأحزاب، وانتزاع القرارات والمواقف المؤيدة لمشروعه، لا سيما القرارات المتعلقة بالاستيطان وتهويد مدينة القدس والعمل على استمرار البناء الاستيطاني. فقد مثّل الكفّة الراجحة في الائتلافات الحاكمة عام 1977 وما تلاها.

بالإضافة إلى العمل السياسي، ينشط التيار الديني القومي في مجال الخدمة في الجيش الإسرائيلي، حيث تشير المعطيات الصادرة عن دراسة لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، أن 40٪ من الضبّاط في الوحدات القتالية هم من أتباع التيّار الديني القومي، وتبلغ نسبتهم في ألوية المشاة 25٪؛ كما أنّ المتديّنين يشكّلون 25٪ من مُنتسبي سلاح الجو المنضوين تحت لواء الوحدات الخاصة. أما في سلاح البحرية، فأشارت الدراسة أنّهم يُشكّلون 8٪ من مُنتسبيه، لكنهم يقاربون نسبة 30٪ من أعضاء الكومندوس البحرية التي تُعتبر الذراع التنفيذية الخاصة في هذا السلاح. ونتيجة هذه المؤشرات، منع الجيش نشر معطيات أو إحصائيات حول حجم ظاهرة الضبّاط المتديّنين منذ عام 2008. (موقع الأنباء، 20/8/2008).

وبالرغم من الرفض السابق للطلّاب المتديّنين للالتحاق بالجيش، إلّا أن هناك دوافع عدّة عملت على تغيير هذا الموقف، وخلقت لديهم روح المثابرة للدخول في صفوفه، وتبوّء مقاعد قيادية فيه، كالرغبة في التأثير في صنع القرار، وقيادة المشروع الاستيطاني والتهويد في

القدس، والخشيةً من الوقوع ضحيّة أي تقدّم في العملية السياسية والتفاوضية التي يقودها العلمانيون. كما ويخشون أي انسحاب من «أراضٍ يهودية محرّرة»، لما يشكّلون 65٪ من المستوطنين في الضفة الغربية والقدس. وبالفعل، فقد توصلت مرجعيات التيّار الديني إلى تسوية تقضي بتجنيد الطلّاب المتديّنين في الوقت الذي يواصلون فيه تعليمهم الديني؛ ناهيك عن التغيير في المنهاج المقرّر في هذا الإطار، وهو ما أطلِق عليه «الأكاديميات الدينية قبل العسكرية»، بحيث يتم تأجيل الخدمة لهم لمدّة عام ونصف، خلالها يتم تلقّي التعليم الديني من قِبل مُدرّسين، أغلبهم حاخامات تقاعدوا من الجيش؛ وبعدها يتم تجنيدهم بالظروف نفسها التي يتم تجنيد العلمانيين. وقد أصبحت هذه الأكاديميات تجذب المئات من الطلّاب المتدينين كلّ عام. وبالفعل، يتم اختيار هؤلاء للتطوّع للخدمة في ألوية الصفوة وكتائب النخبة والوحدات الخاصة، مما زاد من نسبة المتديّنين في هذه الألوية والكتائب والوحدات المختارة بشكل كبير، وبدرجة تفوق بكثير نسبة تمثيلهم في المجتمع الإسرائيلي (مصدر الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، ص 85،87)؛ فأتباع التيّار الديني هم أكثر الجنود المؤهّلين للدخول في دورات الضبّاط نظراً لانتسابهم إلى مدارس ثانوية عسكرية يرعاها التيّار. وما هذا الانخراط في الجيش إلّا بدافع عقائدي.

هذا و لم يكتفِ أتباع « التيار الديني القومي «بالتغلغل داخل صفوف الجيش؛ بل هم يُركّزون في أولوياتهم على التغلغل داخل جهاز الأمن العام (الشاباك) الذي يُعتبر من أكثر أدوات التأثير على صناعة القرار في «إسرائيل». كما أن رئيس جهاز الشاباك الحالي يورين كوهين هو نفسه من أتباع هذا التيّار (موقع لبنان8/5/2017 ،24).

ومن الممكن القول هنا إنّ تنامي هذا التيّار الديني واتخاذه وتيرة عالية من التصاعد، يعود لعوامل عدة، زادت من تأثيره على كافة الصعد. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى المدارس الدينية التابعة «لليهود القوميين»، وما لعبته من دور هام في تنشئة اليهود منذ الصغر. فهي تُعتبر من أهم تلك العوامل وما يمكن أن تؤثّره على الأذهان في الأوساط اليهودية؛ فهي،

أي هذه المدارس، بما تتميّز به من تقديم تعليم متفوّق من خلال مُعلّمين ذوي خبرة وكفاءة عاليتين، دفعت بالعديد من العلمانيين اليهود إلى إرسال أبنائهم إليها، وذلك للحصول على التعليم المتميز؛ فهي لا تكتفي بتقديم المواد التعليمية، بل المواد الدينية أيضاً، والتي تعكس خلفية صهيونية متطرفة. بالإضافة إلى ذلك، سيطرت الصبغة الدينية على المناهج والكتب التعليمية في مواضيع شتّى، وفي كافة المدارس في «إسرائيل»، وبخاصة الآداب والاجتماعيات، وتخصيص ميزانيات كبرى للمؤسسات التعليمية الدينية. وقد تمسّك وزراء التربية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة – لا سيما نفتالي بينيت – بفكرة «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية»، وتغليب الجانب اليهودي والمحافظة عليه، والتصريح دائماً أن « تعليم اليهودية إلزامي في المناهج الرسمية، لدرجة أنها أهم بكثير من تعليم الرياضيات» (موقع المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والدراسات الاستراتيجية – مسارات).

ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في تنامي التيّار الديني، الامتيازات التي تُقدّمها الحكومات الإسرائيلية للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس، من إعفاء من الضرائب، وما تؤدّيه إلى انخفاض في أسعار الشقق، الأمر الذي دفع الكثير من الإسرائيليين إلى تفضيل السكن فيها، من علمانيين ومتديّنين على حدٍ سواء، مما أنتج نخبة لا تُعارض المشروع الاستيطاني؛ وأصبح بعضهم من أنصار هذا التيّار أو متأثراً بأفكاره (موقع الجزيرة، 3/11/2023).

وبالرغم من التنامي المتزايد لهذا «التيّار الديني القومي»، إلّا أنّ نسبة زيادته بقيت تتراوح ما بين 13٪ إلى 14٪ من مجمل السكّان في «إسرائيل» من دون القدس المحتلة(9.37 مليون نسمة حتى مطلع أيار 2023)؛ وهذا يعني أنهم يُشكّلون 17.5 ٪ من إجمالي اليهود المعترف بيهوديتهم دينياً في «إسرائيل». وتصل نسبة التكاثر الطبيعي لديهم إلى حدود 3.1٪، مقارنة بمُعدّل نسبة التكاثر العام 2 ٪، وبين المتديّنين المتزمّتين (الحريديم) ما يقارب4٪ ، وبين العرب 2.5٪. أما لدى العلمانيين اليهود، فإن نسبة التكاثر لا تتعدّى 1.5٪ (موقع مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 19/6/2023).

مع نهاية العام 2022، أفضت نتائج الانتخابات التي تمّت على خمس جولات، إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود، والتي اعتُبرت الأكثر تطرّفاً في تاريخ «إسرائيل»، بعد أربع سنوات من أزمة سياسية داخلية. وقد تألّفت هذه الحكومة من أحزاب تُعرف باليمينية واليمينية المتطرفة، وهي: حزب الليكود، بقيادة بنيامين نتنياهو، وحزب الصهيونية الدينية، بقيادة بتسلئيل سموتريتش، إلى جانب عوتسماه يهوديت، بقيادة إيتمار بن غفير، وحزب نوعم، بقيادة آفي ماعوز؛ وهي ثلاثة أحزاب خاضت الانتخابات في تحالف تقني وانفصلت بعد ذلك. وهذه الأحزاب تعكس التيّار الديني الصهيوني المتطرف الذي يُشدّد على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، بالإضافة إلى تعزيز دخول جماعات يهودية إلى باحات المسجد الأقصى. وتضم هذه الحكومة أيضاً حزبين مُتديّنين متشدّدين، وهما: يهودت هتوراة وشاس، إذ تُعتبر يهدوت هتوراة تحالفاً لمجموعة من الأحزاب الدينية من الأصول الأوروبية. وكان إيتمار بن غفير قد بدأ مسيرته السياسية تابعاً لحركة «كاخ» المحظورة، والتي أسّسها الحاخام مائير كاهانا، والذي يُعرف بمواقفه العدائية والمتطرفة تجاه الفلسطينيين، إذ وُجّهت ضدّه العشرات من التهم بالضلوع في أحداث شغب وتخريب ممتلكات، وحتى التحريض على العنصرية وتأييد منظمات إرهابية. ويمثّل حزب «شاس» اليهود الشرقيين من المجتمع اليهودي المتديّن، والحريديم الذين قدِمت عائلاتهم من دول عربية في بداية الخمسينيات. وترى هذه الأحزاب المتديّنة نفسها تمثيلاً لمصالح جمهورها المتديّن الحريدي اليومية. وما يُميّز هذه الانتخابات بصعود هذه الأحزاب وتحوّلها للقوّة الثالثة في الكنيست الإسرائيلي، والثانية في الحكومة الجديدة (موقع BBC NEWS 29/12/2022).

إن تشكيلة هذه الحكومة من الأحزاب اليمينية المتطرفة، ستجعل الأمور أكثر تعقيداً وعصبية تجاه الفلسطينيين. وكلّ طموحات اليهود وأفكارهم ستدخل حيّز التنفيذ مدعومة بقوانين إسرائيلية رسمية. ففكرة التقسيم الزمني للصلاة في الأقصى بين المسلمين واليهود واقع حال؛ وإطلاق يد قوات الأمن لتسهيل دخول المتطرفين اليهود، ومنع المسلمين من الوصول للأقصى؛ عطفاً على تكثيف إجراءات الحفر تحت المسجد الأقصى،

وزخم الجماعات التي تمضي وراء مقولة ديفيد بن غوريون التاريخية «لا إسرائيل من دون القدس، ولا قدس من دون جبل المعبد»؛ ناهيك عن تهويد القدس، والعمل على تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية (موقع الجزيرة، 19/10/2016).

وبالفعل، فقد شكّلت ممارسات التصعيد الإسرائيلية في القدس، والتي طالت المسجد الأقصى، تعبيراً صارخاً لثقافة أكثر تشدّداً وعدوانية، والتي تبنّتها هذه الحكومة؛ وما هي إلّا تعبير عن أفكار الأحزاب التي تنتمي إلى التيّار الديني. فلطالما عمل بنيامين نتنياهو على تعطيل المسارات السياسية، وإحباط أي فرصة للتسوية السياسية منذ أول رئاسة وزراء له عام 1996 وحتى اليوم؛ فهو يعتنق مجموعة من المبادئ التي تُجهض أي فرصة للمسيرة السياسية، ومنها تفرّد "إسرائيل" بالسيادة غربي النهر، والقدس عاصمة موحّدة وأبديّة لها، ولا عودة لأي لاجئ فلسطيني، وغيرها من السياسات التي تضع حداً نهائياً لفكرة حلّ الدولتين، بالاتفاق، أو عبر عملية سياسية يكون الكيان الصهيوني شريكاً فيها.

وقد جاءت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر انتقاماً للأقصى، والذي اعتبره رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، «الأفظع في تاريخ الشعب اليهودي منذ المحرقة النازية، والذي سيبقى يوماً أسوداً في تاريخ الشعوب». وبعد أربع ساعات من هذه العملية، شنّ نتنياهو أوّل غارة من سلسلة غاراته المكثّفة والوحشية على غزّة، والتي سمّاها عملية «السيوف الحديدية»، والتي اعتبرها «حرب من أجل البيت حقاً»، في إشارة إلى «إسرائيل»، و«يجب أن تنتهي هذه الحرب بشيء واحد، وهو النصر الكامل وسحْق حماس والقضاء عليها» (موقع AA، 13/10/2023).

لذلك، شكّلت عملية طوفان الأقصى، أو بالتسمية الإسرائيلية، عملية «السيوف الحديدية»، الذريعة لتنفيذ السياسة الصهيونية الشاملة تجاه الفلسطينيين، والمتمثّلة بالفصل العنصري الذي تُمارسه «إسرائيل» بشكل يومي ضدّهم، وعلى مدى خمسة وسبعين عاماً، والذي يُعدّ جريمة ضد الإنسانية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي لعام 1973، والذي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

– الإبقاء على هيمنة جماعة عِرقية على أي جماعة عِرقية أخرى.

– سياق قمعي منهجي من قِبل المجموعة المُهيمنة على المجموعة المهمّشة.

– الأفعال اللاإنسانية، مثل النقل القسري ونزْع ملكيّة العقارات.

وبالفعل، كانت «إسرائيل»، ولا تزال تُهيمن على الفلسطينيين، وتُمارس بحقّهم أبشع الجرائم اللاإنسانية، من فرض حصار ومصادرة أملاك، وغيرها من الأساليب القمعية الأخرى التي تُمعن في ممارستها، لا سيما حكومة نتنياهو، بما تمثّله من خلفية الأحزاب الدينية المتطرفة، والتي أسهمت في زيادة تعنّت نتنياهو، واستمراره في حربه الوحشية على غزة، والتي ستزيد من وتيرة القتل للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. ففي هذه الحرب حصلت «إسرائيل» على الدعم الدولي والعربي؛ لذلك هي لم تُراع أو تُجامل في إجراءاتها العسكرية؛ بل إنها تمارسها بكل وقاحة وشراسة وبشكل مهين، ولا تقيم وزناً لا للشعب الفلسطيني ولا لقياداته؛ فهي تطمح إلى التخلّص من أبناء هذا الشعب وطردهم خارج فلسطين، بمن فيهم فلسطينيو أراضي 48.

الإخفاقات الاستخباراتية والأمنية والعسكرية:

لقد أسّست «إسرائيل» لمنظومة من المعدّات والتجهيزات الهادفة إلى تأمين الحماية والتحصين، من جدارٍ عازل، إلى أجهزةٍ أمنية استخباراتية، إلى القوات المسلّحة. فمنذ نشأتها على فوهة البركان، و«إسرائيل» تتّخذ لنفسها الحصون، مُخصّصة لذلك أضخم الميزانيات. وهي تُحاكي العالم بأضخم تكنولوجيا عسكرية وإلكترونية، تأميناً لها ولوجودها وسط محور ممانع لسياساتها العدوانية على شعب فلسطين وشعوب المنطقة.

لذلك، تُعدّ «إسرائيل» من أكثر الدول التي تولي أجهزة الاستخبارات التابعة لها اهتماماً كبيراً، خاصة لكونها في حالة حرب ونزاع دائمين، وعلى أكثر من صعيد، وهي تشعر على الدوام بأنّها مُهدّدة في أمنها واستقرارها، وحتّى في وجودها. ومن أجل ذلك، حظِيت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بمكانة خاصة، وتميّزت بالتفوّق على كثير من مثيلاتها

حول العالم، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتمتّع بسلطات نافذة، وبتأثيرات حاسمة؛ ناهيك عن دورها المهم والمحوري في حماية أمن «إسرائيل» والمحافظة على مصالحها، ومساهمتها في عمليات التخطيط لإدارة وتنظيم الأعمال العسكرية والسياسية والاقتصادية، لا سيما في أوقات الحروب والأزمات. وتتألّف هذه الأجهزة من: شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، المخابرات الخارجية «الموساد»، وجهاز «الشاباك» المختص بالأمن الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك «إسرائيل» واحداً من أكبر الجيوش في العالم، لا سيما من ناحية التجهيز العسكري، ولديها أضخم ترسانة عسكرية. وتعتمد «إسرائيل» على قوّتها العسكرية الضخمة من أجل الحفاظ على أمنها ووجودها، مدعومة بذلك، وبشكل مُطلق، من الولايات المتحدة الأميركية، التي تمدّها بالمعدّات العسكرية الحديثة والضخمة؛ بالإضافة إلى الأسلحة النووية، حتّى اعتُبر الجيش الإسرائيلي «الجيش الذي لا يُقهر».

ومع ذلك، لم تكتف «إسرائيل» بهذه التحصينات، بل عملت على بناء جدار عازل منذ العام 2002 في ظل انتفاضة الأقصى، والذي بلغ طوله 670 كلم. ويُعتبر هذا الجدار، من الناحية المادية، منظومة من الوسائل والتجهيزات الهادفة إلى أداء وظيفة مزدوجة: منع عمليات التسلل والإنذار بحصولها؛ وهو يتكوّن من سياج إلكتروني يُحذّر من كلّ محاولة لاجتيازه. وإلى جانبه سياج، وبعده قناة ترمي إلى منع اقتحام السياج بمركبة. وكما فشل خط بارليف، فشل أيضاً السور الأمني الغالي التكلفة، المُقام بين القطاع ومستوطنات الغلاف» («معاريف»، 10/10/2023)؛ وهو ما كرّره ناحوم برنياع بقوله: «كلّف العائق في غزة ثلاثة مليارات ونصف المليار شيكل. من فوق الأرض، من تحت الأرض، مجسّات، كاميرات... انهار العائق وأصبح سوراً من ورق... في نظره، السابع من أكتوبر 2023 كانت إهانة عظمى، لم يشهد الجيش الإسرائيلي مثيلًا لها في كلّ سنواته». («يديعوت أحرونوت»، 9/10/2023).

ومع كلّ هذه الإمكانيات الضخمة من الأسوار الاستخباراتية والعسكرية والإسمنتية،

لم تتمكن «إسرائيل» من أن تحمي كيانها من التسلل والهجوم الذي نفّذته فصائل المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام 2023، والذي كشف عن هشاشة دفاعاتها وأجهزتها الأمنية والاستخباراتية. فقد اعتُبرت هذه الأجهزة من أهم الأجهزة الاستخباراتية عالمياً؛ فجهاز المخابرات الخارجية الاسرائيلي «الموساد» مثلاً، يُعتبر ثاني أكبر وكالات التجسس في العالم بعد وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إي»، بحسب تقرير لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية (موقع سكاي نيوز عربية، 26/8//2018).

كما يُعدّ جهاز «أمان» الاستخباراتي الأهم في «إسرائيل»، والمسؤول بشكل أساسي عن تزويد الحكومة بالتقييمات الاستراتيجية التي على أساسها تُصاغ السياسات العامة، سيما ما يتعلق بالصراع مع الدول العربية. ويُعدّ هذا الجهاز بمثابة المُوجّه المهني لجميع أقسام الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وهو يتألّف من جيوش أو ما يُسمّى «بالذباب الإلكتروني»، والتي تعمل على تداول مشورات مضادة للرواية الفلسطينية والعربية، وخاصة فرع الحرب السيبرانية– الوحدة 8200 . فبالرغم من امتلاك هذا الجهاز لمجموعة واسعة من أجهزة الاستشعار الإلكترونية وأنظمة المراقبة والعملاء، لقد سجّل هذا الجهاز فشلاً استخباراتياً، بحيث لم يتمكن من تفسير مؤشّرات تُنبىء باقتراب هجوم وشيك، مع وجود تحذيرات ملموسة (موقع NEWS1 17/10/2023).

هذا وقد شكّل عنصر المباغتة نواة الانتصار الذي حقّقته عملية طوفان الأقصى، والذي أربك «إسرائيل» بكافة أجهزتها الأمنية والاستخباراتية والعسكرية، لم تستطع معها أن تستوعب ما حدث. وبالفعل ، فقد وصف الخبير في الشؤون الدفاعية والدبلوماسية «جوناثان ماركوس»، الفشل الذي مُنيت به «إسرائيل» في السابع من أكتوبر / تشرين الأول بأنّه فشلٌ في العقلية والنظرة الاستراتيجية، بحيث لم تفترض «إسرائيل» أن هجومًا كهذا قد يحدث، واعتقدت أن الفصائل الفلسطينية جبانة، وأنها قُمِعت. هذا ما كان يقوله المسؤولون العسكريون للمستوطنين الإسرائيليين خلال الأشهر الماضية من وقوع الهجوم، والذي تمثّل على أصعدة كثيرة، بفشل استخباراتي كشف عن عدم جهوزية

الجانب الإسرائيلي في المناطق الجنوبية (موقع العربي، 8/10/2023).

وبفضل الإدارة والتخطيط الذي قامت به حركة المقاومة الإسلامية حماس، استطاعت أن تخرق أجهزة الاستشعار الإلكتروني وأنظمة المراقبة، وتمكّنت من استهداف العمق الإسرائيلي، واقتحام ما يُعرف بخط الدفاع الأول لجيش الاحتلال في محيط غزة. وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة «جيروزالم بوست» الإسرائيلية أنّ قيادة حماس كانت على عِلم بالرقابة من قِبل المجتمع الاستخباراتي الإسرائيلي، واستخدمت أساليب سريّة وتكتيكات لتوصيل الرسائل؛ حتّى العملاء لم يستطيعوا أن يصلوا لأي معلومة حول الهجوم، ممّا عزّز فرص النجاح للهجوم. ونقلت الصحيفة عن مسؤول أمني إسرائيلي لم تذكر اسمه، عدم استيعاب الأجهزة الأمنية، الشاباك والموساد وأمان، ما حصل، وإلّا لما تركوا الحدود دون حراسة ودون أي ردّ أساسي من الأرض أو الجو؛ وأن حماس قامت باستعدادات دقيقة للتوغل، والذي وصفه مسؤول كبير بأنه «تمرين خداع مثالي». إن فشل عملية التصدّي الاستراتيجي أعمت الجيش الإسرائيلي في كثير من النواحي، وأعادته للوراء؛ وبعد أن كانت لديه صورة واضحة، لم يعد لديه سوى إشارات ضعيفة من الصعب إيصالها (موقع الجزيرة، 1/12/2023).

إن السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 أعاد ما يسمّى دولة إسرائيل إلى أيامها الأولى، أي إلى حرب 48. وأحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول كشفت المؤسسة الأمنية في «إسرائيل»– الجيش والاستخبارات العسكرية و«الشاباك»، عارية، وحطّمت النظريات الدفاعية الهوسية، وفشلت إسرائيل مجدّداً. («معاريف، 10/10/2023).

وفي ظلّ الحديث عن عدم توقّع الهجوم في الأوساط الإسرائيلية، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية وثائق تكشف عن حصول المسؤولين الإسرائيليين على خطة الهجوم قبل عام من حدوثه. وهؤلاء المسؤولون، بحسب الصحيفة، إما تجاهلوا أو قلّلوا من شأن التحذيرات بخصوص التخطيط، ورفضوا الخطة، ووصفوها بالطموحة والصعبة على حماس (موقع العربي، 1/12/2023). في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أنّ «إسرائيل»

أوقعت نفسها في خطأ، أدّى إلى هزيمتها، وهو الاستهانة بقدرات المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً «حماس»، ورَكَنت إلى ضعف إمكانيات «حماس» وتعليق عملياتها لفترة زمنية.

وكانت قد انعقدت مشاورات في منتدى رفيع المستوى قبل ساعات من هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، والتي أشارت إلى تقديرات أمنية أفادت بعدم نيّة «حماس» بالتصعيد، وبأنّه ليس لديها مصلحة في مواجهة واسعة مقبلة، وتفويت نواياها في تحريك معركة متعددة الساحات وتنفيذ اجتياح غير مسبوق لمستوطنات الغلاف ، بحسب ما كشفت عنه صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية ، مُشدّدةً على انهيار وفشل كل التقديرات والمعلومات التي كانت قدّمتها الجهات الأمنية الإسرائيلية. في الوقت الذي تمّ استبعاد كل من «علوف تومير بار»، قائد سلا ح الجو، «أهارون حاليف»، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، ورئيس لواء الأبحاث في الجيش، عن هذه المشاورات. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تجاهل «إشارات ضعيفة» عن حدوث شيء ما على الحدود مع غزة، تم إبلاغ «أهارون حليفا» رئيس «أمان» بها من قِبل مساعده (موقع الميادين، 28/11/2023).

وفي المقابل، أشار السفير الإسرائيلي في فرنسا، «رفائيل موراف»، في حديث لقناة «بي إف تي في « الفرنسية، إلى أنه في حال ورود أي معلومات للأجهزة الأمنية والاستخباراتية حول هذا الهجوم، لكان تم الاستعداد واتخاذ التدابير اللازمة للتصدّي له. إلّا أنّه نتيجة الإخفاق الاستخباراتي الإسرائيلي وعدم جاهزية إسرائيل لمواجهته، فَتحا المجال أمام هذا الهجوم، وتحقيقه على هذا المنوال. وعلى إسرائيل أن تضع هدفاً لها، وهو عدم تكرار ما حصل واستخلاص الدروس منه (موقع العربي، 7/10/2023).

ويضيف رئيس وزراء «إسرائيل» السابق، «نفتالي بينيت»، أنّ الفرقة 8200، التابعة لجهاز «أمان»، والمكلّفة بمهام اعتراض الإشارات الحربية، أخطأت حين توقفت عن التجسس على حركة حماس في العام الأخير، واعتبار هذا الجهاز أنّ «حماس مُرتدعة»،

وذلك على خلفية عدم مشاركتها في العمليات والحروب السابقة على قطاع غزة، وتحديداً منذ العام 2021؛ وهو بدوره يتحمل المسؤولية باعتباره رئيس وزراء إسرائيل ما بين حزيران 2021 وحزيران 2022 (موقع معاريف أونلاين، 23/10/2023).

ويندرج ذلك ضمن عملية الخداع التي تعرّضت لها «إسرائيل»، وكذلك الاستخبارات الأميركية، التي توقّفت عن التجسس على حركة حماس أيضاً، لأنها تعتقد أن ذلك من صلاحيات تل أبيب. وعليه، كانت المفاجأة مدويّة ومزدوجة للولايات المتحدة و»إسرائيل» على حدٍ سواء. فعلى الرغم من قدرات «إسرائيل» العالية والتكنولوجيا المتطورة لديها في مجالٍ التجسس، إلّا أنّ مجاهدي «حماس» خضعوا لتدريب دقيق مكثّف على الهجوم و لم يتم اكتشافهم؛ فتلك القوّة العسكرية «الأقوى» في الشرق الأوسط، لم تفشل في الاستهانة بعدوّها وبحجم الهجوم فحسب، بل فشلت أيضاً في جمعها للمعلومات الاستخباراتية، بحيث تمكّن مجاهدو «حماس» من تعطيل الكاميرات وأنظمة الاتصالات، واختراق السياج الحدودي مع «إسرائيل « براً وجواً. في هذا السياق، قال المُعلّق العسكري الإسرائيلي «نوعم أمير» على موقع «مكور ريشون» إنّ «إسرائيل تحوّلت من قوّة استخباراتية كبرى في العالم إلى قوّة لا توجد لديها أي استخبارات فعّالة» (موقع الميادين، 16/11/2023).

أمّا على الصعيد العسكري، فقد تمّ تسجيل كم هائل من الإخفاقات. فقد انكشفت «حكمة الإدراك المتأخر» للجيش الإسرائيلي، حيث كانت عملية طوفان الأقصى بمثابة مفاجأة استخباراتية كاملة من وجهة نظره . وجاءت شهادة سلاح الجو لتؤكّد التباطؤ في الرد وانتفاء التعامل السريع مع الهجوم، حين استغرق عدة ساعات لإدراك حجم العملية. فمع إطلاق الصواريخ عند الساعة 6: 28، حيث انطلقت طائرتان مقاتلتان من قاعدة «حاتسيريم» الجويّة، على إثر تلقّيهم أمراً بالقيام بدوريّات كإجراء اعتيادي، حول منصة «غاز تامار» خشية مهاجمتها بطائرة مسيّرة، و لم يتم تبليغهما من مركز المراقبة التابعة للقوات الجويّة. حتى أنّ فرقة غزّة والقيادة الجنوبية لم تستطيعا فهم ما حدث، حيث واجهتا صعوبة في تكوين صورة كاملة عن الأحداث وما يجري؛ وبالتالي لم يُبلّغا سلاح

الجو. كذلك الطيّارون لم يعرفوا حقيقة ما يجري بسبب الضبابية المُسيطرة علي الأحداث، بحيث لم يتمكنوا من القيام بأي إجراء لتفادي ما حصل. ولكن بمجرّد هبوطهم انكشفت الصورة أمام السرب؛ وكانوا قد صرّحوا بأنهم لو علِموا لكانوا قاموا بتوجيه الطائرات المقاتلة للتحليق في المنطقة وإحداث انفجارات «فوق صوتيّة» للترهيب وإطلاق النار بمدافع «فولكان». إلّا أنه في الواقع، كان الجيش في حالة تخبّط، بحيث لم يعرف التعامل مع الأوضاع؛ كما لم يعرف من هم الجنود الإسرائيليين ومن هو العدو، وماذا يحدث في المستوطنات، وما المسموح به وما هو المحظور، ومن يمكن إطلاق النار عليه ومن لا يمكن. ومع الانتظار الطويل للحصول على الموافقات، كانت الذخيرة قد نفذت بسرعة. حتى أنه بعد وصول المعلومات من الميدان، وما تكشّف عن «محنة فرقة غزة» ونداءات المساعدة المتكررة، تمّ إطلاق مروحيّتين قتاليتين من قاعدة «رامات ديفي» (جنوب شرق حيفا)، لكنهما استغرقتا وقتاً للوصول إلى موقع قيادة غزة؛ وذلك بحسب تقرير موسّع نشره موقع «واللا» الإسرائيلي (موقع، i24 11/1/2024).

كما أنّه وبسبب وجود موقع مقر فرقة غزّة عند السياج الحدودي مباشرة، ووضع قواعدها في أماكن عرضة للاعتداء ذو ميزة لوجستية، والذي يسبّب خللاً في أدائها في حالة الحرب؛ كما ويضرّ بقدرتها على القيادة والسيطرة، والتي هي في الأصل أُقيمت لتأوي القيادة وغير مُهيّأة للقتال، ما أدّى إلى تحييدها بالكامل أثناء القتال، وإلى نقص في الموارد المالية والبشرية. وبالرغم من عدم استعداد هذه الفرقة للقتال، فقد تمّ نقل ثلاث كتائب من فرقة غزة إلى الضفة الغربية لحماية أمنها (موقع الميادين، 8/1/2024).

كذلك، اعترف رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي بعدم جاهزيّة الجيش لمثل هذا السيناريو؛ وبالتالي لم تكن لديه خطة طوارئ لصدّ أي هجوم محتمل من المقاومة على مواقع الاحتلال وحماية أمن المستوطنات، بالإضافة الى عدم اتخاذ تدابير استباقية لمواجهة مثل هذا التهديد. ناهيك عن التأخير في إصدار قرار من مقر وزارة الأمن في تل أبيب، والذي استغرق أكثر من ساعة بعد الهجوم، وذلك بحسب التحقيق الذي أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية (موقع العربي، 5/1/2024).

فالعملية كلّها تكمن في العمل الاستخباراتي الذي تميّزت به «إسرائيل»، والذي لا يتوقف عند توفير المعلومات وتحليلها والاستنتاج؛ بل يتخطّاها إلى تقديم توصيات للعمل وتشكيل الأحداث، حيث تتربّع الاستخبارات العسكرية «أمان» على قمّة «ثالوث الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية»، والتي تضم أيضاً جهاز «الموساد» وجهاز «الشاباك». هناك جهاز «أمان»، بما يمتلكه من قدرات تكنولوجية متطورة، تمنحه ميزة نسبية على المستويين المحلي والدولي، في فك الشيفرات وجمع المعلومات. فهو كجهاز استخباراتي في حالة تغيّر دائمة، بهدف مواكبة التهديدات السيبرانية، والتقنيّات التكنولوجية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي؛ وهذا ما جعله في موقع المسؤولية عن الإخفاق الأمني في السابع من أكتوبر/تشرين الأوّل، خاصة وأنّ رئيسه أعلن عن تحمّله المسؤولية في عدم إعطاء تحذير مُسبق قبل الهجوم، حيث أكّد أن «أمان» يتحمّل مهام الهجوم والدفاع في المعركة. وكشف عن أسباب مُحتملة لتغيير «حماس» توجهاتها، وتتعلّق بمخاوف الحركة من جمود التفاوض حول تحرير الأسرى الفلسطينيين، واقتراب اتفاق التطبيع بين السعودية وإسرائيل، في ظل توسّع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، مُستغلّة التوتّر في الداخل الإسرائيلي حول التعديلات القضائية (موقع مركز الأوروبي للدراسات لمكافحة الإرهاب والاستخبارات، 23/12/2023).

وفي كلّ تصدٍ تقوم به «إسرائيل»، ينكشف معه مدى التقمّص وراء الدولة الأسطورية التي تمتلك أقوى الجيوش والأجهزة الأمنية والاستخباراتية حول العالم. فبعد انهيار مقولة أنّ جيشها هو «الجيش الذي لا يُقهر»، جاءت عملية طوفان الأقصى لتُزيل الستار عن هشاشة أجهزتها الأمنية والاستخباراتية، وعجز جدارها الفاصل في أن يكون سدّها المنيع بُغية التحصّن وراءه.

المشهد السياسي:

حرب واسعة تخوضها «إسرائيل»، وعلى جبهات متعددة. فبالإضافة إلى الجبهتين في غزة والشمال، تشهد أزمة سياسية داخلية، تعكس الشرخ العميق داخل الحكومة التي يرأسها «بنيامين نتنياهو»، والتي يمتد ارتدادها إلى المجتمع الإسرائيلي برمّته. هذه الجبهة

يخوضها معسكران من قوى يمينية متشددة ومتطرفة وأخرى ليبرالية، تترأسها الحكومة الخامسة والثلاثون برئاسة «بنيامين نتنياهو»؛ هذه الحكومة التي وِلدت بعد مخاض عسير نتيجة انتخابات 1/11/2022، بأغلبية 64 مقعداً لكتلة الأحزاب اليمينية، والمعروفة باسم المعسكر الوطني، من أصل 120 مقعداً، والتي وُصفت بالأكثر يمينية وتديّناً في تاريخ «إسرائيل».

كانت تلك الحكومة مرآةً لكلّ تطلعات الأحزاب التي تتشكّل منها، لما تُمثّله هذه الأحزاب من فاشية ودكتاتورية تجسّدت في سياسة «نتنياهو»، الذي يتأرجح بين الشعبوية اليمينية لليهود «الحريديم» الذين لا يؤيّدون الديمقراطية، وبين الصهيونية الدينية التي تريد السيطرة على مفاصل الحكم؛ الأمر الذي أدّى إلى فاشيّة، بدأت بالتطور داخل المجتمع الإسرائيلي، مع التنامي الكبير للتيّار الديني المتطرف الذي يسعى للمزيد من الاحتلال. ولقد أبْدت هذه الحكومة عن رغبتها في إحداث تعديلات على سلطات القضاء، وخاصة المحكمة العليا، لكونها تُعارض توجهات القوى اليمينية ومشاريعها؛ حيث ترى هذه القوى أن المحكمة العليا جزء من اليسار، ولا تتمثّل فيها كل شرائح المجتمع؛ كما أنها تتعسّف في استخدام السلطة المُتاحة لها.

نتيجةً لهذه المتغيّرات، تشكّل معسكران داخل المجتمع الإسرائيلي: حكومة «نتنياهو» بما تمثّله من جهة، والأحزاب العلمانية من جهة أخرى؛ حيث أبدى الإسرائيليون قلقهم من الهجوم على مؤسسة القضاء. فمنذ ذلك الحين و«إسرائيل» تشهد مظاهرات متصاعدة أسبوعياً للضغط على الحكومة، للتراجع عن خطط تقليص صلاحيات القضاء لصالح السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد أجرى معهد الديمقراطية في «إسرائيل» استطلاعاً أظهر أنّ 66٪ من الإسرائيليين يرون أنّ المحكمة يجب أن تبقى مُتمتّعة بسلطة إلغاء أي قانون يتعارض مع القوانين الأساس، التي هي البديل للدستور الذي لا تملكه إسرائيل حتى الآن (سكاي نيوز عربية، 27/3/2023).

تحت عنوان «مقاومة الدكتاتورية»، ومنعاً من تقويض الديمقراطية، كانت قد بدأت

تحرّكات احتجاجية في 7/1/2020، مدعومةً بنشاطات على وسائل التواصل الاجتماعي رافضةً لمشروع الحكومة بتعديل النظام القضائي. فهي بالإضافة إلى ذلك، أتت كردّة فعل على الأزمة الداخلية والخطط الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية، ووضعت أمامها أهداف أساسية: دفع نتنياهو إلى الاستقالة ومحاكمته وحلّ حكومته (ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة، 29/12/2023).

وقد شكّلت التعديلات القضائية نقطة انطلاق لحكومة «نتنياهو» للتحكّم بمقاليد الدولة. فالمحكمة العليا لديها صلاحية إسقاط القوانين والقرارات الحكومية التي ترى أنها غير قانونية ومنطقية تحت مُسمّى حجّة «المعقولية». ويسعى «نتنياهو» من خلال هذه التعديلات إلى إلغاء هذه «المعقولية» والتقليص من هذه الصلاحيات ومنح أعضاء البرلمان، وبأغلبية بسيطة، حق رفض قراراتها. بالإضافة إلى منْح السياسيين صلاحية أكبر في تعيين القضاة، في سبيل إحكام السيطرة السياسية على التعيينات القضائية ومنح السلطة التنفيذية حريّة واسعة في تعيين قضاة المحكمة العليا . وفي هذا الصدد، ربط «مردخاي كيدار»، أستاذ العلوم السياسية في جامعة «بار إيلان» والباحث في شؤون الشرق الأوسط، الأزمة الداخلية بما اعتبره تحرّكات اليسار الذي خسر الانتخابات. وأضاف أنّ هناك مشكلة توازن بين الكنيست والحكومة والمنظومة القضائية في إسرائيل (موقع الجزيرة، 9/3/2023).

وعلى إثر الإعلان عن الخطة الرامية إلى إصلاح الجهاز القضائي، شنّ زعماء أحزاب المعارضة الإسرائيلية هجوماً حاداً على الحكومة، ورفضوا أي اقتراح يعتبر أن هذه المبادرة الجديدة، التي طرحتها الحكومة لإحداث تغيير جذري فيه، بمثابة تسوية أو تليين لخطتها الأصلية. فقد اعتبر رئيس حزب «يوجد مستقبل»، وزعيم المعارضة عضو الكنيست «يائير لبيد»، أنّ هذه الخطة تقع في إطار الاستيلاء السياسي العدائي على الجهاز القضائي. من جهتها، أكّدت رئيسة حزب العمل وعضو الكنيست «ميراف ميخائيلي»، أنّ السيطرة على لجنة اختيار القضاة تُطيح بأساس الديمقراطية. هذا وكان رئيس تحالف «المعسكر الرسمي» وعضو الكنيست «بني غانتس»، قد دعا إلى وقف جميع إجراءات التشريع

والبدء بالحوار، بناءً على الخطة التي طرحها رئيس الدولة «يتسحاق هيرتسوغ»؛ فيما شدّد رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» وعضو الكنيست «أفيغدور ليبرمان»، على أنّه لا يمكن التحاور إلّا على أساس الحل الوسط الذي طرحه رئيس «الدولة». وقد اتّهم معارضون آخرون نتنياهو بأنّه لا يهتم إلّا بمصالحه الشخصية، وأن حكومته فاسدة، وأنها محاولة سافرة منه لتحويل المحكمة العليا إلى ذراع سياسية أخرى له، الأمر الذي يُعارض مبدأ فصل السلطات؛ ودعوا إلى المزيد من الاحتجاجات (يديعوت أحرونوت، 21/3/2023).

وبعد سلسلة ردود أفعال من جنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي ، حذّر وزير الدفاع «يوآف غالانت» «نتنياهو» من أنه سيكون من الصعب عليه البقاء في منصبه، في حال أصرّ على موقفه بشأن التعديلات من دون التوصّل إلى اتفاق. وقد تخوّف «غالانت» من أن يؤدّي هذا إلى إلحاق ضرر جدّي في جهوزيّة الجيش، وخاصة سلاح الجو. وفي محاولة لتوجيه رسالة مزدوجة، عمل «نتنياهو» لتنفيذ خطّته في تمرير قوانين بصيغ أقل فجاجة، بأن يقول لليمين إنه لا يملك خياراً إلّا التنازل عن جزء من خطته؛ ويقول لليسار إنه وافق فقط بسبب ضغوط وزير الدفاع، ولذا، فإن مقترحاته أصلية وتعكس تغييراً حقيقياً. وفي مواجهة ذلك، قدّمت قيادات سلاح الجو الدعم الكامل لقائد سلاح الجو «تومر بار» في احتواء المواجهة وعدم مواجهة المحتجّين، حتّى لا يوقف جنود الاحتياط تطوّعهم، بحيث لن يكون هناك بدائل للتجنيد؛ وهو ما يؤدّي إلى تراجع في جهوزية سلاح الجو (هآرتس، 21/3/2023)؛ فقد صرّح «غالانت» بعدم دعمه للتعديلات القضائية؛ وأضاف أن الاحتجاجات التي انضمّ لها عدد متزايد من جنود الاحتياط العسكريين سوف تؤثّر على القوات النظامية وتُقوّض الأمن القومي(موقع سكاي نيوز عربي، 27/3/2023).

وعقب هذه الانتقادات التي وجّهها « غالانت» ومعارضته للتعديلات القضائية، سارع «نتنياهو» إلى إقالته دون التصريح عن البديل، ما أدّى على الفور إلى اندلاع تظاهرات أخرى. وقد أكّدت المعارضة على أنّ خطط التعديلات القضائية تنطوي على «خطر واضح ومباشر وملموس لأمن إسرائيل»، وأنّ «نتنياهو» تجاوز الخط الأحمر. وبالرغم

من هذه الاحتجاجات التي وضعت البلاد في «كارثة»، بحسب تعبير الرئيس «إسحاق هرتسوغ»، يواصل «نتنياهو» سعيه لإقرار مشروع القانون الذي يقول إنه ضروري لكبح جماح القضاة الناشطين واستعادة التوازن بين الحكومة المنتخبة والقضاء (موقع سكاي نيوز عربي، 27/3/2023).

وبعد معارضة «غالانت» وإقالته، فاقم النزاع الأزمة الداخلية التي رمت بظلالها على التكتلات الإسرائيلية، حيث أصبحت التعديلات القضائية نقطة خلاف ما بين أعضاء الحزب الواحد، فتشكّلت معارضة من عدد من داخل حزب الليكود الذي تراجع عن تأييده للتعديلات (صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 27/3/2023).

في ظل كلّ هذه الخلافات، كان هجوم السابع من أكتوبر /تشرين الأول الذي نفّذته المقاومة الفلسطينية؛ وعلى إثره شنّت «إسرائيل» حربها على غزّة، حيث مُنيت بالكثير من الإخفاقات نتيجة هذه الحرب. ولإدارة هذه الحرب، تشكّلت بتاريخ 11/10/2023، حكومة طوارئ، أو مجلس الوزراء الحربي، أو الكابينت، التي تتألف من أحزاب من الحكومة السابعة والثلاثين وأعضاء من حزب الوحدة الوطنية المعارض؛ ويقود هذه الحكومة الائتلافية «نتنياهو»، بصفته رئيس وزراء «إسرائيل». فلم يعد الخلاف يقتصر على التعديلات القضائية، بل امتدّ ليطال مواضيع متعددة نشأت نتيجة هذا الهجوم؛ وكان موضع خلاف بين الأطراف الإسرائيلية.

ومن المسائل العديدة التي شكّلت موضع خلاف، مسألة التوقيت. ففي خضم الحرب، طلب مراقب الدولة، «متنياهو إنغلمان»، إجراء تحقيق في الإخفاقات التي حدثت قبل وأثناء وبعد هجوم السابع من أكتوبر /تشرين الأول. فقد اتّهم «إنغلمان» الحكومة الإسرائيلية بالفشل في التعامل بشكل مناسب مع المشاكل المدنية العديدة التي نشأت على الجبهة الداخلية خلال الأسابيع الستة الأولى من الحرب، والتي نشأت على أثر عملية طوفان الأقصى، وأنّ عمل الوزارات والوكالات الحكومية كان يعاني من قصور شديد. في المقابل، طلب منه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، اللفتنانت الجنرال «هرتسي

هليفي»، تأجيل التحقيق لما يمكن أن «يشتّت انتباه القادة عن القتال، ومن الممكن أن يضرّ بقدرة التحقيق العملياتي، ولن يسمح باستخلاص الدروس اللازمة لتحقيق أهداف الحرب؛ بالإضافة الى أنه لا توجد سابقة لإجراء مثل هذه المراجعة خلال الحرب». (THE TIMES OF ISRAEL 28/01/2024)

وبالتالي، فإنّ مسألة التوقيت كانت سبباً للانقسامات الحادّة داخل «الكابينت»، لما يمكن أن يكون لها من تأثير على مسار الحرب، وزيادة في حدّة الصراع الذي يعيشه. فهذه الحكومة الائتلافية تعيش حالة من التخبّط، أثّر على كافة المواضيع التي تُثار أمامها، بحيث لم يتم التوصّل إلى أي قرار، بالرغم من دخول الحرب شهرها الرابع. فقد رأى بعض المحلّلين أنّ مسألة التحقيق في وقت الحرب قد تؤثّر سلباً على مسار العمليات العسكرية؛ ومن الممكن أن تؤدّي إلى انهيار حكومة الطوارئ مع ازدياد الفجوة بين المستويين العسكري والسياسي. وفي محاولة للتنصّل من المسؤولية ، يقول المُنتقدون ل «نتنياهو» بأنّه يصرّ على ضرورة تأجيل التحقيق لما بعد الحرب، لكسب المزيد من الوقت للبقاء في منصبه، في الوقت الذي ينتقد فيه حلفاؤه القيادة العسكرية للمضي قدماً في التحقيق؛ في المقابل، أصرّ المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي، «دانيال هاغاري»، على أن «التحقيق العملياتي» في الإخفاقات كان ضرورياً لقتال الجيش في غزة وإعداد نفسه للجبهات الأخرى (موقع سكاي نيوز عربية، 7/1/2024).

بَيْدَ أنّ هذا الانقسام بين أعضاء الكابينت، وخصوصاً بين «نتنياهو» و«غالانت»، اشتدّ على خلفية اندلاع حريق في «يهودا والسامرة» وكيفيّة منع اندلاعه، حيث طالب «غالانت» بترتيب «موضوع العمّال والأموال»، الأمر الذي قد «يمنع تحقيق أهداف الحرب». فمواصلة الحرب على غزة سبّبت في تشكيل معسكرين؛ الوزراء: «غالانت» و«بيني غانتس» و«غادي آيزنكوت» من جهة؛ والوزيران «إيتمار بن غفير» و«بتسلئيل سموتريتش» الذين يتّفقان مع نتنياهو على استمرار الهجوم ومنع أي اتفاق على أي صفقة، وبأي ثمن (موقع الميادين، 15/1/2024).

ونتيجةً لهذا الانقسام ، ارتبط مصير الحرب على غزّة بمصير الحرب الدائرة بين «نتنياهو» و«غالانت» ، وأصبح الجيش يتأرجح بين قراراتهما. وفي هذا الإطار، يصف المحلّل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، «ناحوم برنياع»، الوضع في الكابينت الأمني الموسّع بأنّه خطير، وأنّ هذه الحرب سوف تستمر إلى الأبد. فمن أجل مُعاقبة الفلسطينيين، يتعيّن على الكابينت أن يتّخذ القرارات الهامة بموجب القانون؛ إلّا أنّ إسرائيل أوضحت أمام محكمة العدل الدولية، بواسطة مُمثّليها، أنه لا علاقة للكابينت بالقرارات التي تُتّخذ في المجال الأمني؛ مع أنّ «نتنياهو» يقف أمام أي قرار حول اليوم التالي في غزّة وكيفية إدارتها، في حين يعمل الجيش داخل غزّة بدون خطة. كما يشير «برنياع» إلى أنّ الإسرائيليين غير قادرين على القضاء على الفلسطينيين وحل المشكلة معهم؛ وأنّ هناك ثلاثة احتمالات: إمّا أنّ حماس ستعود إلى سابق عهدها في السيطرة على غزّة، أو أن يبقى الجنود فيها إلى الأبد، أو الوقوع في الفوضى (موقع عرب 48، 15/1/2024).

أما من جهة استمرار القتال في غزّة، فاليمين يصرّ على ضرورة استمرار القتال لتحقيق أهداف الحرب المتمثّلة ب «أمن إسرائيل ومواطنيها» و«تطهير رفح ومحور فيلادلفي من وجود حماس»؛ وهو ما يبدو صعب المنال بسبب الكثافة السكانية وأنهم الأغلبية وسط الجمهور، والتي سوف تتلاشى مع استمرار القتال الذي لا يساعد على إعادتهم كما يتّضح؛ والبعض الآخر، والذي يتمثّل بحركة المعارضة المدنية التي يتزايد حجمها بسبب معاناة الرهائن الإسرائيليين والأثمان الباهظة للحرب؛ بالإضافة إلى الأغلبية التي تؤيّد هدنة طويلة من أجل إنهاء مسألة المخطوفين، ولو «بأثمانٍ مؤلمة». وفي هذا الصدد، أشار «غادي آيزنكوت»، القائد السابق لجيش الاحتلال وعضو مجلس الوزراء الحربي، إلى أن حكومة الطوارئ على حافة الانفجار بسبب الصدامات بين مواصلة القتال وإنقاذ المخطوفين. فالصراع على الرأي العام الإسرائيلي حول هذا الموضوع يُعتبر من أكثر الصراعات أهمية ودراماتيكية، والذي سيحسم الأمر في النهاية، وخصوصاً مع سيطرة «المزاج السائد والذي يميل نحو استعادة الأسرى» (هآرتس، 24/1/2024).

وبالرغم من عدم تحقيق أي أهداف لإسرائيل في الحرب، وبالتزامن مع مواصلة المقاومة الفلسطينية في صمودها وقتالها، يرفض «نتنياهو» الانتقال للمرحلة الثالثة للحرب على غزة، بسبب رفضه القاطع للتداول في اليوم التالي في القطاع. «والسيناريو الأسوأ مقابل حزب الله هو أن يوقف إطلاق النار، لأن العالم سيقول إن الوضع عاد كالسابق لكن السكّان لن يعودوا». فقد نقلت صحيفة «التايمز» البريطانية عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله إن «نتنياهو» متردّد ويضيّع الوقت، وأن هذه الحكومة التي تشكّلت على نحو سريع بسبب الحرب، تواجه أسئلة عديدة بشأن الاستمرار في الحرب، أو الموافقة على وقف لإطلاق النار، والذي يسمح بإطلاق سراح 136 مُحتجزًا ما زالوا في القطاع. وقالت الصحيفة إن الخلافات بشأن هذه القضايا، إضافة إلى تحدّيات أخرى تتعلق بمن سيحكم غزة بعد نهاية الحرب، باتت تُمزّق حكومة الحرب الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى بعض التصريحات التي تكشف عن التوتّر الذي يعصف بقيادة الحرب، إذ اتّهم «آيزنكوت»، «نتنياهو» بحجب الحقيقة بشأن الأهداف العسكرية في غزة) موقع وكالة وطن للأنباء، 21/1/2024).

أما بالنسبة لصفقة تبادل الأسرى، فلا يوجد أي مقترح تسوية، إنما أفكار تطرحها كل من قطر ومصر بدعم أمريكي. ففي ظلّ التوقّع لما ستطلبه قيادة حماس، أفاد المحلّل العسكري في صحيفة «هآرتس» «عاموس هرئيل»، أنّ موافقة إسرائيل تعني الاعتراف بالهزيمة أولاً من جانب الحكومة، وثانياً من جانب الجيش. فالفشل سيكون مرّتين؛ في شن الحرب، وفي تحقيق الأهداف من هزم «حماس» وتفكيك قدراتها. ومع ذلك، يوجد في القيادة الإسرائيلية الأمنية والسياسية من يرون أن لا مفرّ من هكذا صفقة بوجود الهدف الأساس، وهو تحرير المخطوفين، وهو الهدف الوحيد القابل للتحقيق حالياً؛ وهم يعتبرون أن هذه الصفقة ستُصحّح الفشل الرهيب الذي تحقّق في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ولو بالاعتراف بالفشل لإسرائيل والانتصار لحماس. وأشار «هرئيل» أنّ «نتنياهو» سيجد صعوبة في الموافقة على هذه الصفقة، بسبب عدد الأسرى الفلسطينيين الكبير الذي سيُحرّر، وأنها سوف تؤدّي إلى انهيار ائتلافه وانسحاب «بن غفير» و«سموتريتش»

وحزبيهما من الحكومة. وفي الوقت الذي أعلن فيه الجيش أنّ أكثر من 163 رهينة قُتلوا، وحياة الباقين في خطر داهم، ومع نفاد الوقت، يشك البعض في تغيير موقف «نتنياهو»؛ ويُرافق ذلك حراك كبير للمطالبة بتحرير الرهائن (موقع عرب 48 22/12/2023).

فضلاً عن ذلك، يوجد توجّهان حول صفقة تبادل الأسرى؛ «هناك من يقول إنه فقط إذا اعتقد السنوار أن أربع فرق عسكرية ستُهاجم في غزة إلى الأبد، سيلين ويُحرّر المخطوفين. وهذا الاعتقاد الذي زرعه الجيش في المستوى السياسي والجمهور. وهناك من يقول العكس: سيُوافق السنوار على الصفقة فقط إذا شعر أن أمامه فرصة لتحقيق إنجاز». وأمام مراوحة الجيش الإسرائيلي مكانه، يؤكّد المحلّلون الإسرائيليون على أنّ الأهداف التي حُدّدت له غير قابلة للتحقيق، وهو ما بدا جلياً من أول يوم من الحرب. «فالتصفية، التدمير، الحسم هي أمنيات وليست استراتيجية»، «ولا جدوى من تسويق انتصار غير موجود للجمهور». (موقع عرب 48 22/12/2023).

وفي خضم الحرب على غزّة، وبالرغم من كل الانتقادات التي تُوجّه إلى «نتنياهو»، صدرت تصريحات خلال المؤتمر الذي حضره «نتنياهو»، تعهّد فيها 12 وزيراً و15 مُشرّعاً من الائتلاف الحاكم بإعادة بناء المستوطنات اليهودية–الإسرائيلية في قلب قطاع غزة وتشجيع هجرة السكّان الفلسطينيين بعد انتهاء الحرب مع حماس (THE TIMES OF ISRAEL 28/01/2024).

وفي مواجهة ذلك، تمّ التوقيع على عريضة من قِبل 26 مسؤولاً أمنياً سابقاً و17 مسؤولاً في المجال المدني، دعوا فيها إلى الإطاحة «بنتنياهو» بسبب «إخفاقات الحرب» على غزة، واتّهموه بأن «يديه مُلطّختان بدماء القتلى» الإسرائيليين الذين سقطوا في السابع من تشرين الأول/أكتوبر؛ بالإضافة إلى أنّه غير مؤهّل لقيادة الحرب؛ فهو يُشكّل خطراً وجودياً لإسرائيل. كما أنّه يضرّ بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومعظم المُوقّعين على العريضة كانوا من المُعارضين لنتنياهو قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول؛ والبعض الآخر شاركوا في الاحتجاجات ضد خطة «الإصلاح القضائي». وهنا يشير المحلّل السياسي

في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، «ناحوم برنياع»، إلى أنّ توقيت هذه العريضة يُعيد الاحتجاجات إلى مركز الخطاب العام، بعد أن تمّ إدخالها في جمود عميق في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول(موقع وكالة وطن للأنباء، 26/1/2024).

أما بالنسبة للجبهة في الشمال، فإن الضبّاط الإسرائيليين يُطالبون بشن هجوم واسع؛ إلّا أنّ قيادة الجيش ترفض ذلك. وعندما جرى الإعلان عن هدنة في غزة، أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أنه يوقف إطلاق النار أيضاً. وأوضح بأنّ كلتا الجبهتين في الشمال والجنوب هما جبهة واحدة؛ في حين أراد الضبّاط في الشمال الاستمرار في إطلاق النار، لإثبات أن الجبهتين منفصلتين. بينما قرّرت وزارة الأمن في تل أبيب أن من الصواب وقف إطلاق النار(موقع عرب 48 22/12/2023).

إن موضوع إدارة غزّة بعد الحرب، واستمرار الخلافات بين «نتنياهو ووزرائه، وخصوصاً «غالانت»؛ ناهيك عن الخلاف مع قادة الجيش الذين يتّهمهم «نتنياهو» بالإخفاق، والمطالبة بتحرير الأسرى، أمور كثيرة وضعت «إسرائيل» في حالة من الارتباك والفوضى، زادت التوتّر بين كل هذه الأطراف، وعزّزت مسارات انعدام الثقة بين أطراف الأزمة الداخلية. فهي بالرغم من كل هذه الأمور ما تزال تصرّ على الحرب، مع صفر أهداف، حيث تضع «إسرائيل» نفسها أمام واقع مُغاير لما كانت تروّجه في السابق، من أنّها تملك جيشاً من أعتى الجيوش في العالم؛ فعملية طوفان الأقصى كشفت زيف الادعاءات التي عملت «إسرائيل» على صنعها لنفسها.

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

تحوّل نمطي للمقاومة الفلسطينية:

لم تعْهد «إسرائيل» في صراعها مع الفلسطينيين قتالاً شرساً، تتنوّع فيه الخطط والمواجهات العسكرية. فهي لم تعرف سوى الحجر والمقلاع، إلى «المولوتوف». فكانت المقاومة الفلسطينية قد أخذت أنماطاً مختلفة، ومرّت بمراحل متعدّدة، تطوّرت خلالها،

لتعتمد أساليب متنوّعة وواسعة. ففي انطلاقتها الأولى، كانت تُمارَس بشكلٍ فردي وعفوي، لتنتقل من بعدها إلى المقاومة الشعبية من خلال المظاهرات والاعتصامات، فالمواجهات بالحجارة والسلاح الأبيض. وبالرغم من الفعالية المحدودة لهذه الأساليب الفردية والبسيطة، إلّا أنّها لعبت دوراً نسبياً في إبقاء «إسرائيل» قلقة، حيث أرعبت جنودها المُدجّجين بالسلاح؛ قبل أن تتطوّر لتأخذ نَمطاً أكثر تنظيماً، من خلال إطلاق النار والطعن والدهس والعمليات التفجيرية، إلى امتلاك الصواريخ والمقذوفات.

لقد نزل اليوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول كالصاعقة على «إسرائيل»، لما كان قد خبّأ ورائه من مفاجآت، أدخلت «إسرائيل» في حالة هذيان لم تستوعبه لفترة طويلة، بالرغم من شنّها حرباً ضروساً على غزّة. فعملية طوفان الأقصى أظهرت المقاومة الفلسطينية بنمطٍ جديد، لم تستطع «إسرائيل» مواجهته حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

وبالفعل، فقد استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تخترق الجدار الأمني الذي ظنّت «إسرائيل» أنّه حصنها المنيع، ولكنه لم يَحْمها من قدرة هذه المقاومة على اختراق كامل أجهزتها الأمنية والاستخباراتية. فهذا التحوّل القوي للمقاومة، سواء على الصعيد الاستخباراتي، أو على الصعيد العسكري ، جَعلها في موقع المتصدّي العصيّ على العدو. وهنا، يشير الخبير العسكري البريطاني «ديفيد كلارك»، إلى أنّ الحرب التي نشأت عقب السابع من أكتوبر / تشرين الأول، فاجأت الجميع على مستوى الأسلحة أو التكتيكات العسكرية، وأنّ قدرة «حماس» على الوصول إلى غالبية مستوطنات غلاف قطاع غزّة، مع ضربات جويّة للتمويه على تنفيذ عمليات اقتحام أرضية، أربكت الجيش والقيادة الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى أنّه ليس هناك من تقديرات أكيدة عن عدد الصواريخ التي بحوزة «حماس»، والتي استطاعت أن تشلّ المطارات والقبّة الحديدية وعطّلت عمل مساند المراقبات الإلكترونية. (موقع سكاي نيوز عربية، 20/10/2023).

فبالرغم من المضايقات والتحوّلات الاستراتيجية في المنطقة إثر موجة التطبيع الأخيرة لعدّة دول عربية مع «إسرائيل»، واصلت المقاومة الفلسطينية محاولاتها للتسلّح رغم الحصار،

حيث استطاعت، بفضل الجهود الذاتية، أن تُعِدّ ترسانتها العسكرية. وفي هذا المجال، قال المسؤول في جيش الاحتلال الإسرائيلي، «جوناثان كونريكوس»، لصحيفة بريطانية، إن صناعة حماس للأسلحة أشبه بـ «صناعة منزلية»؛ وأضاف: «ترسانة حماس أصبحت تُكافئ القدرة النيرانية للدول الأوروبية الصغيرة (موقع الجزيرة، 19/12/2023). هذا وقد تمكّنت «حماس» من صنع قذيفة أر بي جي «الياسين 105»، وهي مُضادّة للدروع، والتي يتراوح مداها بين 100 و 500 متر، ويكون المدى الفعّال لها في حدود 150متراً؛ وهي تتكوّن من حشوتين باعتبارها قذيفة ترادفية، إذ تنفجر الحشوة المتفجرة الأولى مع الارتطام في جسد المدرّعة، والثانية تنفجر بعدها بفارق ضئيل من أجل تعزيز الانفجار، واحتراق الآليّة المُدرّعة المُستهدفة. وكان أبو عبيدة، المتحدّث الرسمي لكتائب الشهيد عزّ الدين القسّام، قد أعلن عن دخول «الياسين 105» الخدمة رسمياً في التاسع والعشرين من أكتوبر / تشرين الأول من العام 2023، والتي استخدمتها المقاومة في عملية طوفان الأقصى، حيث دمّرت العديد من الدبّابات الإسرائيلية. وتُعدّ قذيفة «الياسين 105» نسخة متطورة عن قذيفة «التندوم» الروسية؛ وقد استُخدمت في عملية طوفان الأقصى لأول مرّة من خلال إسقاط القذيفة عبر طائرة مُسيّرة(موقع ويكيبيديا، 19/12/2023).

كذلك، تمكّنت المقاومة الفلسطينية من تدمير مُدرّعة «النمر المدولبة» الإسرائيلية بواسطة صواريخ «كورنيت» الروسية. بالإضافة إلى استخدام صاروخ «R160» محليّ الصنع، والذي يصل مداه إلى 160 كيلومتراً، وطائرات عمودية، وصاروخ «عيّاش 250»؛ وجميعها استُخدمت في مهام قتالية، وأدّت إلى تدمير آليات عسكرية ومقتل جنود إسرائيليين. وفي هذا الصدد، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في تقرير لها، أن ترسانة «حماس» العسكرية من الصواريخ تُقدّر ب 30 ألف صاروخ، ما بين 8 آلاف إلى 10 آلاف صاروخ (موقع سكاي نيوز عربية، 20/10/2023).

بالإضافة إلى ذلك، أدخلت المقاومة الفلسطينية منظومة «مُتبّر 1»، محليّة الصنع، للدفاع الجوي، ضمن ترسانتها العسكرية، وهي تُستخدم في التصدّي لجميع أنواع الطائرات

ضمن المدى الخاص بها، بحسب خبراء متخصصين في الشؤون العسكرية. وقد ألمحت «القسّام» إلى وجود نسخة أخرى لديها ذات مدى أبعد، وأنها صواريخ تقليدية لا تُناور، ولا تمتلك رأس توجيه نحو الهدف. ويحتوي رأسها الحربي على متفجرات تتشظّى قرب الهدف. وهي تعتمد على إحداثيات يقوم المراقب الجوي بتبليغها للفريق الرامي عن قدوم الهدف ضمن مسار متوقع وعلى ارتفاع معيّن (موقع الخنادق، 17/10/2023).

أيضاً، ظهرت منظومة «رجوم» الصاروخية المحلية الصنع، وهي صواريخ قصيرة المدى من عيار 114ملم. ويمكن للراجمة إطلاق 15 صاروخاً بشكل متتالٍ، وبمدة قصيرة. وقد استخدمتها كتائب القسّام خلال التمهيد الناري لعملية طوفان الأقصى، من خلال إطلاق صلْيات كثيفة من الصواريخ، والتي ضلّلت تجوّل الهدف الحقيقي للعملية، أي عبور المقاومين نحو مستوطنات الغلاف والمواقع العسكرية الإسرائيلية (موقع الخنادق، 17/10/2023).

ولعلّ الذي شكّل قفزة نوعية في التسلّح الذي أسهم، وبشكل كبير في انتصار السابع من أكتوبر / تشرين الأول، يعود إلى سرب المُسيّرات التي أُطلقتها المقاومة الفلسطينية، حيث فوجئ الجنود الإسرائيليون بها وهي تملأ السماء فوق السياج الحدودي في غلاف غزّة. وقد كشف استخدام هذه المُسيّرات من قِبل «حماس» في هذا اليوم عن ثغرة كبيرة في الدفاعات الجويّة والبريّة الإسرائيلية، والتي شكّلت تحدّياً لبعض القوى الأكثر تقدّماً من الناحية التكنولوجية في العالم، وذلك وفقاً لوكالة «بلومبرغ» للأنباء. ولقد تمّ تجهيز هذه المُسيّرات لحمل المتفجرات وتدمير الكاميرات وأنظمة الاتصالات والأسلحة التي يتم التحكّم فيها عن بُعد، والتي رافقت هجوم الآلاف من مجاهدي «حماس» واجتاحوا الحدود في شاحنات ومظلّات. وقد تمكّنت هذه المُسيّرات من تخطّي أجهزة المراقبة الإسرائيلية، وهو ما يُثبت مدى فاعليّتها، الأمر الذي فاقم المخاوف الإسرائيلية؛ ناهيك عن المخاوف من إمكانية تطوير أسلحة فتّاكة باستخدام التكنولوجيا المتطورة. فبمعدّات بسيطة تستطيع الجماعات والحركات المختلفة التخطيط للهجمات المُدمّرة (موقع صحيفة الشرق الأوسط، 13/2/2024).

ومع الفوارق الكبيرة بين المُسيّرات التي تمتلكها المقاومة وما هو بحوزة «إسرائيل»، إلّا أنّ هذه المُسيّرات أثارت مخاوف «إسرائيل»، حيث يرى «بنتسيون ليفينسون»، الرئيس التنفيذي لشركة «هيفن درونز» (Heven Drones)، التي تُزوّد الجيش الإسرائيلي بمُسيّرات ثقيلة وأخرى تعمل بالهيدروجين، أن الحرب مع «حماس» دعوة لاستيقاظ جيوش الدرجة الأولى بشأن إمكاناتها الفتّاكة؛ وقال: «لدينا هذه المُسيّرات الضخمة، ولدينا طائرات؛ وتقنيّتنا أكثر تقدّماً بكثير. كما ويعتبر الباحث في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، «ليران عنتيبي»، أنّ هجمات «حماس» بالمُسيّرات لا تزال تشكّل تهديداً قوياً، وأنها تمنحك القدرة على استخدام ذخيرة دقيقة أو موجّهة؛ وهو أمر لم تكن تستطيع فعله إلّا الدول المتقدمة جداً حتى سنوات قليلة. بعقل إجرامي ومعدّات صغيرة، يمكنك القيام بأشياء فظيعة، مثل هجوم حماس (موقع الجزيرة، 19/12/2023).

وتشمل المُسيّرات المذكورة: مُسيّرات «شهاب»، التي تحتوي رقائق تتبع نظام تحديد المواقع العالمي، «وجيروسكوبات» التثبيت وأجزاء المحرّك. وتشير تقارير إلى أنّها قد تحمل رأساً حربياً تزن 30 كيلو غراماً أو أقل من ذلك. كما أنّ لها جسماً أسطوانياً وزعنفة رأسية مدعومة بمحرّك دافع مع مروحة بسيطة ثنائية الشفرات؛ بالإضافة إلى جناح خلفي وعلبة أمامية، مما يساعدها على المماطلة والثبات والقدرة على المناورة؛ كما أنّ لها أجنحة مجموعة باتجاه المؤخّرة، وأخرى أصغر في المقدّمة، مما يجعلها تبدو وكأنها سمكة ذات زعانف؛ وطولها يزيد بقليل عن ارتفاع شخص عادي. ورغم شبهها الكبير بطائرات الأبابيل الإيرانية، فإن «حماس» تؤكّد أن مُسيّرات «شهاب» محلية الصنع بالكامل. ورغم الشبه الظاهري بين الطرازين، فإن طائرات «شهاب» لها خصائص مختلفة، وهي أصغر حجماً من أبابيل؛ وهي تستطيع الطيران حتى 250 كيلومتراً في الساعة. كما يُعتقد بأنها مُزوّدة بإحداثيات «جي بي إس» وصور من الأقمار الصناعية، مما يساعدها في العثور على أهدافها. وهي تُوجّه باستخدام الكاميرات والمشغّلات الأرضية. وقد كشف الإعلام الإسرائيلي عن استهداف مُسيّرات «شهاب» من قِبل الجنود الإسرائيليين في غلاف غزّة، والتي حاولت اختراق الحدود، لكن الجيش أسقطها (موقع الجزيرة، 19/12/2023).

يُضاف إلى مُسيّرات «شهاب»، مُسيّرات «الزواري»، التي تُستخدم في الاستطلاع والرصد، نظراً لخفّة وزنها وسهولة حركتها. كما تُستخدم في العمليات القتالية المباشرة، ولها القدرة على إصابة المنشآت والأهداف بدقّة عالية؛ وهي بإمكانها حمل أسلحة مثل الصواريخ أو القنابل الصغيرة، كما تُستخدم في الحرب النفسية والمعنوية عبر تخويف العدو بإسقاط منشورات أو إرسال رسائل صوتية. وكانت كتائب القسّام قد أعلنت عن أنّ سلاحها الجوي شارك ب 35 مُسيّرة من طراز «الزواري» في جميع محاور القتال، وأنّها هي التي أسهمت في التمهيد لعبور مقاتليها إلى الأراضي المحتلة (موقع الجزيرة، 23/10/2023).

لا بدّ هنا من التنويه بالتحوّل المهم في التكتيك الذي قامت به المقاومة الفلسطينية في إدارة الهجوم، حيث استطاعت أن تُبدّل بين عناصرها في الميدان؛ أي بين من هم في المستوطنات الإسرائيلية المحيطة في القطاع وبين مقاتليها في غزّة، مُتخطّية نقاط المراقبة. ولعلّ السريّة التي رافقت هذا الهجوم هي من أسهمت في إنجاحه، سواء على مستوى القيادة أو الأفراد، حيث تم توفير الطرق الآمنة التي أحدثتها وحدة الهندسة في بدايته، والتي استطاعت أن تفتح 80 ثغرة في الجدار والسلك الشائك، والذي أربك الجيش الإسرائيلي، وذلك وفق الإعلام الإسرائيلي. كما ويشير خبراء عسكريون إلى أنّ الطائرة الشراعية التي استخدمتها المقاومة يمكنها أن تنطلق بسرعة تتراوح بي 60–40 كيلومتراً في الساعة، مع قدرتها على الوصول إلى ارتفاعات تتجاوز 5700 متر فوق سطح البحر. وقد تمكّنت هذه الطائرات من اختراق أجواء الداخل المحتل من دون الاكتراث لمضادات الدفاع الجويّة، مُتجاوزة الرادارات وأجهزة التشويش، مُحلّقة على علو منخفض بين التضاريس والأبنية لتفادي موجات الرادار، حيث رافقها إطلاق 5000 صاروخ، الأمر الذي أربك منظومة القبّة الحديدية في تحديد أهدافها (موقع الميادين، 16/11/2023).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ المقاومة الفلسطينية استفادت من الدعم الإيراني، سواء على الصعيد الهندسي، أو على صعيد التسلّح. فإيران لم تقف جانباً، بل عملت على مدّ يد

العون إلى هذه المقاومة، وعملت على تعزيز القدرة العسكرية لها، وخصوصاً «حماس». ففي هذا الصدد، تؤكّد الصحيفة الأمريكية «وول ستريت جورنال» على أنّ إيران تُدير شبكة واسعة عبر أربع دول لتهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية، حيث زوّدت حركة حماس بالمال والسلاح ووفّرت لمُسلّحيها التدريب. ويشير مسؤول أمني أردني كبير إلى أنّ الأسلحة المُهرّبة تشمل نسخاً إيرانية مُقلّدة من ألغام «كلايمور» الأمريكية المضادّة للأفراد؛ وكذلك بنادق هجومية من طراز «إم 4» ومتفجّرات من نوع «تي إن تي» ومُسدّسات وأسلحة أخرى (موقع الحرّة، 25/10/2023).

وبالفعل، فقد أعلن الجيش الإسرائيلي عن إسقاط طائرتين مُسيّرتين إيرانيتين كانتا مُحمّلتين بالذخيرة، بواسطة طائرات «إف–35»، في مارس/ آذار من العام 2021؛ حيث اتّهمت «إسرائيل» للمرّة الأولى مباشرة إيران بإرسال طائرات مُسيّرة نحو عمق الأراضي المحتلة. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي «بيني غانتس» قد أعلن عن إسقاط طائرة إيرانية مُسيّرة من طراز «شاهد– 141»، دخلت المجال الجوي للأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2018، حيث تمّ إطلاقها من قِبل «مبعوثين إيرانيين في سوريا»، وكانت تحمل مادّة «TNT» المتفجّرة لمُسلّحين فلسطينيين في الضفة الغربية (موقع الجزيرة، 2/4/2022).

ومع تشديد المراقبة والحصار المفروض على المعابر الفلسطينية من قِبل مصر، استعملت المقاومة الفلسطينية في بادئ الأمر الذخائر الإسرائيلية التي جمعتها بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من القطاع في إنتاج الصواريخ، حيث تمكّن مُهندسو «حماس»، مُستفيدين من خبرات إيران الفنيّة، من صنع صواريخ يصل مداها إلى 80 كيلومتراً (50 ميلاً) ورؤوساً حربية مُحمّلة ب 175 كيلوجراماً (385 رطلاً) من المتفجّرات. وكانت إيران قد عملت على توفير التصاميم والمعرفة التقنيّة لصنع الصواريخ، وأحالت إلى بعض المواد الشائعة للقيام بهذه الصناعة المعقّدة، كمصل الأنابيب وزيت الخروع والذخيرة الإسرائيلية المستهلكة. وقد علّق العميد الإسرائيلي المتقاعد، ونائب وزير الدفاع السابق، «إفرايم سنيه»، بأنّ تصاميم الصواريخ إيرانية، لكن إنتاجها فلسطيني محلّي، كصاروخ

«بدر –3» للنموذج الإيراني «القاسم»؛ بالإضافة إلى الصواريخ الإيرانية الأخرى ك «فجر–5» (موقع الجزيرة،2/4/2022).

لكن، ومع كلّ هذه الترسانة العسكرية التي جمعتها المقاومة الفلسطينية، كان هناك عنصر مهم ساهم في إنجاح مخطّطات المقاومة. فمع الظروف الحرجة نسبياً للفلسطينيين، كالمساحة الجغرافية الضيّقة، والحصار، استطاعت المقاومة، بفضل استراتيجية الأنفاق، أن تخوض حرباً ضروس منذ أربعة أشهر وما يزيد، حتى وقت كتابة هذا البحث، لم تستطع معها «إسرائيل» التغلّب على «حماس»؛ وهذه استراتيجية جديدة اعتمدتها في حربها. ووفق المعلومات التي نشرها الجيش الإسرائيلي، فقد أنشأت «حماس» حصناً واسعاً يضم أكثر من 1400 نفق، على مسافة طولها يتعدّى 500 كيلومتر. وهنا تصف أستاذة في جامعة «ريشمان»، وصاحبة كتاب «حرب تحت الأرض»، والصادر عام 2018، «دافنيه ريشموند»، الأنفاق «بأنها واحدة من بين أكبر وأعقد الأنفاق وأكثرها تطوّراً التي بُنيت في تاريخ الحروب». وتضيف بأنها تحتوي على كلّ ما تحتاجه «حماس» للقيام بحربها، سواء تعلّق بالأسلحة ومراكز القيادة أو بالمواد الغذائية. فهي «بمثابة الأوكسيجين بالنسبة لها». وقد تمّ تعزيز هذه الأنفاق بالإسمنت الحديدي؛ وهي مُجهّزة بالكهرباء وأنظمة اتصال متطوّرة وبنظام للتهوية والصرف الصحي. وقالت: «أما فيما يتعلق بغزة، فيتم المزج في آن واحد بين حرب المدن وحرب الأنفاق. وهذا ما جعل الجنود الإسرائيليين يواجهون صعوبات كثيرة. وهناك سببان وراء ذلك: أوّلًا، استحالة معرفة كل فروع وتشعّبات الأنفاق. وثانياً، ضرورة حماية الرهائن والمدنيين المتواجدين في غزة. فالمهمة صعبة للغاية» .ومما يُعقّد أكثر العمليات العسكرية الإسرائيلية، هو صعوبة استخدام الأجهزة الإلكترونية داخل الأنفاق لأنها ببساطة لا تعمل. لذا من الصعب معرفة مخططات «حماس»؛ وهذا ما قد يفسّر هجمات السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (موقع، France 24، 30/1/2024).

من كلّ ما تقدّم، وبفضل التحوّل النمطي الذي انتهجته المقاومة الفلسطينية، سواء على

الصعيد الاستخباراتي، أو العسكري، أو التكتيكي، والذي شكّل عاملاً مؤسّساً لمنظومة جديدة، فإنها فرضت على «إسرائيل» تغيير استراتيجيتها في مواجهة هذا العدو الجديد في أنماطه المتحوّرة. ولعلّه السبب الأبرز في استمرار الحرب لمدّة زادت على الأربعة أشهر. ف «إسرائيل» لم تستطع خلال تلك المدّة تحقيق أهدافها المعلنة. وفي المقابل، تمكّنت المقاومة الفلسطينية من الصمود أمام ترسانة الجيش الإسرائيلي الكبيرة والمتطورة.

سقوط وهم القضاء على المقاومة:

أطلق الجيش الإسرائيلي عملية «السيوف الحديدية»، التي جاءت كردٍ على عملية «طوفان الأقصى». وللشهر الخامس على التوالي، هو يواصل حربه على غزّة، مُدمّراً البَشر والحَجر، ضارباً القوانين والمبادئ والأعراف الدولية عَرْض الحائط، ومُستحوذاً على الدعم الكامل من الولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأوروبية وبعض الدول العربية؛ حيث يتم تدمير غزّة تدميراً كاملاً ، ويُباد شعبها على مرأى العالم، والذي لم يُحرّك ساكناً حتى الآن.

لقد أتت عملية «السيوف الحديدية» في محاولة لإزالة بصمة العار التي لحقت ب «إسرائيل» من جرّاء عملية «طوفان الأقصى»، والتي سُجّلت على أنّها «الأفظع في تاريخ الشعب اليهودي منذ المحرقة»، بحسب تعبير رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، الذي أعلن عن أهدافه من وراء هذه العملية ؛ «يجب أن تنتهي هذه الحرب بشيء واحد، وهو النصر الكامل وسحْق حماس والقضاء عليها». فخوْض «هذه الحرب هو من أجل البيت حقاً»، أي إسرائيل (موقع AA، 13/10/2023).

إنّ أحد الأهداف الإسرائيلية المعلنة، والذي يُعدّ الهدف الأهم لها، هو القضاء على المقاومة الفلسطينية المتمثلة بحركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي بفضل ما امتلكته من ترسانة عسكرية وشعبية ومعنوية عالية، حقّقت نصراً باهراً في السابع من أكتوبر/تشرين الأول . فالهزيمة التي ألحقتها ب «إسرائيل» التي لم تشهد مثلها، حيث صُعقت «إسرائيل» صعقةً وضعتها في حال من التخبّط، لم تستطع معه تحقيق أي إنجاز إلى اليوم. فهي تُمعِن في

تدمير كلّ مقوّمات الحياة في غزّة، من مساكن، ومستشفيات، ومدارس، إلى بنى تحتية، وذلك تحت مُسمّى «القضاء على حماس».

في المقابل، تواصل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها «حماس»، تصدّيها للجيش الإسرائيلي، موقِعة بين صفوفه أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى، غير معهودة لإسرائيل من قبل؛ الأمر الذي يزيد من وحشيّتها التي تمارسها بحق أهل غزّة.

وفي هذا المجال، يؤكّد «أبو حمزة»، الناطق باسم سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، «أن هدف إسرائيل لن يتحقّق ولو استمرت الحرب إلى ما لا نهاية. ومن يريد نزع سلاحنا سننزع روحه». وأضاف أنّ خسائر الجيش الإسرائيلي أكبر من أن تُوثّق، وأن «نتنياهو» «سيذهب صاغراً مُرغماً إلى هزيمته التاريخية»، مُشيراً إلى أنّ مقاتلي المقاومة ما زالوا يصدّون العدو في كل المحاور، وأنّ ما يحدث في الميدان على أيدي المجاهدين أكبر من أن توثّقه كاميرات المقاومة، وأن الشعب الفلسطيني أكبر وأقوى من كل المحاولات البائسة (موقع الجزيرة، 9/1/2024).

ولقد جرى الإعلان عن انتصار «حماس» من قِبل الإسرائيليين أنفسهم. فبعد الهجوم المباغت الذي شنّته المقاومة الفلسطينية، أكّد «يوسي يوشوع»، في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، على أنّ «حماس انتصرت في معركة نفسية كبرى أيضاً، وستبقى ذكراها خالدة إلى الأبد» . وكتب أيضاً أنّه «لا يمكن التقليل من أهمية الأمر، أو صياغته بعبارات أقل حدّة: لقد فوجئ جيش الدفاع الإسرائيلي، أقوى جيش في الشرق الأوسط، وواحد من أكثر الجيوش احتراماً في العالم، تماماً، بهجوم حماس علي إسرائيل» (موقع BBCNEWS عربي، 8/10/2023).

إن القضاء على المقاومة ليس بالأمر السهل، نظراً لطبيعة التركيبة التي منها تتكوّن، بحيث يستحيل التمكّن منها. فهي تتقوّى بالحاضنة الشعبية الكبيرة التي تنتمي إليها، والتي تتمثّل بالفكرة المقاوِمة التي تؤمن بها هذه الحاضنة، والتي تتزايد مع تزايد الجرائم التي ترتكبها «إسرائيل» بحق هذه الحاضنة. أما من الناحية العسكرية، فإسرائيل تستطيع

العمل على تقليص قدرات المقاومة العسكرية؛ وهنا يرى «جاستن كرامب»، الضابط السابق في الجيش البريطاني والخبير في مكافحة الإرهاب، أن الجيش الإسرائيلي يُمكنه «أن يقوم بأفضل ما يستطيع للقضاء على قيادة «حماس»، ويمكنه تدمير منشآت إطلاق الصواريخ؛ لكنه لن يكون قادراً على القضاء على فكرة حماس». ومن جهة أخرى، هو يرى أنّ تدمير «حماس» بالوسائل العسكرية «لن يُحدث أي فرق، لأنه في الوقت الذي سوف ينقلب فيه بعض سكان غزّة، سوف يتعاطفون معها، وسوف يشعرون بالاستياء من إسرائيل بسبب تصرفاتها؛ وهذا ما سيُغذّي دائرة العنف». وهو ما يعزّز نهوض المقاومة من جديد لتُجدّد نشاطها العسكري، نظراً لطريقة عملها في شن حرب عصابات، وهو أمر بالغ التعقيد؛ والتصدّي لمثل هذه الحروب ليس بالأمر السهل؛ ومعها يستحيل تصفية مثل هذه المقاومة. وفي هذا الإطار، كان قد كتب المبعوث الأمريكي السابق لعملية السلام، «دينيس روس»، مقالاً في صحيفة «نيويورك تايمز»، أواخر أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2023، قال فيه: «كما فعلت حماس بعد الصراعات مع إسرائيل في الأعوام: 2009 2012، و2021، فمن شبه المؤكّد أن الحركة سوف تستعيد تسليحها ونشاطها»، حيث أشار إلى فشل جلّ الجيوش- باستثناء عدد قليل-في إلحاق هزائم حاسمة بجماعات حرب العصابات التي كانت تُقاتلها. وتأتي في المقدّمة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص هزيمة حركة طالبان في أفغانستان، والتي استعادت سيطرتها على زمام الأمور مع رحيل القوات الأجنبية التي تقودها الولايات المتحدة عام 2021. وهو ما حدث أيضاً مع الولايات المتحدة في العراق عام 2003 (موقع DW، 13/12/2023).

وبالفعل، فقد أشارت صحيفة «التايمز» الإسرائيلية، نقلاً عن مسؤول إسرائيلي لم تذكر اسمه، إلى أنه في الأيام التي تلت سحب الجيش الإسرائيلي قوّاته من شمال غزة، بعد أن قال إنه دمّر البنى التحتية لعمليات «حماس» هناك، ظهر عناصر من شرطة «حماس» وشخصيات في مجال الرفاه في بعض المناطق في شمال غزة، وسعوا إلى إعادة بسط سلطتهم هناك؛ و«حماس» تحاول بالفعل استعادة السيطرة (موقع THE TIMES OF ISRAEL 28/1/2024).

ومن ضمن الأهداف المعلنة للحرب الإسرائيلية على غزة أيضاً، تحرير «الرهائن» المحتجزين لدى «حماس». فقد أكّد رئيس حكومة الكيان، بنيامين نتنياهو، أن «إطلاق سراح الرهائن هو أحد أهداف الحرب؛ وهو جهد رئيسي»؛ مُنوّهاً إلى أن الاحتجاجات المتزايدة ضد حكومته من قِبل عائلات الرهائن الذين ما زالوا مُحتجزين في غزّة دفعت «حماس» إلى رفع سقف مطالبها، حيث تفترض أن الضغط الشعبي سيُجبر الحكومة على تقديم تنازلات. لذلك، هو يرفض وقف إطلاق النار، واتفاق فوري لإطلاق سراح الرهائن، لأن السبيل الوحيد لذلك هو الضغط العسكري المستمر. وبرأيه، في حال لم تتمكّن إسرائيل من تدمير «حماس»، فإن «المذبحة المقبلة لن تكون سوى مسألة وقت» .

في ذات السياق، قالت مجموعة من القادة العسكريين الإسرائيليين، غير مُعلنة أسماؤهم، إن التحديات غير المتوقعة في التعامل مع «حماس»، والتردّد في اتخاذ القرارات، جعل من غير المرجّح أن تتم استعادة 130 رهينة إسرائيلية تحتجزهم المقاومة إلّا من خلال الدبلوماسية (موقع THE TIMES OF ISRAEL 28/1/2024).

لكن، وبالرغم من الخسائر الفادحة التي تُلحقها المقاومة بالجيش الإسرائيلي، وبالرغم من معارضة أهالي المحتجزين وبعض الإسرائيليين، يصرّ نتنياهو على خوض هذه الحرب، والتي لم تتقدّم في الوتيرة المتوقعة عند بدايتها. وبالاستناد إلى مراجعة تقييمات الجيش وخططه، توقّع الجيش أن تكون لديه سيطرة عملياتية على مدن غزّة وخان يونس ورفح بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول، أي في الشهر الذي بدأت فيه الحرب؛ لكنه تفاجأ بشبكة الأنفاق التي تم تقييمها على أنها تبلغ حوالي 160 كيلومتراً قبل الحرب. لكن بعد دخول غزة، أصبح لدى «إسرائيل» اعتقاد بأن هذه الأنفاق تمتد إلى حوالي 724 كيلومتراً؛ والدخول إلى هذه الأنفاق سيُعقّد مسألة تحرير الرهائن، حيث من الممكن أن يؤدّي إلى قتلهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، «في أفخاخ مفخّخة أو في تبادل لإطلاق النار»، «وأن هذه الحرب لا يمكن الانتصار فيها»، وذلك بحسب تصريح «إندرياس كينغ»، من كليّة الدراسات الأمنية في «كينجز كوليدج»

–لندن لصحيفة التايمز (موقع THE TIMES OF ISRAEL، 28/1/2024).

وفي ظل استمرار المواجهات الضارية مع فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزّة، ودخولها الشهر الخامس، هناك صفر إنجازات لإسرائيل. فوفقاً لتقديرات وكالة الاستخبارات الأمريكية، لم تستطع القوات الإسرائيلية سوى قتل 30–20٪ من مُسلّحي «حماس» البالغ عددهم 30 ألف مقاتل في القطاع . وما تزال «حماس» تمتلك كميّات كافية من الذخيرة لمواصلة القتال، ومقاتلوها يتّبعون تكتيكات متعددة وينفّذون الكمائن ويختبئون .أما «إسرائيل»، فلديها تقديرات أخرى أعلى بكثير لعدد مقاتلي «حماس» الذين لم يعودوا قادرين علي حمل السلاح، حيث قدّرت أن 16 ألفاً أصيبوا، نصفهم لا يستطيع مواصلة القتال، بحسب التقرير السرّي الذي نقلت عنه صحيفة «وول ستريت جورنال». (موقع THE TIMES OF ISRAEL، 21/1/2024).

في المقابل، تؤكّد مصادر مُقرّبة من القيادة السياسية لحركة حماس، أن الإحصاءات الإسرائيلية بهذا الصدد «محض هراء، وأن الخسائر في صفوف كتائب القسّام كانت قليلة». وقال أحد هذه المصادر إن إجمالي الخسائر في صفوف «حماس» أقل من 10٪، موضحاً أن «القسّام حركة عسكرية ذات بُنية مركزية وحلقة تنظيمية فضفاضة، و لم نسمع عن معاناة القوات المركزية من خسائر خطيرة». وقال مصدر آخر إن «ما يحدث في غزّة هو من نوعية حرب العصابات، وإن حشد قوّة بالآلاف من أجل هذه الحرب هو أمر غير ضروري ومحفوف بالمخاطر»، حيث أوضح أنه «في العمليات الخاطفة تكفي الفِرق السريعة ذات الأعداد القليلة؛ وهذه الفِرق تكون صغيرة أيضاً من ناحية الأهداف وتقليل الخسائر». وأقوال تلك المصادر كان قد نقلها موقع «ميل إيست آي».

من جهته، أكّد الناطق العسكري باسم كتائب القسّام، أبو عبيدة، أن ما يُعلن عنه العدو من إنجازات عسكرية مزعومة خلال عدوانه على غزّة «هي أمور مثيرة للسخرية بالنسبة لنا؛ وسيأتي اليوم الذي نُثبت فيه كذب هذه الدعاوى وعيبتها». في المقابل، أكّد أبو عبيدة أن جيش الاحتلال تكبّد خسائر باهظة تفوق تكلفتها ما تكبّده من خسائر في السابع من

أكتوبر/تشرين الأول (موقع الجزيرة، 15/1/2024).

لربّما «إسرائيل» تُكابر في حربها على غزّة، وتعيش وهم القضاء على المقاومة؛ وهي تتغافل عن القضايا التي هي من صلب القواعد العسكرية. ففي حرب العصابات، لا يُشكّل عدد المقاتلين كفّة راجحة في ميزان الحسم، بل التكتيك والبيئة المناسبتين هما من يحدثان فرْقاً في العمليات المباغتة لهؤلاء المقاتلين، وإن قلّ العدد. وفي هذا المجال، يشير التقرير السري الذي تمّ ذكره سابقاً، بأن العقيدة العسكرية الأمريكية تعتبر القوات التقليدية التي تُعاني من خسارة مقاتليها بنسبة 25٪ إلى 30٪ غير فعّالة. ومع ذلك، إن «حماس» هي قوّة نظامية تُقاتل من موقع دفاعي في بيئة حَضَريّة كثيفة، مع إمكانية الوصول إلى مئات الكيلومترات من الأنفاق التي يمكن استخدامها لتحريك القوات وتنفيذ الهجمات (موقع THE TIMES OF ISRAEL، 21/1/2024).

وفي الوضع الذي يُرجّح فيه الجيش الإسرائيلي استمرار القتال طوال العام 2024، تسعى «إسرائيل» إلى تجريد «حماس» من قدراتها العسكرية وقدراتها في الحكم، حيث تعهّدت بمواصلة القتال حتى يتم إطلاق سراح جميع «الرهائن» المُتبقّين في الأسْر، الأمر الذي دفع بإدارة «جو بايدن»، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تخفيض سقف توقّعاتها بشأن الصراع مع «حماس»، حيث رأت أن إزالة «حماس» كتهديد أمني أكثر قابلية للتحقيق من الهدف المتمثّل في القضاء على الحركة. وكما يقول أحد المسؤولين العسكريين الإسرائيليين: «لست مُضطراً للانتصار؛ كلّ ما عليك فعله هو ألّا تخسر»، في الوقت الذي تسعى «حماس» إلى الصمود واجتياز الحرب (موقع THE TIMES OF ISRAEL، 21/1/2024).

ونتيجةً لذلك، تغرق «إسرائيل» في بحر غزّة المليء بالأنفاق والأفخاخ التي أعدّتها لها المقاومة الفلسطينية، بما تمثّل من فصائل، وعلي رأسها «حماس». متاهة أدخلت «إسرائيل» نفسها فيها، وعلى مدى أشهر متوالية، و لم تستطع الخروج منها، أو حتى تحقيق أي من أهدافها المعلنة، من القضاء على «حماس»، إلى تحرير «الرهائن». فهي على مدار أربعة

أشهر وما يزيد، تُمعِن في شنّ غاراتها الوحشية على غزة دون تسجيل أي إنجاز عسكري في الميدان.

في السياسة العالمية:

- انحسار الولاء لإسرائيل:

منذ نشأة «إسرائيل»، وقيامها على أرض فلسطين المُغتصَبة، وهي تحاول أن ترسم صورة مُزدانة بألوان التطوّر والديمقراطية واحترام القوانين والمبادئ الدولية. فإسرائيل دأبت على تقديم نفسها على أنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، التي تحترم المواطن وتمنحه الحريّة في الاختيار، سواء على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الديني. فالهويّة الديمقراطية لإسرائيل، والتي تعمل على إرسائها أمام العالم، سقطت منذ اليوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول من العام 2023، عقب عملية طوفان الأقصى، التي أزاحت الستار عن كل ما تُخفيه «إسرائيل» من أكاذيب مُفبركة عن نظامها العنصري المتطرّف. هذا النظام القائم على ديكتاتورية الدين اليهودي المتعصّب، الذي لا يقبل بالآخر.

وعلى مدى خمسة وسبعين عاماً، نمت «إسرائيل» وتغذّت على الدم الفلسطيني، وبَنَت بيتها على ركام البيت الفلسطيني، الذي دمّرته آلتها العسكرية، وسفكت الدم بارتكاب أفظع الجرائم، ومارست حرب إبادة جماعية. ومنذ ذلك الوقت وهي لم تتوانَ عن ارتكاب الجرائم بحق هذا الشعب المظلوم. ومع أن هذا ديدن "إسرائيل"، إلّا أن حكومات العالم تَغاضت عن جرائمها، ولم تُحرّك ساكناً بسبب الفيتو الأمريكي.

لقد سجّل هذا التاريخ لحظة ولادة معارضة مُندّدة بأفعال "إسرائيل" الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني. ولأوّل مرّة، كشفت عملية طوفان الأقصى القناع عن وجه "إسرائيل" الحقيقي، سيما مع تطوّر وسائل التواصل الاجتماعي، الذي فتح الباب أمام شعوب العالم لرؤية الحقيقة الدامغة، التي كانت «إسرائيل» تُخفيها بواسطة الإعلام المنحاز لها طوال هذه الأعوام. فمع بدء هذه العملية، بدأت تظاهرات واحتجاجات حاشدة حول العالم،

خصوصاً في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. هذه الدول التي لم يُسجّل في تاريخها أنها شهدت مثل هذه التحركات تنديداً بالجرائم التي ترتكبها «إسرائيل» في حق الشعب الفلسطيني.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، خرجت مسيرات حاشدة عقب «عملية السيوف الحديدية» التي أطلقتها «إسرائيل» رداً على هجوم السابع من أكتوبر / تشرين الأول، مُندّدة بالعدوان الإسرائيلي على غزة، حيث قام العديد من الجمعيات الفلسطينية والعربية والإسلامية واليهودية، بتنظيم فعاليات تضامنية مع سكّان غزة، للمطالبة بوقف الهجمات الإسرائيلية، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، ووقف الدعم الأمريكي الكامل لإسرائيل. ومن ضمن هذه الجمعيات: «إنْ لم يكن الآن»، وهي مجموعة يهودية ساعدت في تنظيم هذه المسيرات، حيث تشكّل أكبر تجمّع لليهود الأمريكيين المُطالبين بإنهاء الدعم الأمريكي لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي و«المتعطّش للدماء»، بحسب تعبيرها، وتركّز على إبراز حق المقاومة للفلسطينيين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها "إسرائيل" في غزة، وتضغط من أجل وقف إطلاق النار(موقع الجزيرة، 30/10/2023).

والمعارضة لم تقتصر على المجتمع المدني الأمريكي؛ بل تَعدّته إلى داخل الحزب الديمقراطي الأمريكي، حيث أرسلت ثلاث برقيات تنتقد فيها سياسة وإدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» الداعمتين للحرب على غزة. وكان قد تمّ نقلها عبر «قناة المعارضة» الداخلية بوزارة الخارجية الأمريكية، مُبديةً مخاوفها بشأن هذه السياسة؛ الأمر الذي دفع بوزير الخارجية الأمريكية، «أنتوني بلينكن»، وتفادياً للانقسامات المحتملة بين رؤساء الأقسام حول هذه السياسة، للدعوة إلى عقد جلسات خاصة مع مئات من موظّفي الحكومة للتعامل مع هذه الانتقادات، والحديث بشأن وقف إطلاق النار على غزة. وفي هذا الصدد، تؤكّد «نيكول باشاران»، مؤرّخة ومختصّة في السياسة وشؤون المجتمع الأمريكي، أن «هناك تحرّكات داخل وزارة الخارجية الأمريكية، مثل هذه الرسائل التي بعثت، وبعض الاستقالات؛ وهو موضوع صعب للغاية. إنه جوهر الخيار المأساوي؛ ليس

هناك خيار جيد يجب اتخاذه في هذه المأساة. لكن تبقى الإدارة قريبة من الرئيس، البيت الأبيض، وزارة الخارجية، والبنتاغون؛ كلّهم يقفون بقوّة خلف الرئيس ... في الكونغرس أيضاً، الدعم لإسرائيل قوي ... لكن في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، هناك الجناح اليساري الذي يحتج»...

في المقابل، نشر أكثر من 500 شخص عملوا في حملة "بايدن" الانتخابية العام 2020، رسالة تدعو "بايدن" إلى دعم الوقف الفوري لإطلاق النار. هذا ونظّمت مجموعة من موظفي الكونغرس وقفة احتجاجية في مبنى الكابيتول للمطالبة أيضاً بوقف إطلاق النار (موقع France 24، 11/12/2023).

كما أدّى دعم «بايدن» المطلق لإسرائيل إلى خلق معارضة كبيرة له من قِبل مسلمي الولايات المتحدة، الذين تعهّدوا بالتخلّي عنه في انتخابات 2024، حيث توعّد زعماء الولايات الست المتأرجحة، التي تُعدّ حاسمة في انتخابات الرئاسة الأمريكية، إلى حشد مُسلميها لعدم دعمه في هذه الانتخابات (موقع France 24، 11/12/2023).

على الصعيد الأوروبي، وفي اليوم التالي للسابع من أكتوبر/تشرين الأول، شهدت بعض الدول الأوروبية تظاهرات حاشدة مُنددّة بالعدوان الإسرائيلي على غزة، وبالصمت العالمي على هذا العدوان. ففي كل من هولندا، إسبانيا، الدنمارك، السويد، رفِعت الأعلام الفلسطينية دعماً ومساندة لأهل غزة والضفة الغربية المحتلة، ومُطالبة بالحرّية لغزة؛ بالإضافة إلى وقف إطلاق النار. وقد رافق ذلك انتقادات وتنديدات على مستوى نوّاب في الاتحاد الأوروبي، حيث وصف بعضهم تصرّفات «إسرائيل» في قطاع غزة بأنها «انتهاك للقانون الدولي»، و«إبادة جماعية»، و«تطهير عِرقي»؛ كما اتّهموا البرلمان الأوروبي بتطبيق معايير مزدوجة، بالتزامه الصمت تجاه ما يحدث في غزة؛ ومنهم النائب الإيرلندية «غريس أوسوليفان»، التي طالبت «زعماء الاتحاد الأوروبي بوقف التجارة مع إسرائيل، وبوقف دائم لإطلاق النار»؛ ودعتهم للتحلّي بالشجاعة والاعتراف بالدولة الفلسطينية (موقع القدس العربي، 23/11/2023).

أما في إسبانيا، فقد كان التنديد على مستوى رئاسة الوزراء، حيث صدرت عدّة تصريحات عن رئيس الوزراء الإسباني «بيدرو سانشيز»، الذي اعتبر أن «من مصلحة الاتحاد الأوروبي الاعتراف بالدولة الفلسطينية «؛ كما ويتعيّن عليه وضع حد للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وإيجاد الحل السياسي لهذه الأزمة، بما فيه مصلحة للاتحاد ولاستقرار المنطقة(موقع سكاي نيوز عربية، 3/12/2023).

ولأوّل مرّة في تاريخ فرنسا، تمتلئ شوارع العديد من مُدنها بالتظاهرات والاحتجاجات المُنددّة بسياسة «إسرائيل» العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، حيث تظاهر آلاف الأشخاص في العاصمة الفرنسية باريس دعماً للفلسطينيين، مُطالبين بوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة. وقد نُظّمت هذه التظاهرات بدعوة من ائتلاف يضم منظمات يسارية. وتُعدّ هذه التظاهرات الأولى منذ قرار القضاء الفرنسي برفع الحظر الذي كانت قد وضعته وزارة الداخلية على التظاهرات الداعمة للفلسطينيين، على خلفية الحرب الدائرة بين المقاومة الفلسطينية و«إسرائيل»(موقع France 24، 22/10/2023)..

وكان «أرنو لوغال»، مستشار «جان لو ميلانشون»، رئيس حزب «فرنسا الأبيّة»، وهو أكبر أحزاب التحالف اليساري في فرنسا، والذي كان قد أحدث ضجّة كبرى بُعيد هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وهو صاحب العبارة القائلة: «يتعيّن عليك في مرحلة ما أن تضرب بقبضتك على الطاولة وتقول للحكومة الإسرائيلية إنّ ما تفعله خطأ، وإنّ ذلك لا يتوافق مع أي من القرارات التي نُصوّت عليها في الأمم المتحدة «، والتي قالها قبل سنوات من اندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة. و«ميلانشون» لا يعتبر حماس منظمة إرهابية» (موقع MCD مونت كارلو الدولية، 17/10/2023)؛ وهو منْ عارَض دعم زيارة رئيسة البرلمان الفرنسي تل أبيب في ظل استمرار العدوان على غزة، وقال إنها لا تُمثّل فرنسا. ولا تقتصر تلك الرؤية على «ميلانشون» فقط؛ فقد ذهبت النائب في «فرنسا الأبيّة»، «دانيال أوبونو»، إلى وصف المقاومة الفلسطينية في غزة بأنها: «مجموعة سياسية إسلامية ... تُقاوم الاحتلال». (موقع الغد)؛ هذا بالإضافة إلى المفكّر الفرنسي

«جام أتالي»، الذي قال «إن فرنسا التي تقف أيضاً إلى جانب أولئك الذين يريدون انتصار الديمقراطية والسلام. لذلك يجب وضع حدٍ لهجمات البرابرة (الإسرائيليين).

كما نَدّد «برتران هايلبرون»، رئيس جمعية التضامن الفرنسية مع فلسطين، «بمنح «ماكرون» إسرائيل رخصة للقتل». بالإضافة إلى عدد من السياسيين اليساريين الذين أدانوا جرائم إسرائيل وتاريخها الحافل بالعنف والجرائم (موقع الميادين، 22/10/2023).

في حين كانت «إسرائيل» تُحاول أن تُظهر للعالم بأنها صاحبة الحق في الدفاع عن النفس، وتصف المقاومة الفلسطينية بالبربرية، أتى ردّها الوحشي على عملية طوفان الأقصى، والذي رافقته تصريحات انتقامية وعنصرية للعديد من قادة الأغلبية الحاكمة الإسرائيلية، والتي أظهرت «إسرائيل» على حقيقة بدا فيها تصرّف حكومتها لا ينطبق على بلدٍ متمسّك بالمبادئ الأساسية التي تحدّد الديمقراطية، وذلك حسب تعبير الكاتب في صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية «توما لوغران»، والذي حذّر من أن إسرائيل على وشك أن تخسر الرأي العام الغربي، بعد أن كانت قد خسرت منذ فترة طويلة معركة الرأي العام غير الغربي؛ وأضاف أنه «سوف يُطالب سكّان أوروبا وأمريكا قريباً بما نُطالب به ضد الدول المارقة من العقوبات والمقاطعة، لأن إسرائيل تُخاطر بتغيير مكانتها في نظر العالم الديمقراطي، وتُقوّض ما تبقّى من التفوّق الأخلاقي للديمقراطيات في عيون المواطنين في بلدان الحريّة؛ وهو كذلك أسوأ خيانة للآباء المؤسّسين لإسرائيل» (موقع الجزيرة، 19/11/2023).

فبعد أن حاول البعض وضع القضية الفلسطينية في حالة سُبات، طالها لأعوام عديدة، حتى كاد العالم أن ينسى أن هناك أرضاً اسمها فلسطين، ويعيش عليها شعب له جذوره التاريخية؛ أتت عملية طوفان الأقصى لتبثّ الروح من جديد في هذه القضية، ولتوقِظ الشعوب الحرّة في العالم من غفلتها، وتُعيد النظر إليها كقضية عالمية، تسير عكس التيّار الذي كان سائداً قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. فالرأي العام له دور فعّال في التأثير على الحكومات، حتى في النظم غير الديمقراطية، حيث يتعيّن على القادة أن يقلقوا من

الاحتجاجات التي تحدث على صعيد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي من الممكن أن تُعيد تشكيل السياسات في العالم. فقلّما شهد العالم تحوّلات وتغيّرات في الرأي العام تحدث خلال أسابيع قليلة. فهي تشكّلت بشكل دراماتيكي، ولا بدّ لها من أن تُنتج ردود أفعال مؤثّرة، ولو على المدى البعيد.

استنزاف يهود أمريكا:

لقد شحذت «إسرائيل» كلّ قواها من أجل تقوية حضورها لدى صنّاع القرار الأمريكي، والدفع بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية للانحياز لها بشكل مطلق؛ بل إن أمريكا تعمل على تنفيذ كلّ مخططات «إسرائيل» وتمدّها بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، بكل ما أوتيت به من قوّة؛ و«إسرائيل» استطاعت بالفعل أن تشكّل أكبر لوبي يهودي، بات يُمثّل إحدى أشهر وأقوى جماعات الضغط فعالية وتأثيراً في السياسة الأمريكية؛ فهذه القوّة تُمثّل أفراداً ومنظمات ومؤسسات تُعتبر من أصحاب النفوذ الأكثر ثراءً في الولايات المتحدة، والتي تُمارس الضغوط على الكونغرس الأمريكي وعلى السلطة التنفيذية، وتعمل على الحيلولة دون تمكين التعليقات التي تنتقدها من اجتذاب آذان صاغية في الساحة السياسية.

وبالإضافة إلى الاستقطاب السياسي، استطاعت "إسرائيل" أن تُنشئ جالية يهودية داعمة لها؛ جالية نشأت على الإيمان بالارتباط الوثيق بين "إسرائيل" واليهودية؛ والولاء للقِيم اليهودية يقتضي دعم «إسرائيل» باستمرار، والدفاع عنها في وجه كلّ نقد يوجّه لها من أي طرف كان. فالشباب اليهودي يتعلّم في مدارس تسقيه حب الوطن الرديف؛ وطن تُرسم صورته على أنه الأمثل؛ لكن الحقيقة تختبئ في الداخل الإسرائيلي الذي لا يعرفه هؤلاء الشباب اليهود.

ولكن التحوّل في الرأي العام نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي لم يقتصر على مسيحيي أوروبا وأمريكا فحسب، بل تعدّاه ليمتدّ إلى الأوساط اليهودية في هاتين القارّتين، حيث شكّل نقلة نوعية وغير مسبوقة نحو مناهضة الممارسات والسياسات

الإسرائيلية. فقد عملت مجموعات يهودية أمريكية قادرة على الضغط والتعبئة من أجل تطبيق العدالة في فلسطين المحتلة؛ ومن هذه المجموعات: منظمة «الصوت اليهودي من أجل السلام»، ومجموعة «على اليهود قول لا»؛ بالإضافة إلى مجموعة «يهود من أجل حق العودة للفلسطينيين»، و«شبكة اليهود العالمية المعادية للصهيونية». فهذه المجموعات كانت وراء الاحتجاجات والتظاهرات المُطالبة بوقف الحرب على غزة والمعارِضة للاعتداءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين(موقع الجزيرة، 3/10/2023).

وبالتالي، فإن المحاولات الحثيثة التي بذلتها القوى المؤيّدة لإسرائيل في أميركا، من خلال الاستنفار الذي قادته المؤسسات الصهيونية اليهودية، أدّت إلى نتائج عكسية، وقوبلت بفورة غضب غير مسبوقة في الأوساط المناهضة لإسرائيل، وخصوصاً بين اليهود الذين نظّموا مسيرات واحتجاجات في كافة المدن الرئيسية. فبعد لعب دور الضحيّة البريئة المتمدّنة والحضارية في وجه «متوحّشين مُتعطّشين للدماء»، استطاعت هذه القوى، من خلال نفوذها وعلاقاتها، أن تُعيد بعض الناشطين اليهود الأمريكيين إلى بيت الطاعة الصهيوني. ولكن ردّة فعل المُناوئين للاحتلال، خصوصًا الشخصيات والمؤسسات اليهودية الأميركية وطلّاب الجامعات، كانت على مستوى الحدث وتصدّت لحملة التهويل، كاشفة الجوانب الانتهازية والابتزازية فيها؛ فبادرت إلى تنظيم أوسع حملة تضامن مع غزة والشعب الفلسطيني، فارضة حضورها على السياسيين والإعلام.

تحت عنوان «معاداة السامية» و«دعم الإرهاب»، قامت القوى المؤيّدة لإسرائيل بحملة ترهيب التيّارات الشبابية والتقدمية اليهودية المناوئة للاحتلال. هذه الحملة طالت أيضاً علماء وباحثين يهود يحملون الجنسية الإسرائيلية، ولعلّ من أبرزهم «نورمان فينكلستاين»، أستاذ جامعي مختص في العلوم السياسية، والذي ينحدر من أسرة يهودية نجت من «المحرقة»، والذي يرفض استغلال الصهيونية «للهولوكوست» مُسوّغاً لممارساتها ضد الفلسطينيين (موقع TRT عربي، 13/12/2023).

ومع بداية الحرب بين «إسرائيل» والمقاومة الفلسطينية، في السابع من أكتوبر /تشرين

الأول، تصاعدت الحوادث المرتبطة «بمعاداة السامية» في الولايات المتحدة ، التي شهدت تنظيم 653 مسيرة مناهضة لإسرائيل في الجامعات. كما وثّقت رابطة مكافحة التشهير، المعنيّة برصد الانتهاكات ضد اليهود، 832 حادث اعتداء وتخريب ومضايقة، في الفترة الممتدّة من السابع من أكتوبر/تشرين الأول إلى السابع من نوفمبر/تشرين الثاني(موقع الحرّة، 14/11/2023).

إن التحوّل الملحوظ الذي شهده العالم على مستوى الشعوب، سيما في الولايات المتحدة، وضع اليهود الأمريكيين في حالة صراع مع ما كانوا يعتقدونه، وصولاً إلى الانقلاب على الذات. وتؤكّد مصادر في اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، أن الممارسات الإسرائيلية خلال الحرب على غزة لم تعد مقبولة، أو مفهومة لدى الأمريكيين، وحتى لدى اليهود هناك؛ وبات من الصعب أن تكون يهودياً، لأن الجميع يخجلون بهذه الهويّة، ويريدون التنصّل منها. وقالت هذه المصادر إنّ الجميع يريدون أن يظهروا بصورة مُعارضين بشدّة لإسرائيل؛ وحتى الذين يتفهّمون الغضب الإسرائيلي يرون أن الردّ على هجوم المقاومة الفلسطينية بحرب دمار شامل لا يتناسب مع الاعتداء، وينطوي على قِيم ومفاهيم خطيرة. وهذا ما انعكس بوضوح على الرسالة التي نُشرت في بداية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الذي تلا الشهر الذي تمّت فيه عملية طوفان الأقصى، ووقّع عليها مئات الكتّاب وشخصيات من المثقّفين اليهود، والذين ينتقدون فيها العدوان علي غزة والانتقام من المدنيين. وبسبب ذلك، تمّ اتّهامهم «بمعاداة السامية». لكنهم ردّوا على التّهمة ببيان أشدّ حدّة، قالوا فيه إن اتّهامهم باللاسامية هو «كمّ أفواه وتبرير غير أخلاقي للهجومات وعمليات القصف التي تقوم بها إسرائيل على غزة. وجاء هذا الاتّهام ليُبرّر جرائم الحرب المتمثّلة في قتل شعب». كما وانعكس الموقف على رسالة أخرى وقّع عليها نحو 300 شخصية يهودية بارزة في المجال الثقافي والفكري ضد حرب «إسرائيل» على غزة؛ في حين أن هؤلاء اليهود الأمريكيين لا يُعارضون وجود دولة إسرائيل، بل ما «تتلفّع» به وترتديه في السنوات الأخيرة، بحيث يصعب عليهم دعم حكومة إسرائيلية متطرفة تضم وزراء أصحاب أفكار لا شرعية، تؤدّي إلى قصف وقتل آلاف المواطنين(موقع الشرق

الأوسط، 27/10/2023).

ولقد وصلت مخاوف اليهود الأمريكيين إلى حد التفكير بمغادرة البلاد، حيث نشرت صحيفة «واشنطن بوست» مقالاً ينقل تساؤلات حاخام يهودي حول المكان الذي يُمكن اللجوء إليه في حال بلوغ العنف المُمارَس ضدّهم مستوىً لا يمكن الاستمرار في البقاء في الولايات المتحدة، والذي تضمّن حديث الحاخام المقتبس من الباحث اليهودي «مايكل هولزمان»، الذي يقول: «بالنسبة لليهود الأمريكيين، سيكون اختفاء الديمقراطية الليبرالية كارثة. لقد ازدهرنا في ظل حماية المبادئ التي كانت وراء التعديل الأول في الدستور، وحظِينا بالحماية من خلال الإيمان المطلق بسيادة حكم القانون. ودون هذه أيها اليهود ابدؤوا تعبئة الحقائب»؛ فأصبح لدى اليهود خشية من تفكّك سيادة القانون وصعود القوميين المسيحيين والمشاعر المُعادية «للسامية» حتى في أقصى اليسار(موقع الجزيرة، 30/10/2022).

وبالرغم من كلّ الضغوطات والممارسات اليهودية الانتقامية من اليهود المُناهضين للسياسات الإسرائيلية، لم تستطع «إسرائيل» منع مثل هذه التحركات والاحتجاجات، والتي تُبيّن مدى الشرخ العميق بين أطياف المجتمع الإسرائيلي، الذي أحدثته عملية طوفان الأقصى، والتي شكّلت عاملاً فعّالاً في إرساء فكرة «إسرائيل كذبة كبرى» حتى على اليهود أنفسهم، الذين بدأوا بالتنديد بممارسات «إسرائيل» الغير قانونية والغير إنسانية .

الخاتمة:

على ضوء ما تقدّم، نُدرك مدى هشاشة «إسرائيل» التي كشفها هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ومدى التخبّط الذي تعيشه في ظل أزمات متعددة. فإسرائيل تُعاني من صراعات داخلية وخارجية، لم تتمكّن من تجاوزها، ولو بأقل الخسائر. وفي ظل هذه الأزمات، أتى هذ الهجوم الذي زاد من اتّساع الفجوة الكبيرة بين الأطياف الإسرائيلية. ومع مرور قرابة الخمسة أشهر، لم تستطِع «إسرائيل» أن تُحدِث أي فرق يمكن أن تُسجّله في سبيل الدفاع عن كيانها واستمراره.

فاليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين المحتلة باحثين عن «وطن « ملوؤه الأمن والرفاه، تلاشى حلمهم مع تراكم الأزمات. فالهجرة هي عنصر التكوين بالنسبة لإسرائيل؛ والجهود الحثيثة التي بذلتها «إسرائيل» في محاولة جمع اليهود واستجلابهم إليها هي إحدى أهم الاستراتيجيات الموضوعة في سلّم أولوياتها. وقد جاءت عملية طوفان الأقصى لتُعطي الحجّة الأقوى، والتي عملت على زعزعة الثقة التي كان المستوطن اليهودي يُحاول أن يبنيها بهذا «الوطن». فبدلًا من أن تكون الهجرة من الشتات إلى فلسطين المحتلة، غدت عكس التطلعات الإسرائيلية. ومع هذا التحوّل العميق الجديد القديم، بدأت المخاوف تتصاعد مع تصاعد الهجرة العكسية، والتي سوف يبدأ معها تدحرج بناء «إسرائيل» الهش حجراً فحجر.

وبالتزامن مع مجيء حكومة «نتنياهو»، بدأ تنامي ظاهرة التطرّف الديني، حيث تشكّلت هذه الحكومة من ائتلاف الأحزاب الدينية المتطرّفة، والتي تحمل معتقدات تُعتبر من العوامل الهدّامة لفكرة «بناء دولة ديمقراطية» تتغنّى بها «إسرائيل» أمام المجتمع الدولي وسط دول عربية ديكتاتورية. فمع تنامي ظاهرة التطرّف، تنامت المخاوف من اضمحلال الديمقراطية الموعودة، التي شكّلت نقطة ارتكاز مهمة للعلمانيين الإسرائيليين، والتي أصبحت مُهدّدة بفعل التطرّف الذي بدأ يظهر في كل المؤسسات الإسرائيلية المهمة، والتي ستزيد من حدّة الخلافات الداخلية. هذا التنامي ازدادت وتيرته مع عملية طوفان الأقصى، التي شكّلت صفعة كبيرة آلمت هذه الحكومة، والتي ستزيد من تطرّفها، نتيجة الغضب الذي نتج عنها، والذي أرسى فكرة الانتقام التي يُعزّزها «نتنياهو» في شن حرب ضروس على الفلسطينيين، الأمر الذي يؤدّي إلى ارتفاع وتيرة العنف والكراهية، وخاصة لدى اليهود المتطرفين، والذين بدؤوا بالفعل بالاعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وباقي المناطق في فلسطين المحتلة. ولعلّ عدم التوصل إلى وقف الحرب حتى الآن سينتج عنه المزيد من التطرّف، والذي سيؤدّي إلى إحباط أي محاولة لإيجاد حلول مع الفلسطينيين.

كما كشفت عملية «طوفان الأقصى» عن عجز الاستراتيجيات التي اعتمدتها «إسرائيل» في تقوية مناعتها ضد أي محاولة لزعزعة أمنها، والتي أظهرت عدم فاعلية أجهزتها العسكرية والأمنية والإستخباراتية . فالإخفاقات التي مُنيت بها «إسرائيل» على كافة الأصعدة، ستدفعها إلى إحداث تعديلات جذرية في الاستراتيجيات في مواجهتها مع الفلسطينيين، وخاصة مع التحوّل النمطي في استراتيجية الدفاع لدى المقاومة الفلسطينية. فتطوّر المقاومة سيدفع بإسرائيل إلى إعادة النظر في هيكلية وفاعلية كل من الجيش والأجهزة الاستخباراتية والأمنية، وخاصة مع فشل الجدار الفاصل بين قطاع غزة وفلسطين المحتلة في صدّ الهجمات.

ومع تحديد «بنيامين نتنياهو» لأهداف الحرب على غزة، لكنه لم يتمكّن، بالرغم من مرور قرابة الخمسة أشهر عليها، من تحقيق أي إنجاز. فالمقاومة الفلسطينية ما زالت متماسكة، وهي تواصل دكّ المستوطنات الإسرائيلية بالصواريخ، في ظل استمرار المواجهات العنيفة بينها وبين الجيش الإسرائيلي؛ والأسرى الإسرائيليون ما زالوا مُحتجزين لدى المقاومة. ومع صفر إنجازات، لا يزال «نتنياهو» يصر على الحرب، تفادياً للمواجهة في الداخل. لذلك، سيسعى «نتنياهو» إلى إطالة أمد الحرب، في محاولة منه لاستعادة ماء الوجه، سيما مع رسوخ فكرة اضمحلال وهم القضاء على المقاومة.

ولأوّل مرّة في تاريخ «إسرائيل» الإجرامي، يهبّ العالم في وجهها، مُندّداً بالممارسات العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، حيث تشهد بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تظاهرات شعبية حاشدة ضد الحرب على قطاع غزة، على إثر جلاء الحقيقة، وكشف صورة «إسرائيل» الحقيقية أمام العالم، الأمر الذي يُسهم في تغيير السياسات الداعمة لها، ولو بشكل نسبي، ولو على المدى البعيد، نتيجة الضغوط التي يُمكن أن تُمارسها هذه الشعوب على حكوماتها، وخصوصاً مع استمرار الحرب وعدم الإذعان الإسرائيلي لوقف إطلاق النار. إنّ الصورة التي أدّت سابقاً دوراً في استعطاف «إسرائيل» للعالم، انعكست الآن، حيث ظهرت مدى وحشية هذا الكيان والعنصرية الممارسة بحقّ

الشعب الفلسطيني على مدار الأعوام الخمسة والسبعين الماضية. فالتغيير في وجهات النظر لم يطرأ فقط بين الشعوب الأوروبية والأمريكية، بل في الأوساط اليهودية، سيما مع ما تُعانيه «إسرائيل» من أزمات داخلية، تُسهم أيضاً في تخريج صورة حقيقية لم تُدركها هذه الشعوب إلّا مع عملية طوفان الأقصى، والتي ستؤجّج نار غضب الرأي العام العالمي، والذي لن يسكت بعد اليوم عن الجرائم التي ترتكبها «إسرائيل» منذ عقود في فلسطين، وفي المنطقة كلّها.

العلاقات الإسرائيلية - الأميركية: العام الأول للحكومة الإسرائيلية (37)

من كانون الثاني 2023 إلى كانون الثاني 2024

إعداد: مهدي خضر نور الدين*

استهلال

المرحلة الأولى: العلاقات الإسرائيلية الأمريكية مع تشكيل حكومة نتنياهو وفي سياقاتها الإقليمية والعسكرية:

– أوّلاً: أبعاد ائتلاف نتنياهو الحكومي في العين الأمريكية.

– ثانياً: السياقات الإقليمية والعلاقات الإسرائيلية الأمريكية .

- مسار إعادة تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية.
- محاولة بايدن إحياء مسار "الدولتين" دون إفشال مسار ترامب بشأن "اتفاقيات أبراهام".
- مسار التفاهمات الأمريكية – الإيرانية.
- مسار محور المقاومة.
- – ثالثاً: الروابط العسكرية في العلاقات الإسرائيلية الأميركية.
- الكونغرس والروابط العسكرية الأمريكية – الإسرائيلية.
- ضمّ "إسرائيل" إلى منطقة عمليات القيادة الوسطى المركزية (CENTCOM).

* باحث في الشأن الإسرائيلي.

- مرحلة ما قبل «طوفان الأقصى».
- مرحلة ما بعد «طوفان الأقصى».
- «السيوف الحديدية» الإسرائيلية: أمريكية الدعم أو الصنع أو التذخير أو الكلّ معاً
- معطيات «غير ملحوظة» في مسار الدعم الأمريكي.

المرحلة الثانية: لقاء «كسر الجليد» بين بايدن ونتنياهو في نيويورك.

– أوّلاً: «التباين» بين الطرفين بعيون الكونغرس.

– ثانياً: مكاسب وتحفّظات متبادلة: بايدن يلتقي نتنياهو بعيداً عن البيت الأبيض.

المرحلة الثالثة: العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تحت صدمة 7 تشرين.

– أوّلاً: بايدن–نتنياهو.

– ثانياً: بلينكن– «إسرائيل».

- «تدمير» حماس أو «استسلامها».
- «قرار إنهاء الحرب إسرائيلي لا أميركي».
- «تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين».
- رفض «إعادة احتلال إسرائيل لقطاع غزة».

– ثالثاً: أوستن– «إسرائيل».

– رابعاً: الإدارة الأمريكية والتغييب الإسرائيلي المقصود لاستراتيجية «اليوم التالي للحرب».

– خامساً: ماذا يمكن أن تتطلّبه مواعيد انتخابية أمريكية في آذار المقبل؟

– سادساً: «لن أسمح لإسرائيل بتكرار أخطاء أوسلو».

في الخلاصة: رهانات «نهاية الحرب» في غزة.

استهلال

لم تكد الحكومة الإسرائيلية الـ 37 برئاسة بنيامين نتنياهو تبدأ ولايتها مع بداية العام 2023، حتى خرجت مواقف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للتحذير من وزراء المكوّنات المتطرفة للحكومة الإسرائيلية. ومع هكذا بداية، بدأت كتابة فصل جديد للعلاقات الإسرائيلية – الأمريكية، والتي يمكن أن يُختصر مشهدها السنوي خلال العام 2023 وبداية العام 2024 بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى دامت من الشهر الأوّل إلى الشهر التاسع من العام نفسه، حيث طغت قطيعة شبه تامة وغير مسبوقة بين رأس الهرمين السياسيين، الامريكي والإسرائيلي: رئيس الولايات المتحدة جو بايدن، ورئيس حكومة «إسرائيل» بنيامين نتنياهو. انخفض تواصل القنوات الإسرائيلية الأمريكية، مع إصرار نتنياهو على اعتماد سياسة منع زيارة أي مسؤول إلى واشنطن قبل إتمام زيارته هو (نتنياهو)؛ ومن ذلك منْعه وزير الأمن يوآف غالانت من لقاء نظيره في العاصمة الأمريكية.

المرحلة الثانية افتُتحت بلقاءٍ طال انتظاره لمدّة 265 يوماً، جمع بايدن ونتنياهو للمرّة الأولى؛ لكن بايدن أراده خارج البيت الأبيض، في فندقٍ في نيويورك. وقد برز الخلاف بينهما حول «وزراء التطرّف في حكومة نتنياهو». و لم يَعنِ ذلك اللقاءُ لخبراء إسرائيليين أنه قد بدّل البرودة وئاماً بين الشخصيْن.

أما المرحلة الثالثة والأخطر، ففرضتها عملية طوفان الأقصى التي قلبت أجندة إدارة بايدن رأساً على عقب. وبعد شهور من تخفيض علاقاته بالحكومة الإسرائيلية، تقدّم البيت الأبيض ليقود إسرائيل فعلياً – ومن داخل كابينت الحرب الإسرائيلي – لإدارة صدمةِ 7 تشرين والحربِ التي اندلعت. وتمتدّ هذه المرحلة، إلى يومنا هذا، حيث تظل الحرب الإسرائيلية تشتعل بالوقود الحربي للولايات المتحدة، العسكري والسياسي وغيرهما. وبفعل التباين الذي ظهر في وجهات النظر بين توجّهات كلّ من بايدن ونتنياهو، تُقسَم هذه المرحلة إلى قسمين أيضاً. ما قبل الخلاف حول جزئيات عسكرية وسياسية مرتبطة

بمستقبل غزة، وما بعد أن فرض هذا الخلاف نفسه على واقع العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية في الزمن الحاضر.

المرحلة الأولى: العلاقات الإسرائيلية الأمريكية مع تشكيل حكومة نتنياهو وفي سياقاتها الإقليمية والعسكرية

في هذه المرحلة، تمحور الخلاف الأمريكي – الإسرائيلي حول: مواقف سياسات حكومة نتنياهو في «استيطان الضفة»، «العلاقة مع السلطة الفلسطينية»، «الطابع الديمقراطي لإسرائيل»، «انقلاب نتنياهو القضائي على المحكمة العليا». وقد دامت تسعة شهور تظاهراتُ المعارضة «للتعديلات القضائية» التي أقرّها نتنياهو في نهاية المطاف.

حافظ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، طوال العام المنصرم (2023)، على سياسة ثابتة ضمنت ديمومة ائتلافه الحكومي رغم التحفظات الرسمية الأمريكية على حلفائه المتطرّفين، والتي صدرت عن رأس الإدارة الأمريكية جو بايدن، وقبيل الإعلان عن تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي جمعت الليكود برئاسة نتنياهو مع أحزاب سياسية يمينية لا علاقات طيّبة لها مع واشنطن؛ مثل الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموترتيش، وعوتسما يهوديت (قوّة يهودية) برئاسة إيتمار بن غفير.

وزاد من الحنق الأمريكي التجاهل الذي أبداه نتنياهو تجاه تحفظات البيت الأبيض حيال قضايا تعني المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لم يراعِها الجانب الإسرائيلي، وأهمّها ما يُعنى بسلامة مسار اتفاقيات أبراهام المرتبطة بمراعاة أدنى العلاقات مع السلطة الفلسطينية تارة، وتارة أخرى ما يُعنى بـ«ديمقراطية إسرائيل» لدى الولايات المتحدة، وما حصل في قضية الانقلاب القضائي لائتلاف نتنياهو، والذي اختتمه بتشريع قانون يقلّص «حجّة المعقولية» الذي تقوم عليه المحكمة العليا الإسرائيلية في إبطالها قوانين وقرارات الحكومة الإسرائيلية.

وعلى خلفية هذه البرودة في شرايين العلاقات بين الطرفين، مَنع نتنياهو وزراء حكومته

ممّن لهم صلات بواشنطن من لقاء مسؤولين أمريكيين قبل أن يدعوه بايدن إلى البيت الأبيض. تمثّلت قاعدة نتنياهو بقوله المحتج على ذلك: «ما دُمتُ لا أزور [واشنطن]، فلن يقوم أحد بذلك». وكلّ ذلك له مدلولاته في العين الأمريكية.

أوّلاً: أبعاد ائتلاف نتنياهو الحكومي في العين الأمريكية

لمواقف الائتلاف الحكومي (لنتنياهو) الحاكم في «إسرائيل» مدلولاته في العين الأميركية. ومن خلال جردة لمواقف الائتلاف الحكومي تجاه قضايا داخلية وخارجية، يظهر الآتي:

– يؤيّد ائتلاف نتنياهو تقييد صلاحيات المحكمة العليا ذات الصلة برفض القوانين الصادرة عن الكنيست.

– أوساط نتنياهو ألمحت إلى أن المواقف الأمريكية من التعديلات القضائية تُعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية، بسبب تعليقاته حول الإصلاح القضائي، والذي أثار احتجاجات استمرت أشهراً في جميع أنحاء «إسرائيل».

– عميحاي شيكلي، وزير شؤون الشتات الإسرائيلي، وبّخ توم نيدس، السفير الأمريكي في «إسرائيل»، على تدخّله في شؤون «إسرائيل» الداخلية، وطلب منه أن يهتم بشؤونه الخاصة.

– يرفض ائتلاف نتنياهو حلّ الدولتين «دولتان لشعبين» (مع العلم أن هذا الرفض لا ينفرد فيه نتنياهو وحلفاؤه دون غيرهم؛ فهو رفض شائع لدى الإسرائيليين، يُنسب إلى رئيس «معسكر الدولة» بني غانتس، ورئيس حزب «هناك مستقبل» يائير لابيد – وكِلا الحزبين يتصدران المعارضة في الكنيست – عدم التزام أحد منهما بـ «دولة فلسطينية»).

– يؤيّد ائتلاف نتنياهو ضم الضفة الغربية إلى أراضي 48.

– يؤيّد ائتلاف نتنياهو الاستيطان في الضفة الغربية، حيث قوننت حكومة نتنياهو اليمينية في شهر شباط 2023 تسع بؤر استيطانية حديثة العهد.

– يرفض الخيارات الوسطية التي تُرضي المعارضة الإسرائيلية في الكنيست وغير المتدينين من اليهود.

– يهدّد الائتلاف «الطابع الديمقراطي» لإسرائيل ومستقبل «الدولة».

– يرفض الاعتراف بالسلطة الفلسطينية، أو التواصل معها، وتحويل أموالها المستحقة، والمقرّرة في اتفاقيات ثنائية. نتنياهو قال خلال الحرب الجارية: «لا فرق بين فتحستان وحماستان».

وقد تصدّر مقترح التعديلات القضائية من قِبل حكومة نتنياهو، أهمّ الاختلافات بين «إسرائيل» والولايات المتحدة. حثّ الرئيس الأميركي جو بايدن مراراً، عبر مسؤولين في إدارته أو بشكل غير مباشر، بنيامين نتنياهو على التخلّي عن «المقترح القضائي» المثير للجدل. نتنياهو لم يتخلَّ عن المقترح، لكنّه أخّره بُرهةَ من الزمن، مع رفضه مقولة خضوعه لضغوطات خارجية، بقوله في 29/03/2023: «إسرائيل دولة ذات سيادة، تتّخذ قراراتها بإرادة شعبها، ولا تقوم على ضغوط من الخارج بما في ذلك من أفضل الأصدقاء»، قاصداً جو بايدن بالتحديد.

وتوضيحاً للصورة من الجانب الأمريكي، قام اللواء احتياط عاموس يدلين، رئيس معهد أبحاث الأمن القومي ورئيس جهاز «أمان» سابقًا، بزيارة إلى واشنطن، ونقل عن «مسؤولين أميركيين يُحيطون بالرئيس الأميركي قلقاً كبيراً يُبديه جو بايدن مما يجري في إسرائيل (حول سياسات حكومة نتنياهو). لقد وعد نتنياهو بأنّ يديه هي التي ستُمسك المقوَد؛ لكن رأى الأميركيون أنّ سموتريتش وبن غفير وليفين، هم من يقودون السفينة»[1]. ونقل يادلين عن المسؤولين الأميركيين قولهم إن مكوّنات ائتلاف نتنياهو «لا يعون ما الذي تفعله إسرائيل بنفسها؛ فاقتصاديًا هي تدمّر الشيكل وتمنع الاستثمارات، وعسكريًا تُضعف نفسها وتُضعف الردع. وعليه، من وجهة نظرهم (للمسؤولين الأمريكيين)،

1– يادلين، عاموس، رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أميركا قلقة مما يجري في إسرائيل، مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، 29/03/2023.

فقد أصبحت أقل ديمقراطية، ولا يقتنعون أنّ الإصلاحات والتشريعات القضائية ستجعل إسرائيل أكثر ديمقراطية»[2].

مرّت العلاقات البينية لإسرائيل والولايات المتحدة، بمحطة استثنائية، حين أقال نتنياهو وزيرَ الأمن يوآف غالانت، بتاريخ 27/03/2023، بعدما حذّر الأخير من أن استمرار التعديلات القضائية «سيُلحق الضرر بأمن الدولة»، وذلك بالتزامن مع ما عُرِف بأسبوع «التشويش» للتظاهرات المناوئة لنتنياهو، ولتعديلاته القضائية المثيرة للإنقسام، في الساحة الإسرائيلية.

وفي هذا المجال، نقل عاموس يادلين تفاجؤ واشنطن إزاء إقالة وزير الأمن: «ففي واشنطن يُقدّرون يوآف غالنت. والآن توجد علامة استفهام كبيرة جدًا، مفادها: مع من سيعملون؟ منظوماتان أمنيّتان تعملان بصورة خارج المألوف أو استثنائية، استثنائية في جمع المعلومات، وفي مواضيع عسكرية»[3].

ثانياً: السياقات الإقليمية والعلاقات الإسرائيلية - الأمريكية

مع تسارع الخطوات أمام التطبيع الإسرائيلي السعودي تحت المظلّة الأمريكية، غُيّبت القضية الفلسطينية عن المسرح الإقليمي، وبلغت أقصى نقطة حضيض لها عشيّة «طوفان الأقصى»، خصوصاً مع بلورة التمهيدات للإعلان عن مسار تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع المملكة العربية السعودية. وشهدت الولايات المتحدة على انحدار مسار التسوية بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية – أحد أقدم مسارات الإقليم الذي ترعاه واشنطن – وقد تبدّدت كلّ مفاعيله. وأصبح الحديث الداخلي الإسرائيلي يُختصر حول نهاية محمود عباس والبحث عن خليفته. تزامن كلّ ذلك مع انطلاقة قطار إعادة تطبيع العلاقات السعودية – الإيرانية، مع دخول الجانب الصيني على خط الوساطة في بكين.

2– المصدر نفسه.
3– يادلين، عاموس، أميركا قلقة مما يجري في «إسرائيل»، مصدر سابق.

تنقسم السياقات الإقليمية المؤثّرة على الروابط الإسرائيلية – الأمريكية إلى أربعة مسارات:

– **مسار إعادة تطبيع العلاقات السعودية – الإيرانية**: بادرت السعودية إلى توسيط الصين في مُفاتحة الرئيس الإيراني السيد رئيسي أثناء زيارته بكين؛ وهي الأولى له إلى الخارج بعيد انتخابه، الحديث العهد. وتوالت التمهيدات التي كان أبرزها في بكين، بحضور أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني عن إيران، ومستشار الأمن القومي مسعد بن محمد العيبان عن السعودية. وتبادل البلدان الدعوات لزيارة المسؤولين الكبار في بلد إلى البلد الآخر. صحيح أن كلّ بلد استفاد من تهدئة التوتّر، وكان يصبو إلى ترجمتها في علاقاته مع الأطراف في الإقليم (دول–جهات)؛ لكن على المقلب الآخر، استغلّ الجانب السعودي أجواء التهدئة هذه ليُسرع في تطبيع العلاقات مع إسرائيل برعاية أمريكية شاملة. الأمر الذي صبّ في صالح العلاقات الإسرائيلية الأمريكية على المستوى الإقليمي تحديداً.

– **محاولة بايدن إحياء مسار «الدولتين»** دون تمايز عن مسار ترامب بشأن «اتفاقيات أبراهام»: وهو أكثرها بروزاً لجِدّتها بين أحداث الإقليم – حيث كان هذا المسار على موعد مع محطة في السعودية. صحيح أن إدارة بايدن كانت تُظهر مرونة لإعادة إحياء المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس ما يُسمّى حلّ الدولتين؛ لكن تحضيرات أُنجزت للتطبيع السعودي – الإسرائيلي، وبدأت بالظهور على المسرح. محمد بن سلمان قال لقناة فوكس نيوز الأمريكية: «كلّ يوم نقترب» من تطبيع علاقات حكومته مع «إسرائيل»، وإن «القضية الفلسطينية لا تزال عنصراً مهماً للغاية» في العملية، وإن السعودية ستضطر للدخول في النادي النووي، كما فعلت إيران.

وقد برز هذا المسار على حساب مسار التسوية الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة لعقودٍ خلت بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية. وتلاشت كلّ الوعود مع انقطاع التواصل بين بنيامين نتنياهو ومحمود عباس. ثم تتالت الزيارات العلنية الافتتاحية لمسؤولين ووزراء إسرائيليين في حكومة بنيامين نتنياهو.

وفي السياق، تمّت زيارة وفد إسرائيلي مكوّن من تسعة موظّفين إلى السعودية لحضور اجتماع لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو كمراقبين؛ ترأّس الوفد رئيس سلطة الآثار الإسرائيلية، وهو ضمّ دبلوماسيين.

زيارات وزراء إسرائيليين إلى السعودية:

1) وزير السياحة حاييم كاتس.

2) وزير الاتصالات شلومو كرعي (ليكود)، على رأس وفد إسرائيلي ضمّ رئيس لجنة الاتصالات في الكنيست دافيد بيتان (ليكود)، إلى المؤتمر الاستثنائي للاتحاد البريدي العالمي لعام 2023.

ولهذا المسار تأثير سلبي عميق في طمس القضية الفلسطينية؛ وهو ما ستأتي عملية «طوفان الأقصى» في المقابل لتؤكّده بالدم والنار، ولتعيد طرح شؤون الضفة والقطاع على الطاولة بعد إخفاء متزايد لها ومقصود في محافل الإقليم والعالم.

– **مسار التفاهمات الأمريكية – الإيرانية**: قبل أقل من شهر على اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، توصّلت الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية إلى تفاهمات أدّت إلى رفع الحظر المفروض عن بعض الأموال الإيرانية المجمّدة في مصارف كوريا الجنوبية مقابل الإفراج عن عدد من الأمريكيين الذي تحتجزهم إيران وعدد من الإيرانيين الذين تحتجزهم الولايات المتحدة. ثم حوّلت الولايات المتحدة أموالاً إيرانية بقيمة 6 مليارات دولار من مصارف كوريا الجنوبية كانت مجمّدة بفعل عقوبات واشنطن على طهران إلى حسابات بنكيّة في قطر. وقاد جو بايدن الجولات التفاوضية تلك مع الإيرانيين، وهو يتوجّه ضمناً للعودة إلى اتفاق 2015، مع عِلمه بالمعارضة الإسرائيلية الواسعة والمباشرة تجاه هذه القضية بالتحديد. وقد أدّى هذا الاتفاق البيْني إلى خلافات عميقة مع «إسرائيل» التي تخشى التوجهات الدبلوماسية الأمريكية على حساب الخيارات العسكرية التي يحاول نتنياهو جاهداً حثّ أمريكا عليها.

مسار محور المقاومة: بلغ التنسيق ذروته بين حركات المقاومة في العام 2023 مقارنة بالسابق. وراجت – أكثر – فكرة «وحدة الساحات» من خلال تبنّيها من قِبل حركة أنصار الله في اليمن وفصائل المقاومة العراقية، وذلك بعد أن تمثّلت بشكل أوضح في حالة التنسيق بين المقاومة الإسلامية في لبنان والمقاومة الفلسطينية. وقد ظهّرتها الصورة الشهيرة التي جمعت الأمين العام لحزب الله مع أمين عام «الجهاد الإسلامي» ونائب رئيس حركة حماس في الضاحية الجنوبية في صيف ذلك العام، والتي أكّدت دلالات التنسيق، أو أكثر منه على المستوى المعنوي، فضلاً عن باقي المستويات. فأوّل ما تبادر إلى ذهن كثيرين صباح 7 من تشرين الأول، يوم انطلاق عملية طوفان الأقصى، هو التساؤل عن مدى ارتباط الحدث الضخم والمفاجئ في فلسطين بدلالات تلك الصورة في الضاحية الجنوبية.

كلّ ذلك شكّل تحدياً أمام «إسرائيل» وأمريكا، اللتين واكبتا «المسار المقاوم» بمناورات عسكرية مشتركة حاكت مواجهة التهديدات القريبة لإسرائيل، كحزب الله، أو مواجهة التهديدات الأبعد، وأهمها إيران وبرنامجيها النووي والصاروخي، وذلك من خلال التدريب على ما يمكن أن يوصل اليد الإسرائيلية إلى إيران جوّاً من خلال الدعم الأمريكي.

وبالإجمال، فقد تبلورت الخلافات الأبرز بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» قبل «طوفان الأقصى» حول قضايا عدّة، حاولت «إسرائيل» إنكار أي علاقة بينها، فيما رأى أميركيون أن بايدن سعى في اتجاه ربط القضايا الآتية بعضها ببعض:

– **ملف إيران:** مقاربة بايدن تفاوضية تسعى إلى بلورة اتفاق نووي جديد؛ أما مقاربة نتنياهو، فحربية تسعى إلى شن حرب على التهديد الوجودي لإيران النووية على «إسرائيل». وقد فشلت «إسرائيل»، بقيادة نتنياهو، لسنوات طويلة، في دفع الولايات المتحدة إلى وضع الخيار العسكري كبديل محتمل لفشل محاولات تقييد المشروع النووي الإيراني. ولعلّ «إسرائيل» حاولت تعويض فشلها هذا عبر اغتيالها للعالم النووي الإيراني محسن فخري زادة نهاية العام 2020. وظلّ الخلاف الإسرائيلي الأميركي مُستحكماً في

الملف الإيراني الذي جعله نتنياهو ملف المواجهة رقم واحد بالنسبة لإسرائيل، إقليمياً ودولياً.

– **الملف الفلسطيني**: مقاربة بايدن «للدولتين» مع ربط «إسرائيل» والسعودية معاً بخط الهند – أوروبا؛ مقاربة نتنياهو «رفض فكرة الدولتين»، مع توسعة الاستيطان ومحاولة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة خلال الحرب. رفض نتنياهو منح الفلسطينيين «حق النقض» بوجه أي تطبيع لعلاقات العرب مع «إسرائيل» قبل إبرام تسوية سياسية فلسطينية – إسرائيلية. وبقي التعارض مُستحكِماً بين المقاربتين الأمريكية والإسرائيلية في قضية التعامل مع الملف الفلسطيني.

– **ملف «النظام الديمقراطي الإسرائيلي»**: افترقَ الطرفان حول التعديلات القضائية لنتنياهو. بايدن رفض التعديلات القضائية التي تأتي لصالح توسعة صلاحيات السلطة التنفيذية في «إسرائيل» على حساب السلطة القضائية؛ وهي تعديلات تُخالف التسويق «للنظام الديمقراطي» الذي يوازن بين السلطات وفق المدرسة الليبرالية. نتنياهو اعتبر ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية لإسرائيل، ونجح في إقرار التعديلات القضائية، في خطوة من سلسلة تغييرات يهدف إلى تحقيقها في ولايته الحكومية الحالية قبل أن تندلع معركة «طوفان الأقصى». واعتُبرت خطوة حكومة نتنياهو إفشالاً لمساعي حليفه الأميركي في الدفع إلى تسوية داخلية إسرائيلية تخفّف من حدّة الانقسام السياسي الذي ساد طوال شهور ما قبل السابع من تشرين الأول.

ويمكن القول إنّه قد يكون من نتائج مواقف وسياسات بايدن تجاه إيران، والفلسطينيين، والتعديلات القضائية الإسرائيلية، بناء منصّة تضغط إدارة بايدن عبرها على نتنياهو لقبول دولة فلسطينية تحقّق – وفق الرؤية الأمريكية – استقراراً إقليمياً ما، يصب في خانة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط (مثل تهيئة البيئة السياسية الإقليمية العربية للقبول بتشكيل مظلّة أمنيّة من الدول العربية «المعتدلة» والحليفة لواشنطن بمشاركة إسرائيل، لمواجهة المخاطر الناتجة عن انتشار حلفاء إيران في المنطقة، والتي تشكّل تحدياً لهذه الدول جميعاً).

وبذلك، استقرّت القضايا الخلافية بين الطرفين حول: التعامل مع التهديد الإيراني، ووعد الدولة الفلسطينية، وتوسيع اتفاقيات أبراهام، وإبعاد المتطرّفين الذين يقفون خلف التعديلات القضائية عن الائتلاف الحاكم في «إسرائيل»؛ حتى جاءت عملية طوفان الأقصى.

ثالثاً: الروابط العسكرية في العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية

تجري العلاقات السياسية في تأرجحات عديدة، لكن دون أن يمس ذلك بجريان المساعدات الامريكية لإسرائيل، ودون توقّف. فعلى سبيل المثال، ورغم الاشتباك السياسي الذي ساد العلاقة بين الرئيس الامريكي باراك أوباما ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عام 2015، قدّمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية بقيمة 40 مليار دولار لإسرائيل على مدى 10 سنوات، بينها دعم شراء طائرات مقاتلة من طراز(F35).

وخلال العام 2023، أعادت إدارة بايدن التأكيد على الالتزامات العسكرية للكيان، بل وسّعتها، في مذكّرة استراتيجية جديدة، وهي إعلان الشراكة المشتركة بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، في القدس المحتلّة، مقابل لا شيء. كما قرّر بايدن عدم التراجع عن أيٍ من التنازلات الرئيسية التي قدّمها سلفه ترامب لإسرائيل فيما يتعلق بضمّها غير القانونيٍ للقدس ومرتفعات الجولان السورية. وفق أرقام معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، بتاريخ 09/01/2024، أنه ومنذ إقامة «الدولة» في 1948 حوّلت الولايات المتحدة لإسرائيل أكثر من 130 مليار دولار. ففي العقود الأخيرة، تم تحديد مبلغ المساعدات في مذكّرة تفاهمات بين الدولتين لعشر سنوات. تم التوقيع على الاتفاق الأخير في العام 2016، ودخل حيّز التنفيذ في العام 2019، وسيبقى ساري المفعول حتى العام 2028. ستبلغ المساعدات السنوية في إطاره 3.8 مليار دولار، 500 مليون منها مُخصّصة للدفاع الجوي الناجع – القبّة الحديدية ومقلاع داود ومنظومات أخرى».

ومع ذلك، يعود النفع الكامل لهذه الأنظمة المضادّة للصواريخ على الاحتياجات العسكرية لإسرائيل، التي أصبحت من أكبر مُصدّري الأسلحة في العالم؛ إذ قامت ببيع ما

يُقارب من 11 مليار دولار عام 2020.

وأفادت دراسة معهد أبحاث الأمن القومي، السالفة الذكر، أنه «بعد فترة قصيرة على بدء الحرب على القطاع، قدّمت الإدارة الأمريكية للكونغرس اقتراحاً لمساعدات عسكرية إضافية لإسرائيل بمبلغ غير مسبوق، وهو 14.25 مليار دولار، أي أقل بقليل من المبلغ الذي كانت «إسرائيل» ستحصل عليه في أربع سنوات من المساعدات حسب الخطة العادية. لكن حتى نهاية شهر كانون الثاني 2024، ما زال مشروع الاقتراح عالقاً في الكونغرس بسبب السياسة الداخلية الأمريكية. فالرئيس الأمريكي، بايدن، ربط زيادة المساعدات لإسرائيل بمبلغ أكبر مخصّص لدعم أوكرانيا في الحرب ضدّ روسيا، ولإقامة عائق ضد اختراق المهاجرين للولايات المتحدة ولمساعدة تايوان».

الكونغرس والروابط العسكرية الأمريكية - الإسرائيلية

تظهر المعاملة التفضيلية الأمريكية لإسرائيل في موضوع شراء الأسلحة من خلال مبادرة الكونغرس بعرْض أفكار تقديم أحدث الأسلحة الأميركية لإسرائيل (مجّاناً، حيث تدفع ثمنها من برامج المساعدات العسكرية)؛ فقد حصلت «إسرائيل» كأول «دولة» في العالم على تشغيل طائرات (F–35)، التي تمثّل الجيل الخامس من أقوى الطائرات المقاتلة تقدّماً على الإطلاق. وحتى الآن، اشترت «إسرائيل» 50 طائرة من هذا النوع، ووصل إليها 36 مقاتلة منها حتى الآن.

لقد تبنّى الكونغرس قوانين عدة تضمن التفوّق العسكري الإسرائيلي على جيوش الإقليم، مُمثّلاً بقانون «التفوّق العسكري النوعي»، بحيث لا يُمرّر الكونغرس أي صفقة عسكرية إلى دول المنطقة من دون مراجعتها بدقّة. مع الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تقرّر بأن الهدف من المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل هو «تأمين التفوّق النوعي لإسرائيل» (Qualitative Military Edge –QME).

وفي حالات عدّة، تُعوّض الولايات المتحدة «إسرائيل» بمزيد من صفقات السلاح، إذا أقدمت واشنطن على بيع أسلحة متطوّرة لدول عربية. كما عرقل الكونغرس في حالات

عدّة منح ترخيص تصدير أسلحة متطورة إلى الدول العربية الحليفة، أشهرها محاولة الكونغرس عرقلة صفقة طائرات أواكس للسعودية في ثمانينيات القرن الماضي، ما دفع بالرئيس الجمهوري دونالد ريغان إلى مواجهة طويلة مع الكونغرس، رغم سيطرة حزبه على أغلبيّة المجلسين.

ولم يُكتب النجاح في العام 2021 لمحاولة 17 عضواً في الكونغرس تقديم مشروع قانون في الكونغرس يضع شروطاً على صفقات الأسلحة الأميركية إلى «إسرائيل» لضمان عدم استخدام «إسرائيل» المساعدات الأمريكية ضدّ الأطفال الفلسطينيين، أو في عمليات التهجير القسري للفلسطينيين، من خلال هدم المنازل وعمليات الإخلاء، والضم غير القانوني للأراضي الفلسطينية؛ إذ عارض 300 عضو «خفض التمويل أو إضافة شروط على المساعدات العسكرية المقدّمة لإسرائيل»، حيث لا تتعرّض «إسرائيل» لأيٍ من القيود القانونية التي تلتزم بها وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتين.

وفي إشارة سريعة، تنصّ قوانين الوزارتين الأمريكيتين (الخارجية والدفاع) على فقرات عدّة، منها أن تزويد الدول الأجنبية بالأسلحة «فقط من أجل الأمن الداخلي، ومن أجل الدفاع المشروع عن النفس»، و«أنه لا يمكن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة «لأيّ وحدة من قوات الأمن» ترتكب «انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان». كما تنص نسخة وزارة الدفاع على أنه لا يمكن تقديم أيّ تدريب أو معدّات لوحدة عسكرية «ارتكبت انتهاكا جسيماً لحقوق الإنسان».

لقد حافظ الكونغرس على لعب دوره الحامي لقرارات الإدارة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، رغم شياع ضلوع المساعدات العسكرية الامريكية عضوياً في حرب الهيجان الدموي الإسرائيلي على غزة. ويمثّل مشروع السيناتور بيرني ساندرز خير دليل على ذلك، عندما طَرحه منتصف كانون الثاني 2024، فسقط مع رفض الأغلبية الساحقة (72 عضواً عارضوا – 11 عضواً أيّدوا)؛ وهو المشروع الأوّل من نوعه الذي يستغلّ قانوناً عمره عقود (في أدراج الكونغرس)، ويتطلب من وزارة الخارجية، في غضون 30 يوماً، إصدار تقرير حول ما إذا كان المجهود الحربي الإسرائيلي في غزة ينتهك حقوق الإنسان والاتفاقات

الدولية. وإذا فشلت الإدارة في القيام بذلك، فإن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، التي تم تأكيدها منذ فترة طويلة دون شك، يمكن أن تتوقّف بسرعة. الكونغرس وأد المشروع في مَهْدِه، وحافظ على شريان المساعدات الأمريكية الحيوية جارياً في عروق الجيش الإسرائيلي، الذي يجتاح قطاع غزة منذ شهور.

- ضمّ «إسرائيل» إلى منطقة عمليات القيادة الوسطى المركزية (CENTCOM)

في 15 كانون الثاني من العام 2021، نقل البنتاغون «إسرائيل» من منطقة عمليات القيادة الأوروبية للقوات الأمريكية إلى منطقة عمليات القيادة الوسطى المركزية. وبرز خلال العام 2023 نشاطاً مشتركاً للجانبين يمكن ذكره في النقاط الآتية:

مرحلة ما قبل «طوفان الأقصى»

16/01/2023: شارك قائد القيادة الوسطى في الجيش الأميركي، الجنرال مايكل كوريلا، في مراسم التسلّم والتسليم لرئيس الأركان الجديد في «إسرائيل»، الفريق هرتسي هليفي.

26/04/2023: عَقَد الجنرال مايكل كوريلا والفريق هليفي في «إسرائيل»، لقاءات قيادية مشتركة مع الجيش الإسرائيلي ومسؤولين في المؤسسة الأمنية، بهدف تطوير التعاون وتعزيز العلاقات مع قوات سانتكوم في البحر وفي الجو وفي البر. وقيل إن السبب الرئيسي غير المعلَن للزيارة كان رغبة واشنطن بألاّ تجرّها «إسرائيل» إلى مواجهة إقليمية.

30/05/2023: زار كوريلا «إسرائيل»، في إطار المناورة الأركانية «القبضة الساحقة»، وزار الوحدة 504 لتشغيل عملاء في شعبة «أمان»، لتعزيز التعاون المشترك، وللرغبة الأمريكية لتعقب نشاط الوحدة عن كثب. وقيل إن الزيارة رسالة لإيران وحزب الله.

07/06/2023: شارك نائب قائد (CENTCOM)، الجنرال غريغوري جيلو، في مناورة مشتركة للمركز الوطني للتدريب البريّ للقيادة المركزية سانتكوم وفرقة غاعش (36) بقيادة اللواء السابع (فرقة إسرائيلية). وشاركت لأوّل مرّة كتيبة أمريكية في المناورة

البرية بشكل مشترك مع الجيش الإسرائيلي.

13/07/2023: انتهت المناورة المشتركة «سنديان البازلت» للجيش الإسرائيلي والقيادة الوسطى في الجيش الأميركي؛ وهي المناورة الثالثة للعام 2023، لاختبار وتحسين جاهزية القوّات للنشاطات العملانية المشتركة في عدد من السيناريوهات المختلفة.

26/07/2023: التقى وزير الأمن يوآف غالانت مع الجنرال مايكل كوريلا، بحضور الفريق هليفي، في مقر وزارة الأمن في تل أبيب؛ وجرى التركيز على النشاط «الإرهابي» الإيراني. ثم التقى كوريلا مع هليفي بشكل ثنائي، وناقشا سويّاً مع أعضاء منتدى هيئة الأركان وضبّاط في شعبة الاستراتيجية والدائرة الثالثة، وشعبة العمليات وشعبة الإستخبارات، القضايا الأمنية والإقليمية، ومواصلة التخطيط المشترك للجيشين؛ وكان في صلب الحديث التحدّيات في المنطقة، وعلى رأسها القضية الإيرانية.

مرحلة ما بعد «طوفان الأقصى»

11/10/2023: هبطت أوّل طائرة لنقل ذخائر أمريكية مُعدّة لتمكين ضربات جوهرية وغيرها إلى قاعدة نفاتيم التابعة لسلاح الجو، وذلك بعد ساعات على تعهّد بايدن الوقوف إلى جانب «إسرائيل». بالتزامن، وصلت حاملة الطائرات الأميركية «جيرلاد فورد» إلى البحر المتوسط «لردع أيّ لاعب يحاول تصعيد الوضع أو توسيع الحرب». رافق «فورد» ثماني أسراب من طائرات الدعم والإسناد وسفن صواريخ. وقد استقرّت هذه القوّة البحرية حتى تاريخ عودتها في بداية العام 2024.[4]

17/10/2023: التقى كوريلا في «إسرائيل» بهليفي ومسؤولين آخرين في الجيش والمؤسسة الأمنية، للاطّلاع على مستجدّات العملية البريّة الإسرائيلية في قطاع غزة، وللحؤول دون تحوّل الحرب على غزة إلى حرب إقليمية. وهو نقل مخاوف أمريكية متزايدة من أن تؤدي عمليات الجيش الإسرائيلي في لبنان إلى تصعيد كبير ضد حزب الله،

4- القناة 12 الإسرائيلية، 11/10/2023، www.mako.co.il

يتسبّب بفتح جبهة عسكرية ثانية ضد إسرائيل[5].

31/10/2023: كشف الإعلام الإسرائيلي عن نظام الدفاع الجوي الإقليمي بقيادة القيادة الوسطى للجيش الأمريكي، والذي يُغطّي جميع الدول المعرّضة للتهديد من الساحة اليمنية، وأيضاً من ساحات لبنان وسوريا والعراق؛ وافترض الإعلام الإسرائيلي أن إحداها هي السعودية[6].

31/10/2023: وصل جنود أميركيون – لم يُعلن عَدَدهم – إلى «إسرائيل» للمساعدة في تقديم توصيات بشأن خطط النشاطات البرية للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة – بمساعدة جهاز الـ FBI وجهات أمريكية أخرى – ولتحرير أكثر من 200 مخطوف إسرائيلي محتجزين في أيدي حماس و«ليس للمشاركة بشكل فاعل في الحرب»، وفق صحيفة «نيويورك تايمز».[7]

04/11/2023: رَسَت قرب السواحل الإسرائيلية (وفق صحيفة وول ستريت جورنال) حاملة الطائرات آيزنهاور مع 9 أسراب جوية، ومُدمّرة الصواريخ فيليبين سي، وميسون، وغربلي، ومجموعة مُدمّرات، وقائد حرب معلومات. وانضمّت «آيزنهاور» إلى حاملة الطائرات «فورد» التي وصلت قبلها بشهر تقريباً.[8]

يُذكر أن القيادة العسكرية الوسطى هي واحدة من 9 قيادات تتقاسم إدارة أنشطة ومهام الجيش الأمريكي عبر العالم، وتشمل 25 دولة في أفريقيا وآسيا (من مصر غرباً إلى باكستان وكازاخستان شرقاً). جاء تأسيس القيادة الوسطى جرّاء أحداث استراتيجية عرفتها منطقة «الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» خلال حقبة الحرب الباردة، وأهمها

5– رافيد، باراك، موقع والاه، في ظل المخاوف من حرب إقليمية، جنرال أمريكي كبير يصل "إسرائيل"، www.walla.co.il، 17/11/2023

6– صفحة إنتلي تايمز، موقع تويتر، نظام الدفاع الجوي الإقليمي الذي تقوده القيادة الوسطى الأميركية يغطي جميع البلدان المعرّضة للتهديد من الساحة اليمنية www.twitter.com، 01/11/2023

7– إسرائيل هيوم، تقرير في نيويورك تايمز: جنود كوماندو من الولايات المتحدة وصلوا إلى إسرائيل للتشاور بشأن تحرير المخطوفين، www.isrealhayom.co.il، 01/11/2023

8– صفحة القيادة الوسطى في الجيش الأميركي، موقع تويتر، مجموعة الهجوم آيزنهاور وصلت إلى الشرق الاوسط، www.twitter.com، 04/11/2023

الثورة الإسلامية في إيران، والغزو السوفياتي لأفغانستان. شاركت القيادة في عمليات (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت من الغزو العراقي عام 1991، وشاركت في قصف مقار القاعدة في أفغانستان وفي حروب الولايات المتحدة ضدّ العراق وأفغانستان. وتُبرز القيادة الوسطى حالياً أهدافها بـ «ردع إيران»، و«حلّ الصراع في أفغانستان»، و«الاستمرار في الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة في سوريا والعراق»، و«مواجهة تهديدات الطائرات المسيّرة». وإذ يقع مقرّ القيادة الوسطى في قاعدة ماكديل الجوية قرب «تامبا» في ولاية فلوريدا الأمريكية، فإن قاعدة «العُدَيْد» الجوية بدولة قطر تشكّل أهم مقرّاتها منذ العام 2001.

«السيوف الحديدية» الإسرائيلية:

أمريكية الدعم أو الصنع أو التذخير أو الكلّ معاً

بُعيد اندلاع شرارة الحرب إثر عملية طوفان الأقصى، انطلق «القطار العسكري الأمريكي»، جواً وبحراً، لإمداد الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة. وحتى بداية كانون الأول 2023، هبطت في «إسرائيل» طائرة الشحن العسكري الأمريكي الرقم 200 [9]؛ وتأكّد مشهد أهم خطوط الدعم الأمريكي في تكثيف الإسناد التسليحي للجيش الإسرائيلي؛ وذلك بكيفية دفعت بعض الضباط الإسرائيليين السابقين (مثل رئيس مكتب شكاوى الجنود سابقاً اللواء في الاحتياط إسحق بريك) إلى التساؤل حول مناعة هذا الجيش – في الحرب الجارية الآن – في ظل غياب التخزين الكافي له. وكذا دفعت إلى التساؤل حول قدرة الجيش الإسرائيلي في مواجهة حرب من «5 ساحات»، بل حتى من «ساحتين اثنتين»، إذا ما فقدت الكفاية من المخزون التسليحي.

إلاّ أنّ مثل تلك التساؤلات لا تُغيّب واقع الدعم الأمريكي المذخّر «للسيوف الحديدية»، حيث يُلبي البنتاغون الأمريكي «طلبات» وزارة الأمن الإسرائيلية «بوتيرة يومية أو شبه

9– زيتون، يوآف؛ المراسل العسكري في موقع يديعوت أحرونوت، وصول الطائرة رقم 200 التي تحمل حوالي 10 طن من المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، 06/12/2023، www.twitter.com

يومية»، شملت –على سبيل المثال لا الحصر– منتصف شهر ت2 المنصرم، 200 صاروخ موجّه بالليزر لطائرات الأباتشي، ونحو 57 ألف قذيفة بقطر 155 ملم؛ فضلاً عن 36 ألف قذيفة بقطر 30 ملم، و1800 قنبلة خارقة للتحصينات من طراز M–141، وما لا يقل عن 3500 جهاز رؤية ليلية. وتشمل القائمة أيضًا بنادق هجومية من طراز M4A1، وقذائف هاون عيار 120 ملم، وعشرات الآليات العسكرية، وفق ما فصّلته إحدى الوثائق الإسرائيلية في هذا الصدد. لحق ذلك، تقارير أميركية أوضحت أن الولايات المتحدة زوّدت «إسرائيل»، بداية شهر كانون الأول المنصرم، بما لا يقل عن 100 قنبلة متطوّرة من طراز BLU–109 تزن حوالي 900 كيلوغرام.

إنّ كلّ هذا الواقع التسليحي الأمريكي لا يمكن تغييبه عن صورة العملية السياسية الأمريكية المواكبة للحرب الإسرائيلية؛ بل إنه يرسم حقيقة الموقف الأمريكي في هذا المضمار. لقد أثبتت المواجهة العسكرية بعد طوفان الأقصى، التي تجاوزت عتبة المئة يوم، أن المدد التسليحي والتذخيري الأمريكي المرسل إلى «إسرائيل» يُشبه إلى حد بعيد المدد الذي وصل الجيش في حرب العراق أو حرب أفغانستان. ما يطلبه الميدان تؤمّنه القيادة؛ وما طلبته «إسرائيل» أمّنته الولايات المتحدة.

مُعطيات «غير ملحوظة» في مسار الدعم الأمريكي

بتاريخ 25/12/2023، تواصل وزير الأمن يوآف غالانت هاتفياً مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن[10]؛ وأعرب عن قلقه من تأخّر «شحنات الأسلحة التي طلبت إسرائيل تسريعها». نُقِل تساؤلٌ عن حال غالانت إن كان قلقاً حول طابع التأخير «سياسياً»، ونُقِل عن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن قوله «إن هذا ليس هو الوضع». تمّت ملاحظة أن «شحنات الأسلحة تراجعت مع عطلة الميلاد»؛ كما تمّ الحديث عن بدء الجيش الاسرائيلي «اقتصاد تسليح لإدارة مخزوناته» بعدما بدأ الجيش يرى «قعراً لكل أنواع مخازن الذخيرة التي لديه، الجويّة والبريّة»، رغم كون الجيش «طوال هذه الحرب،

10– رافيد، باراك، موقع والاه، الوزير درمر سيصل اليوم إلى واشنطن لإجراء محادثات في البيت الأبيض حول المرحلة التالية من الحرب في غزة، 21/12/2023، www.walla.co.il

منذ السابع من تشرين أول وحتى اليوم، يُحافظ على الحصّة الضرورية للشمال (جنوب لبنان)، والتي ممنوع المس بها».

إلى جانب الدعم الأمريكي، ظهر أمام «إسرائيل» أنه في العالم يتحدّثون أنه «لا يوجد وفرة ذخيرة للحرب الآن. لا يتوفّر TNT في العالم، في وقتٍ تحتاج القوّات الإسرائيلية في غزة إلى الـ TNT لتفجير الأنفاق». وقد نقل خبراء أن إسرائيل «بدأت بجمع ألغام، وجمع كل الأمور القديمة التي يمكن استخدامها ربما في تفجير الأنفاق». لوحِظ أيضاً أن «الحرب الموازية التي تحصل في أوكرانيا تستهلك ذخيرة غير قليلة ومواد متفجّرة، ولا توجد وفرة»؛ مع الإشارة إلى أن «المنتجين الكبار للـ TNT في العالم هم الصينيون، وليس من السهل جداً الشراء منهم».[11]

وعن عودة حاملة الطائرات الأمريكية «فورد» من المتوسط إلى قاعدتها في فيرجينيا، جرى التداول في إسرائيل عن «احتمال أن الإدارة الأمريكية ليست راضية عن تصرف إسرائيل في جوابها بالنسبة لمسألة اليوم الذي يلي». بُعيد رأس السنة 2024، قالت مصادر أمريكية لرويترز: «الأسابيع القريبة هي فترة زمنية مصيرية، تُثبت استعداد رئيس الحكومة نتنياهو للانتقال في الحقيقة لمرحلة القوّة المنخفضة». فُهِمَ ذلك إسرائيلياً أنّ «الأمريكيين ليسوا واثقين كثيراً بما تقوله لهم إسرائيل ونتنياهو، وهم لا يفهمون إلى أين تسير الأمور ولا إلى أين تسير الحكومة»؛ أي أن الإسرائيليين نظروا إلى عودة حاملة الطائرات كإشارة إلى أن الأمريكيين «يعرفون، كما أنهم أعطوا في مرحلة مُعيّنة، أن يأخذوا لاحقاً»؛ وإن لم يُقل ذلك بشكل صريح. لكن تمّ النظر أيضاً إلى عودة «فورد» أنها ترتبط ظاهراً من جهة انخفاضٍ معقولٍ لاحتمالية «حرب قريبة» مع حزب الله؛ وفي الوقت نفسه، ترتبط بعدم رضا إدارة بايدن على حكومة «إسرائيل».[12]

11– بن دافيد، ألون، محلل في الشؤون العسكرية، حوار في برنامج "مع أمنون ليفي"، القناة الثالثة عشرة الإسرائيلية، 24/12/2023.

12– قناة كان التلفزيونية، نشرة الأخبار الرئيسية، حاملة الطائرات الأمريكية التي أرسلت الى المنطقة منذ بداية الحرب كرسالة واضحة لحزب الله، ستغادر في الأيام القريبة الشرق الأوسط، 01/01/2024.

وتعليقاً على ما سلف، نظر مراقبون إسرائيليون إلى أن تقليص الوجود البحري الأمريكي في المنطقة لا يبشر خيراً بالنسبة لإسرائيل، وأن دعم الولايات المتحدة للمجهود الحربي الإسرائيلي واسع؛ لكن حكومة نتنياهو لا تتمتع بائتمان غير محدود. واستمرّت هذه النظرة منذ بداية العام الجاري، وزادتها مصداقية الخلافات المعلنة بين بايدن ونتنياهو حول الموقف من «السلطة الفلسطينية»، و«سلسلة تصريحات وزراء اليمين المتطرّف في الحكومة، المتوعّدة بتشجيع ترانسفير فلسطيني من القطاع وإقامة مستوطنات من جديد هناك»[13]. تأكدت نظرة المراقبين الإسرائيليين بأن كلّ ذلك لا يُسهم في زيادة ثقة واشنطن بنوايا «إسرائيل».

مع تخفيض القوات الإسرائيلية حدّة عمليتها في شمال القطاع، وسحبها عدد من الفرق العسكرية، تستمرّ الفرق الأخرى بتفعيل أعلى مستويات استخدام القوة العسكرية بحق جنوب القطاع، كما في خان يونس في الفترة الحالية. لكن لم ينقل أن الدعم الأمريكي تراجع في إمداد جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ بل إنّ الأهداف المشتركة لإدارة بايدن وحكومة نتنياهو تقتضي الاستمرار في الحرب، سيما في مواجهة المقاومة الفلسطينية في القطاع، وعلى رأسها حركة حماس.

المرحلة الثانية: لقاء «كسر الجليد» بين بايدن ونتنياهو في نيويورك

أوّلاً: «التباين» بين الطرفين بعيون الكونغرس

يُتيح العودة إلى تقرير الكونغرس[14]، الذي عُرِض منتصف الشهر الثامن، معرفة «محور التباين» الذي ساد بين الطرفين طوال الشهور الثمانية الأولى من العام 2023. لقد أصدر

13– هرئيل، عاموس، محلل في الشؤون العسكرية، تقليص القوة البحرية للولايات المتحدة في المنطقة لا يبشّر خيرا لإسرائيل، هآرتس، 02/01/2024.

14- Report to Congress on Israel and U.S. Relations, Congressional Research Service report, Israel: Major Issues and U.S Relations, www.sgp.fas.org/crs/mideast/R44245.pdf, 17 September 2023, & U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical, Recent Trends, and the FY2024 Background Request, Congressional Research Service report, www.sgp.fas.org/crs/mideast/R46344.pdf, 15 Aug 2023..

الكونغرس (في 15 آب 2023) تقريراً خُصّص لـ «قضايا التباين والتوافق». في التباين، برزت قضية تغييرات النظام القضائي، حيث تجاهلت حكومة نتنياهو نصائح البيت الأبيض، بإقراره في الكنيست بتاريخ 24/07/2023، وفيه تقييدٌ لصلاحيات المحكمة العليا للنظر في قوانين الكنيست.

في حينها، قال الكونغرس أيضاً إن من قضايا التباين البارزة «حلّ الدولتين»، وبأن إدارة بايدن سعت إلى التخفيف من التوتّرات الأمريكية – الفلسطينية الموروثة من عهد ترامب، حيث أعاد بايدن القول إن «أمن إسرائيل يَكْمن في حلّ الدولتين في نهاية الأمر» 09/07/2023. وتوقّف الأمريكيون عند سياسة حكومة نتنياهو في «تقويض رؤية الدولتين –بما في ذلك التوسّع الاستيطاني، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وعمليات الهدم والإخلاء، وتعطيل الوضع التاريخي الراهن الأماكن المقدّسة في القدس، والتحريض والقبول على العنف»، وفق التقرير، الذي لاحظ كذلك أنه «منذ عام 2022، اندلع العنف الإسرائيلي الفلسطيني جرّاء تشديد إجراءات مكافحة الإرهاب في الضفة الغربية. كما أن قطاع غزة لا يزال تحت سيطرة الإسلاميين السنّة المتشدّدين، حيث تُواجه مجموعة حماس (منظّمة إرهابية مُصنّفة من قِبل الولايات المتحدة)، والولايات المتحدة، وفاعلين دوليين آخرين، تحديات في السعي للمساعدة في إعادة الإعمار دون دعم المجموعة»[15].

إن العودة إلى «القضايا الإسرائيلية – الفلسطينية» في تقرير الكونغرس يُفيد قارئ مرحلة «طوفان الأقصى» عميقاً؛ إذ إن مسألة التراكمات التي سبقت 7 تشرين الأول التفت إليها الأمريكيون، وحاولوا لفتَ نظر الإسرائيلين إليها؛ إلاّ أنهم لم يلتفتوا.

ثانياً. مكاسب وتحفّظات متبادلة: بايدن يلتقي نتنياهو استثنائيًا بعيداً عن البيت الأبيض

في الفترة الزمنية التي راج فيها «التطبيع السعودي الإسرائيلي» تحت المظلّة الأمريكية، شَخَصت الأبصارُ إلى الآفاق المفتوحة أمام «إسرائيل» على حساب القضية الفلسطينية

15– IBID.

بالكامل. واستقبل الرئيس الأمريكي جو بايدن، رئيس حكومة الكيان نتنياهو، بعيداً عن البيت الأبيض، في أحد فنادق نيويورك، على هامش انعقاد الأمم المتحدة. وكانت لحظة ذهبية، انتظرها نتنياهو طويلاً، وتجاوز فيها شكليّات، أبرزها مكان انعقاد اللقاء (خارج البيت الأبيض).

لكن ما عزّز من موقف بايدن إزاء نتنياهو قبيل حصول اللقاء، أنه تلقّى في النصف الثاني من أيلول 2023، طلباً من مجموعة ضمّت ثمانين مسؤولاً كبيراً في الجالية اليهودية الأميركية، مفاده: «أيّ تطبيع بين السعودية وإسرائيل – يجب أن يدفع قدماً حلّ الدولتين، وتجميد توسيع المستوطنات، وزيادة المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية». لكن «إسرائيل» اختارت الردّ على لسان وزير أمنها يوآف غالانت، الذي أعلن قرار «استكمال مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية عبر بناء 350 وحدة استيطانية في بيت إيل في الضفة»![16]

لقد قال نتنياهو لبايدن: «أعتقد أنه في عهدك أيها السيّد الرئيس يمكننا أن نتوصل لسلام تاريخي بين «إسرائيل» والسعودية.. مثل هذا السلام سيُعطي دفعة كبيرة أوّلاً لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، وتحقيق المصالحة بين العالم الإسلامي والدولة اليهودية، وكذلك دفعة لتحقيق سلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين».[17] تدعو مراجعة هذا التصريح إلى كثير تأمّل؛ أين كان أمل نتنياهو بأن «يدفع السلام مع السعودية إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي»، وأين أصبح الآن بعد «طوفان الأقصى».

16– غالانت، وزير الأمن الإسرائيلي يعد ببناء مئات الوحدات السكنية لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، www.i24news.tv ، 27/09/2023.

17– تصريحات للرئيس بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قبيل اجتماعهما الثنائي، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 20/09/2023.
https://www.state.gov/translations/arabic/%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84/.

جاء لقاء بايدن نتنياهو بتاريخ 20/09/2023، ليؤكّد المؤكّد بأن مكانة «إسرائيل» تعلو فوق الاختلافات حول بعض المسائل البيْنية بين ممثّلي الإدارة السياسية في «الدولتين». وقد دفع اللقاء «الإشكالي» إلى الأمام قضايا «التطبيع السعودية مع إسرائيل»، و«عدم السماح لإيران بتطوير سلاح نووي»؛ وفتح نتنياهو الباب أمام إمكانية إجراء نقاش داخلي حول إمكانية تلبية المطلب السعودي بتخصيب يورانيوم ضمن صيغة تقبلها السعودية والولايات المتحدة و«إسرائيل».

هذه هي المصالح المشتركة للبلدين في تلك المرحلة. أما السؤال عن القضايا الإشكالية التي دارت في الإعلام، مثل «التعديلات القضائية» و«مصير الفلسطينيين»، فقد أوحى اللقاء الثنائي بأنها «تفاصيل»؛ وأكد ذلك الانطباع عبارات بايدن التي لا تجد بأقل تقدير صدى واقعياً ملموساً يؤثّر على الروابط الأمريكية الإسرائيلية.

حمل بايدن من اللقاء، ما أراده في مسألتين بالحدّ الأدنى: (1) ضَمِن أن يمضي معه نتنياهو في تسريع الدفع لقضية تطبيع تاريخي بين «إسرائيل والسعودية»، ما يصب في صالح بايدن في الكونغرس الأميركي، حين عَرْضه للتصويت عليه (وهو مطلب سعودي)؛ (2) وضمِن المحافظة على تأييد غالبية يهود الولايات المتحدة (75% وفق استطلاع للرأي) لمسألة ترشيحه هو، أو ترشيح أي عضو من قِبل حزبه الديمقراطي، إلى الرئاسة، نهاية العام 2024.

جاء ذلك في التوقيت المتزامن للّقاء، لتصريح لافت أدلى به ولي عهد آل سعود، محمد بن سلمان، قائلاً: «كل يوم نقترب أكثر»[18] (20/09/2023)، ليدفع إلى الأمام القطار التطبيعي مع دولة الاحتلال؛ ما زاد في بريق الوعد بالتطبيع بما يخدم «إسرائيل» والولايات المتحدة معاً، وبالمفرّق. فالسعودية كانت الطبق الأكبر والأشهى على مائدة اللقاء الثنائي لممثّلي الهرمين السياسيين الأمريكي والإسرائيلي. والذي كان لافتاً أنه رغم تأخير اللقاء

18– بن سلمان، محمد، ولي العهد السعودي، بن سلمان عن التطبيع بين السعودية و«إسرائيل»: كل يوم نقترب أكثر، موقع عرب 48، نقلاً عن شبكة Fox News الأمريكية، www.arab48.com، 20/09/2023.

عن موعده عشرين دقيقة، لكن بايدن أهدى نتنياهو «هديّة أكبر»، إذ ضرب له موعداً للقائه بحلول نهاية العام، وفي البيت البيضاوي في واشنطن. وقد محا «طوفان الأقصى» كلّ ما ضُرِب من مواعيد ووقائع سابقة ولاحقة.

لقد أعطى اللقاء انطباعاً باحتواء القضايا الإشكالية بين الإدارتين السياسيتين، حول القضاء الإسرائيلي والاستيطان والدولة الفلسطينية الموعودة، وأظهر نتنياهو مُحرّراً من ضغوط لاحقته في الإعلام والمنتديات السياسية. أي أن اللقاء أدّى إلى المحافظة على المسار الطبيعي للعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، وأدّى إلى توضيح الفهم بأن القضايا الاستراتيجية للطرفين لا تقف قضايا بيْنية «تكتيكية» عقبات في طريقها.

يؤكّد ذلك التحضير المفترض لتنفيذ رؤية بايدن «للممر الاقتصادي الإبداعي الذي سيربط الهند بأوروبا عبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل». كما يؤكّد التطبيع مع السعودية، أو البحث في النووي السعودي، أن تلك العلاقات ينبغي لها أن تبحث في الضرورات وتُقوّي روابطها الجيوسياسية والجيو أمنية والجيو اقتصادية؛ وإن شابتها الاختلافات البيْنية، كديمقراطية إسرائيل، أو المحافظة على القيم المشتركة، وفق ما كتبه جو بايدن في «واشنطن بوست».[19]

وفي المقال المذكور، أكّد بايدن أن لقاءه بنتنياهو في نيويورك، قبل أسابيع فقط من السابع من تشرين الأول، أن «الموضوع الرئيسي الذي تناولناه يتركّز حول جملة من الالتزامات الجوهرية التي من شأنها أن تُساعد «إسرائيل» والأراضي الفلسطينية على الاندماج بشكل أفضل في الشرق الأوسط الكبير».

كما أكّد بايدن أن «حلّ الدولتين هو الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن الدائم لكل من

19– بايدن، جو، الرئيس الأمريكي، (مقال) رأي – جو بايدن: الولايات المتحدة لن تتراجع أمام تحدّي بوتين و«حماس»، 20/11/2023،
www.washingtonpost.com/ar/opinions/2023/11/20/joe-biden-arabic-op-ed-gaza-hamas-putin/.

السكّان الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلى الرغم من أن هذه الأزمة (الحرب على غزة) تبدو في الوقت الحالي بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى، إلا أن هذه الأزمة جعلتها أكثر ضرورة من أي وقتٍ مضى.. ولا شك في أن تحقيق هذا الهدف يتطلّب التزامات من الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك من الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا. ومن الضروري أن يبدأ هذا العمل على الفور». واعتبر بايدن أن الطريق إلى هذه «الرؤية» جملة لاءات وشروط:

– يجب ألّا تُستخدم غزة مرّة أخرى كمنصّة للإرهاب.

– يجب ألّا يكون هناك تهجير قسري للفلسطينيين من غزة، ولا إعادة احتلال، ولا حصار، ولا تقليص في الأراضي.

– بعد انتهاء هذه الحرب، يجب أن تكون أصوات الشعب الفلسطيني وتطلعاته في قلب الحكم بعد الأزمة في غزة.

– لا بدّ من إعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل هيكل حكم واحد؛ وفي نهاية المطاف في ظل سلطة فلسطينية متجدّدة، بينما نعمل جميعاً نحو حلّ الدولتين.

– يجب أن يتوقّف العنف المتطرّف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية».

في السؤال حول دافع بايدن للقاء نتنياهو وتجاوز الخلافات المعلنة، يعزو بعض المراقبين الإسرائيليين ذلك إلى أن الرئيس الأميركي جو بايدن يعتبر نفسه «الرئيس الصهيوني الأول» كما يعبّر هو، إلى جانب الظروف الجيوسياسية وتحوّلات توزيع القوّة التي فرضت نفسها في الشرق الأوسط على الولايات المتحدة.

كما أنّ للتواصل آثاراً داخلية على ترشيح جو بايدن نفسه لولاية رئاسية ثانية، خريف 2024، بحيث ستشكّل رعايته لاتفاق إسرائيلي مع السعودية (باعتقاده في حينه)، رافعته الانتخابية لدى اللوبي الصهيوني الأميركي، موجِداً نوعاً من التقدم اللحظوي على راعي اتفاقيات أبراهام وغريمه إلى الرئاسة المرشح الجمهوري دونالد ترامب. ورأى محللون

إسرائيليون أن للقاءِ نتنياهو ثمناً انتخابياً ضخماً يطمح بايدن إلى قطفه في السباق الرئاسي المقبل. من جهته، يبدو أن نتنياهو قارئٌ جيّد للسياسة الأميركية؛ هكذا رآه بعض الخبراء. ولقاؤه مع بايدن والثمار المتأتية عنه، رغم الانتقادات الأميركية، قد تُرجّح ذلك. استطلاع للرأي أظهر تقدّماً لحزب الليكود بعد أيام من اللقاء.

لم يتوقّف نتنياهو عند مكان انعقاد اللقاء، ولا ما سبقه من مواقف انتقاد أميركية لحكومته. بل إنه يقف عند الثمار المهمّة للقاء: تحالف يقترب عقده مع السعودية، إنزال «ممر الهند ـ أوروبا» عند شواطئ إسرائيل، مواجهة إيران. يقول نتنياهو: «نعمل مع صديقتنا الولايات المتحدة على تحقيق هذا الاتفاق (مع السعودية)، الذي نعلم أنه سيُغيّر وجه المنطقة بشكل كبير ويعزّز مكانة الدولة لأجيال عديدة. إن توسيع دائرة السلام فرصة تاريخية، وأنا مُلتزم بها من كلّ قلبي، مع الحفاظ على المصالح الحيوية لدولتنا، وعلى رأسها الأمن».

كان لافتاً في تلك المرحلة، أن نتنياهو لم يُصرّح عن رفضه للدولة الفلسطينية بالمطلق، ووضع سقفاً موارباً لنافذة الفرص مع الفلسطينيين. نزولاً عند مطلب الأميركيين، أبدى نتنياهو ما يعتبره خطوة إيجابية، لكنه قال «سأفكّر في السبل التي يمكنهم من خلالها الاستفادة من العملية دون تعريض احتياجاتنا الأمنية للخطر»؛ أي أنه سيُعيد النقاش حول القضية الفلسطينية إلى مُربّعها الأول؛ ضمان أمن إسرائيل بالمطلق دون أن يقيّده وجود سلطة فلسطينية، يترك تسليمها «عربات مدرعّة» خلافاً بين نتنياهو وشركائه المتطرفين في الحكومة.

وصحيحٌ أنه قد ظهر اختلاف بين الجانبين، إلا أن جوائز أميركية كبيرة حضّرت هدية لإسرائيل على أطباق دولية وإقليمية شهية. فإذا لم يكن هناك إسرائيل ينبغي أن توجد؛ كما قال بايدن، الذي رعى مشروعين كبيرين، فيهما الكثير من التخادم المتبادل بين مصالح أمريكا ربطاً بمصالح كلّ من إسرائيل والسعودية:

– مشروع ممر تجاري عبر سكك حديد يربط شرق آسيا بغربها ثم بأوروبا، شركاؤه المستقبليون السعودية، «إسرائيل»، الإمارات العربية.

– مشروع تطبيع إسرائيلي – سعودي تقدّمه إدارة بايدن لحكومة نتنياهو التي تُخاصمها في أوج الافتراق السياسي حول عدد من الملفات: سياسة "التعديلات القضائية"، السياسة المستجدّة إزاء الضفة الغربية.

لكن انتهت هذه المرحلة بطوفان جَرَف الجدار الأمني الإسرائيلي حول قطاع غزة. لتبدأ بعده مرحلة جديدة، تبلورت فيها ملامح مغايرة تماماً لما عرفته العلاقات الإسرائيلية الأمريكية حتى هذه اللحظة.

ويمكن الافتراض أنّ في خلفية التباين مع نتنياهو ما يرتبط بخوف الأمريكيين على "أمن إسرائيل» من ردّات فعل فلسطينية على سياسات حكومته المتطرّفة. ويمكن الافتراض أيضاً أن الأمريكيين كانوا على دراية أكثر من تداعيات السياسات الإسرائيلية المتطرّفة، وفقاً لدروس الصراع المباشر بين حكومة «إسرائيل» وشعب فلسطين، حيث اندلعت الانتفاضتان الأولى والثانية بفعل إقصاء اليمين الإسرائيلي أيّ رؤية للحلّ السياسي مع الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، جاء «طوفان الأقصى» ليؤكّد بقوّة، وللجميع، أن قانون فلسطين الدائم والثابت في الزمن يُفيد بأن تطرّف الاحتلال الإسرائيلي يولّد براكين فلسطينية تأخذ أشكالاً متنوّعة: انتفاضات وهبّات .. وكذلك طوفانات.

المرحلة الثالثة: العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تحت صدمة 7 تشرين

طافت القضية الفلسطينية يوم السابع من تشرين على سطح الإقليم من جديد. هذه المرّة خرجت مياه الطوفان من خلف قضبان قطاع غزة وباسم المسجد الأقصى، ضاربة المعادلات الأمنية التي بُلورِت على مدى عقود عرضَ الجدار، مُتحديّة العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية على وجه التحديد.

انقلبت الأمور رأساً على عقب، حيث سارع الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى إلقاء خطاب حول «الهجمات الإرهابية لحماس»، إسرائيل يجب أن تدافع عن نفسها، وأمنها

خطّ أحمر؛ يجب أن لا تفعل أي جهة أو بلد (إيران، حزب الله) أي فعل تزامناً مع هجوم «حماس» على المستوطنات المجاورة للقطاع. أرسل حاملات الطائرات، ولحقها بزيارة غير مسبوقة لرئيس أمريكي إلى تل أبيب زمن الحرب؛ شارك في اجتماع لكابينت الحرب؛ أعطى إرشادات لنتنياهو الغارق في الصدمة؛ وإذا لم تكن إسرائيلً موجودة فينبغي اختراعها، اتّحدت أهداف أمريكية وإسرائيلية، أهمها تدمير «حماس»، وإرجاع المخطوفين.

لقد ترجمت الإدارة الأميركية منذ اندلاع الحرب «تشكيلاً وظيفياً» تجاه الحرب الأمريكية – الإسرائيلية على قطاع غزة. كان التواصل استثنائياً بين أركان «المجلس الحربي الأميركي» مع أركان «المجلس الحربي الإسرائيلي»: اتصالاتٌ بيْنيَةٌ هاتفية يوميّة وشبه يوميّة (ففي الشهرين الأوّلين للحرب، هاتَفَ بايدن نتنياهو مرّةً كلّ يومين؛ تحدّث أوستن مع غالانت كلّ يوم تقريباً)؛ زياراتٌ أميركيةٌ بالجملة وبالمفرّق إلى «إسرائيل»، ومشاركة أميركية في جلسات الكابينت الإسرائيلي (كلّما حضر أحد الزائرين من البيت الأبيض نزل إلى بئر الكرياه لحضور جلسات كابينت الحرب الإسرائيلي؛ فمثلاً، بايدن عندما اجتمع مع «كابينيت إسرائيل» قال: «ستحصلون على كلّ شيء تطلبونه في حربكم ضد حماس». شارك وزير الخارجية الأمريكية بلينكن في أكثر من جلسة لكابينت الحرب الإسرائيلي. دامت إحدى جلساته 7 ساعات خلال إحدى زياراته الأربع إلى تل أبيب، حتى تاريخ 09/01/2024. وحملاتٌ سياسية ودبلوماسية أميركية في الدول المجاورة لإسرائيل (خلال الزيارة الأخيرة له، جال بلينكن على 10 عواصم إقليمية، بينها تل أبيب).

وبالتزامن مع كل هذه التواصلات، تأمّنت حاجة «إسرائيل» من الأسلحة والذخيرة والإمداد، بلغت حدّ إرسال حاملتي طائرات وغوّاصة نوويّة، مع كلّ ما يواكب كلّ منها من مُدمّرات وسفن، إلى البحر الأبيض المتوسط؛ إلى جانب المباحثات في الكونغرس حول رزمة المساعدة المالية التي تبلغ 14.3 مليار دولار (لم تُفعّل إلى حدّ الآن من قِبل الكونغرس). كلّ ذلك خلق انطباعاً متراكماً بأنّ الدعم الأمريكي لإسرائيل بقي على

حاله، وبأن الأنشطة السياسية والعسكرية تُترجِم استثنائية العلاقات بين الإدارتين إلى أبعد الحدود.

ويَرجح أن إدارتي الهرمين السياسيين في أمريكا والكيان لم تشهد تواصلاً بهكذا بوتيرة زمنية متقاربة وبتأمين كل طلبات «إسرائيل»، مقارنة بالماضي.

أولاً. بايدن نتنياهو

بين 23 كانون الأول 2023 وحتى 18/01/2024، كانت قد توقّفت الاتصالات الهاتفية بين بايدن ونتنياهو وتلك التي كانت تتكرّر بينهما أكثر من مرّة في اليوم الواحد منذ 07/10/2023. انتقلت نشاطات التواصل إلى مسؤولين في رتبة أدنى، في الهرمين السياسيين، وأبرزهم وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر عن الجانب الإسرائيلي؛ ووزير الدفاع الأمريكي لويد أسوتن ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت؛ وغيرهم من المسؤولين على الجانبين.

في هذه الفترة الزمنية، نقل موقع (واللا) عن أربعة من كبار المسؤولين الأمريكيين قولهم إن «رئيس الولايات المتحدة جو بايدن وغيره من كبار المسؤولين في إدارته، يشعرون بإحباط متزايد من سلوك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورفضه لجميع الطلبات الأمريكية تقريبًا في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالحرب في غزة والوضع في الضفة الغربية».

ومن المفيد أن يتم التوقّف عند هذه القضية بشكل ملي. يُعيدون الأمر في «إسرائيل» إلى موضوع «اليوم التالي»، والمرتبط عضوياً بسكّان قطاع غزة من الشعب الفلسطيني ومصير إدارة شؤونه وأمور حكمه الحاضرة والمستقبلية. نتنياهو لم يتفاعل. إنها ضدّ مصلحته. فالموقف التحليلي في الساحة الإسرائيلية يكاد يُجمع، حول مخاوف نتنياهو، على تفكّك حكومته إذا ما تفاعل إيجاباً مع مع «الحلّ» الأميركي إزاء مستقبل الوضع في قطاع غزة؛ حيث تُعبّر مكوّنات في حكومته عن رفضها التامّ لأيّ طرح سياسي يعيد السلطة الفلسطينية إلى الحكم في غزة؛ بل هي تدعو إلى إعادة السيطرة الإسرائيلية التامة على القطاع وإعادة الاستيطان فيه مجدّداً. في الوقت الذي لم تجد فيه إدارة بايدن بداً أمامها

سوى الاستعانة بالسلطة الفلسطينية رافعةً لحلّها، بعد استبعادها «حماس» عن أيّ تصوّر مستقبلي لحكم القطاع؛ وهنا يكمن مربض التوتّر لنتنياهو. مَطَالب بايدن تتناقض مع مَطَالب حكومته؛ دون أن ينسى مواقف نتنياهو التي يؤكّد عليها مراراً برفض الاعتراف بالسلطة الفلسطينية، وبرفض الاعتراف بحلّ الدولتين، علناً بالحد الأدنى.

قال مراقبون أميركيون إن نتنياهو– الذي قال الشهر الماضي: «أنا فخورٌ لأنّني منعت إنشاء دولة فلسطينية»– أصبح بين المطرقة والسندان.... ومن غير المرجّح أن يتحقّق هدف حربه المعلن، المتمثل في تدمير «حماس» بالكامل، وبعد أن «قدّم نفسه على أنه سيّد الأمن»؛ تمّ طمس ذلك في السابع من تشرين الأول.

استمرّ الخلاف البيْني حتى 18/01/2024، تاريخ إعادة التواصل الهاتفي لبايدن مع نتنياهو، عقب شهر تقريباً من الانقطاع. وقد نشأ خلاف بينهما بعد التصريح عن فحوى «الاتصال الهاتفي» بينهما. فبعد تصريح بايدن أن نتنياهو « لم يُمانع ذلك» حول إمكانية الاتفاق حول «حلّ دولتين»، سارع نتنياهو، في بيان له، إلى تكرار «رفضه إقامة دولة فلسطينية». وقد استحكم التعارض بين نتنياهو وأقوى حليف له، بايدن.

ثانياً: بلينكن - «إسرائيل»

من خلال رصد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ممثّل الدبلوماسية لإدارة بايدن، على مدار أيام الحرب، يمكن التوقّف عند أبرز أهداف أمريكا في الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة:

«تدمير» حماس أو «استسلامها»

تَدرّج الخطاب الأمريكي مع «إسرائيل»، مُحارباً بحدّة لمقاومة غزة، ورافداً القوّة الإسرائيلية بكلّ أسباب الدعم، إفساحاً في المجال أمام ما يهدف إليه منذ السابع من تشرين، إلى «تدمير حماس» أو «رؤيتها تستسلم»، ومُحاولاً إحياء «حلّ الدولتين» من بين القبور، وذلك في ظل رسوخ مُزمن للقناعة لدى إسرائيليين بأن «اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين ليست ضماناً للأمن» مارَسها رئيس الحكومة نتنياهو في «إماتة» أي علاقة

لإسرائيل مع الطرف الفلسطيني المعترف بالتفاوض خياراً، إزاء مقاومة الطرف الفلسطيني الآخر الرافض لخيار التسوية مع «إسرائيل».

«قرار إنهاء الحرب إسرائيلي لا أمريكي»

رغم ما سبق، فقد عبّر الوزير الأمريكي، النشيط في الحرب الإسرائيلية، انتوني بلينكن، عن موقف صريح مقتضاه أن «إسرائيل، وليس الولايات المتحدة، ستُقرّر متى ستُنهي حربها ضد حماس في غزة»، ردّاً على تقارير أفادت بأن «واشنطن تُمارس ضغوطاً لإنهاء عملياتها بحلول نهاية العام» (11/12/2023). أما عن تحديد نقطة انتهاء لزمن «المناورة البريّة»، فإنّ الحديث الأمريكي دخل حيّز العدّ التفصيلي، أو دائرة توصيف لأفق زمني ما، وبدأ يتبلور مع حديث رسمي أمريكي حول «تقليص المرحلة الأكثر كثافة من الحرب» أو حول «توقّع واشنطن لتحوّل في التكتيكات الإسرائيلية على الأرجح في شهر كانون الثاني».

«تجنّب إلحاق الضرر بالمدنيّين»

متابعةً منه للحرب المنخرطة فيها بلاده، عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، أشار الوزير بلينكن، خلال الأسبوعين المنصرمين، في معرض تصريحاته، إلى «القانون الدولي الإنساني»، مع مُطالبة إسرائيل «اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنّب إلحاق الضرر بالمدنيين» من جهة، أو التشديد على «الحاجة إلى خطوات ملموسة لتهدئة التوتّرات في الضفة الغربية» و«ضرورة معالجة المستويات المتزايدة من عنف المستوطنين المتطرفين في الضفة ضد المدنيين الفلسطينيين».

رفض «إعادة احتلال إسرائيل لقطاع غزة»

من غير وجود الحاجة إلى «إخراج المحتجزين من قبضة حماس»، لا يبدو أن حاجة أخرى نشأت لدى الإدارة الأمريكية تدفعها إلى عرض «هدنة» في غزة؛ بل اصطفت ردود الاعتراض الأمريكية في مواجهة مواقف لإسرائيل، كالاعتراض «على إنشاء عازل أمني في

القطاع بالقرب من الحدود مع مستوطنات غلاف غزة»، والاعتراض على «إعادة احتلال إسرائيل للقطاع». وهذا الأمر الأخير لاقى موقفا تمييزياً من بنيامين نتنياهو، بإعرابه عن التمسّك بمقولة «أن أمن القطاع يجب أن يكون تحت سيطرة إسرائيلية»، مقارِبا للمسلّمة الإسرائيلية — الأمريكية المشتركة، والتي تفيد أن ختام هذه الحرب ينبغي «أن يضمن بأن غزة لن تشكّل مرّة أخرى تهديداً لإسرائيل»؛ وهو تعبير لنتنياهو أيضاً.

ثالثاً. أوستن - «إسرائيل»

في زيارته الأولى خلال الحرب، والثالثة منذ تولّيه الوزارة، جاء وزير الدفاع الأمريكي أوستن إلى «إسرائيل» (بتاريخ 13/10/2023)، وعَبّر عن «الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل»، و«مستمرّون بالتعاون للضمان تحرير المخطوفين»، و«سنضمن أن يكون لإسرائيل ان يكون لإسرائيل ما تحتاجه»، و«لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وسنواصل إرسال الذخائر». ويُلحظ تركيز أوستن على ما يعني الجانب العسكري للحرب دون التطرّق إلى مسائل سياسية.

ومع مرور الوقت، عبّر أوستن، بعد يومين على انفضاض هدنة الأيام السبعة بين «إسرائيل» وحماس، عن موقفٍ تضمّن رسالة مهمة لحكومة «إسرائيل»، بمخاطبتها مباشرة، قائلاً خلال مشاركته بمنتدى ريغان للدفاع الوطني بكاليفورنيا (بتاريخ 02/12/2023): «في هذا النوع من القتال، يكون مركز الثقل هو السكّان المدنيون. وإذا دَفَعْتَهم إلى أحضان العدو، فإنك تستبدل النصر التكتيكي بهزيمة استراتيجية». و«لقد قمتُ – مرارًا وتكرارًا – بالتوضيح لقادة إسرائيل أن حماية المدنيين الفلسطينيين في غزة هي مسؤولية أخلاقية وضرورة استراتيجية». صدرَ هذا التصريح من أوستن قبل أسبوعين من زيارته الثانية لتل أبيب ولقائه قادة الاحتلال فيها (18/12/2023)، حيث أدلى، بُعيد لقاءاته بالمسؤولين الإسرائيليين، بمواقف تطرّقت إلى عناوين حيويّة للحرب تتعلّق بتوقيتها، واستمرار تدفّق الدعم، واقتراح تخفيض قوّة القتال، وإشارةٍ يمكن أن تكون استثنائية (سيتم التطرّق إليها بشكل منفصل).

ومما قاله أوستن بعد لقاءاته قادة الاحتلال في (18/12/2023): «هذه عملية إسرائيلية؛ لستُ هنا لأُملي جداول زمنية أو شروط». و«لدينا اقتراحات مهمّة حول كيفية الانتقال من القتال المكثّف إلى القتال الأقل كثافة والعمليات الأكثر جراحيّة». و«سنواصل تزويد إسرائيل بالمعدّات اللازمة حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها». و«من الضروري أن لا تتمكن حماس من مهاجمة إسرائيل من غزة». و«سنواصل دعم مهمة إسرائيل في تحديد مكان جميع المختطفين وإطلاق سراحهم. وأنا هنا أيضاً حتى نتمكن من مناقشة السبل التي يمكننا من خلالها دعم إسرائيل على أفضل وجه في طريقها إلى الأمن المستدام».

أهم ما في زيارة أوستن الثانية (بتاريخ 18/12/2023)، هي إشارته إلى ضرورة مناقشة ما ينتج «أمناً مستداماً» لإسرائيل، مع ربط أوستن ذلك، في نفس تصريحه، بـ «الاحتياجات العاجلة، وضمان وصول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى مليوني نازح في غزة».

لقد زعمت إدارة بايدن أنها تقف خلف الخطوة التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى تسريح قوات احتياط من الجيش الإسرائيلي كانت تقاتل في غزة، من أجل التقدّم إلى «المرحلة التالية» من عمليات مركّزة في شمال القطاع. ومع توالي الأيام في العملية العسكرية البرية لإسرائيل في قطاع غزة، بدأ الموقف الأمريكي يتصاعد بالمطالبة في البحث عن «رؤية سياسية» ليوم ما بعد انتهاء العمل العسكري؛ وهي الرؤية التي افتقدت إدارة بايدن للاستماع إليها من نتنياهو تحديداً، كونه صاحب القرار الأول والفاصل بين مواقف وزراء حكومته.

رابعاً: الإدارة الأمريكية والتغييب الإسرائيلي المقصود لاستراتيجية «اليوم التالي للحرب»

بالنسبة للإدارة الأمريكية، فإن الحرب في شكلها الحالي (في مرحلتيها الأولى والثانية) قد استنفدت نفسها، وأن «إسرائيل» بحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة – وعدم الإعلان كلّ يوم أن الحرب ستستمر «لعدة أشهر» حتى يتم «الإطاحة بحماس». لقد حدّدت نائبة الرئيس الأمريكي، كامالا هاريس، ستة مبادئ توجيهية: لن يكون هناك تغيير في حدود

غزة؛ لن يكون هناك احتلال إسرائيلي لها؛ ولن يكون هناك نقل للسكان الفلسطينيين داخل غزة أو خارجها؛ لن يكون هناك تطويق مستمر للقطاع؛ وسوف تتوقّف عن أن تكون بنية تحتية «إرهابية»؛ ويجب تعزيز السلطة الفلسطينية المتجدّدة، حتى تكون، حتى وإن لم تكن فورية، جزءاً من الهيكل الحكومي لقطاع غزة الذي سيتحد مع الضفة الغربية. وتمثل مطالب هاريس هذه نفس مطالب بايدن سابقاً.

نتنياهو لا يوافق على أيٍ من هذه البنود

إذا صدق التسريب الإسرائيلي، فإن «وثيقة بلورها طاقم سرّي في وزارة الخارجية عن اليوم التالي للحرب»، بناءً على توجيه وزير الخارجية السابق إيلي كوهين، وتضمّنت بلورة تفاصيل حول «سلطة فلسطينية لا تكون بشكلها الحالي، وبما لا يبعد عمّا يطلبه الأميركيون».

كما حوت الوثيقة على تفاصيل أمنية، منها أن يقدر الفلسطينيون أن يحكموا أنفسهم مستقبلاً، دون أن يكون هناك تهديد على إسرائيل، ومع حرية عمل كاملة للجيش الإسرائيلي على الأرض، وفرض نزع سلاح كامل ومنع بناء قوة (للمقاومة)، وإنشاء منطقة فاصلة لمنع هجمات مستقبلاً، وإيكال جهاز يمنع التهريب ويراقب طريق فلادلفيا ومعبر رفح. أما التفاصيل المدنية، فتشمل تأمين الخدمات الإنسانية في القطاع من قبل جهاز دولي، وإدارة الحياة الجارية بشكل مشترك: دول أساسية في المنطقة، الإمارات العربية المتحدة، السعودية ومصر وهيئات دولية تعمل في القطاع، وكالات للأمم المتحدة وما إلى ذلك، وجهات محليّة غير محسوبة على «حماس».

وعلى فرض صحة مثل هذا التوجّه رسمياً، فهو على خلاف مع ما يمتنع نتنياهو الحديث عنه، أو فتح نقاش حوله في كابينت الحرب، والمتعلّق باستراتيجية أو رؤية ما يلي الحرب على المستوى السياسي – الاجتماعي؛ فضلاً عن المستويين الأمني–العسكري للقطاع.

من جهتهم، تدرّج الأميركيون، من وزير الخارجية إلى رئيس الولايات المتحدة، في

طرح «الأفق السياسي» المفقود لدى صنّاع القرار الإسرائيليين. منذ تشكيل حكومة نتنياهو، وطوال الحرب، طَرح بايدن «حل الدولتين» على الطاولة. حمل بلينكن هذا الحل، وتناقَشَ فيه مع نتنياهو وبعض وزرائه، مثل بني غانتس (المعارضة)؛ كما ناقشه مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. أخذ النقاش بالاتساع في أروقة دولية وعربية؛ لكن نتنياهو لم يتفاعل إيجاباً، سوى أن بايدن فهم أن نتنياهو لم يُغلق الباب تماماً حول الحل.

لكن خرج عن بايدن خلال الحرب موقفٌ لافتٌ حول «فعالية حكومة نتنياهو». قال بايدن: «أعتقد أن على نتنياهو إجراء تغيير. من الصعب جداً التقدّم مع هذه الحكومة». والبيت الأبيض أوضح: «الرئيس يريد دفع دولة فلسطينية بعد الحرب، الأمر الذي يعارضونه في الحكومة الإسرائيلية الحالية». ويمكن اعتبار أن موقف بايدن جوهري، إذ أحاطه بجملة مواقف تشكيكية حول «القصف العشوائي» و«احتمالات التحوّل في الرأي العام الدولي تجاه إسرائيل»، وأنه «لا يعلم حقيقة المزاعم عن الإسرائيليين قولهم إنه لا يوجد مخطوفين في الأنفاق»، بالتزامن مع تقارير أفادت ببدء الجيش الإسرائيلي بضخ مياه البحر إلى الأنفاق في غزة.

وهنا سرّبت وسائل الإعلام الأمريكية مواقف حول «إحباط» بايدن من أفعال نتنياهو، أو أن نتنياهو «كارثة»، وانتظار رحيله فهو «لن يبقى إلى الأبد».

خامساً: ماذا يمكن أن تتطلّبه مواعيد انتخابية أمريكية في آذار المقبل؟

صادف الخامس عشر من آذار 2024، وفق الأعراف الأمريكية، يوم الثلاثاء الكبير، موعد الانتخابات التمهيدية والحزبية لـ 16 ولاية أمريكية، لاختيار المنافس الجمهوري للرئيس جو بايدن، المرشّح إلى انتخابات تشرين الثاني من العام 2024. وقد حُسِمت الانتخابات في ولاية آيوا لصالح منافس بايدن، وهو دونالد ترامب. يتزامن هذا مع التسريب عن نفاد صبر بايدن من نتنياهو مؤخّراً، منذ 23 كانون الأول 2023، بسبب الخلافات البينية.

كلّما فقد الرئيس بايدن التجاوب من قِبل نتنياهو مع مطالبه في الحرب، حاول الضغط على الأخير، فيما يبدو، من خلال التعبير عن «نفاد الصبر». فخلال الحرب، أو بعد شهر من اندلاع الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة، نفد الصبر الأمريكي، بسبب إطالة أمد العملية العسكرية البرية في القطاع، فيما رأت واشنطن أن إطالتها لا تخدم المصلحة الإسرائيلية في تحقيق الأهداف المعلنة تحرير المخطوفين والقضاء على «حماس». وبعد مرور شهرين على الحرب، نُقل أن صبر بايدن بدأ بالنفاد بسبب إطالة نتنياهو زمن الحرب لأغراض سياسية شخصية. ونقل مسؤولون أمريكيون نفاد صبر البيت الأبيض بعد رأس العام 2024، بسبب تجاهل نتنياهو مطلب بايدن بالانتقال إلى مرحلة ثالثة لاستكمال الحرب، لكن «بوتيرة أخفض» لتحقيق الأهداف «بعمليات جراحية مُركّزة».

إلى ذلك، كرّر مسؤولو البيت الأبيض، من الرئيس جو بايدن ومستشاره للأمن القومي جيك سوليفان، إلى وزير الدفاع أوستن، إلى وزير الخارجية بلينكن، وغيرهم، التصريح حول أولوية إخراج «المختطفين» من قبضة «حماس» في غزة، لاسيما «المختطفين الأمريكيين». في الخلفية، يمكن الاعتقاد بأن هناك خشية أمريكية من تكرار فشل الرئيس جيمي كارتر في فرصته الرئاسية الثانية، بفعل احتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران رهائن بيد «طلاب خط الإمام». وهذه المسألة قد تتكرر مع بايدن فيما لو كان للتجربة في غزة تأثير مماثل للتجربة الإيرانية في العام 1980. لذا، تهدف إدارة بايدن إلى عقد صفقة بين «إسرائيل» و«حماس»، عبر مصر وقطر، للإفراج عن «الرهائن» الإسرائيليين، لاسيّما من يحمل منهم الجنسية الأمريكية، كي لا تقع في المحذور الانتخابي.

تُظهر استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة القلق من السياسة الخارجية للرئيس بايدن بشكل عام، وحرب غزة بشكل خاص. لا يزال الدعم لإسرائيل يجتذب غالبية الأميركيين، لكن النسبة انخفضت منذ التوغّل الإسرائيلي في غزة، وخاصة بين الناخبين الأصغر سناً. وبعبارة أخرى، فإن حمْل «إسرائيل» على الانسحاب من غزة هو، في تصوّر فريدمان وآخرين (في مقال لفريدمان/كانون الثاني 2024)، في مصلحة مرشّحهم المفضّل

في الانتخابات الرئاسية المقبلة، على المدى القصير.

سادساً: «لن أسمح لإسرائيل بتكرار أخطاء أوسلو»

على الرغم من تصريحاته في الصحافة الناطقة باللغة الإنجليزية، لم يتردّد نتنياهو في إطلاق التصريحات المتشددة في «إسرائيل» لطمأنة قاعدته السياسية باللغة العبرية. في جلسة مغلقة للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست (في 14/12/2023)، قال نتنياهو إن «جميع الخطايا كانت أوسلو – ليس الاتفاق نفسها؛ ولكن حقيقة أنهم أخذوا العنصر الأكثر مُعاداة للصهيونية وجلبوه إلى هنا»[20].

وقد صعّد نتنياهو موقفه بعد يومين، قائلاً إن لديه «خلافاً» مع إدارة بايدن حول «اليوم التالي لحماس»؛ وقال: «أردتُ توضيح موقفي»؛ «لن أسمح لإسرائيل بتكرار خطأ أوسلو».[21]

وأعرب دانيال سيلفربرغ، وهو زميل أقدم مساعد في مركز الأمن الأميركي الجديد، الذي شغل منصب مستشار الأمن القومي لزعيم الأغلبية في مجلس النواب آنذاك، ستيني هوير، عن إحباطه من نتنياهو؛ وقال: «من وجهة نظر أميركية، فإن موقف بيبي محبط حقاً». «بيبي علناً، وأعتقد سراً، يستمر في القول ‹يداي مقيّدتان، وائتلافي سوف ينهار إذا فعلت أي شيء مؤيد للسلطة الفلسطينية، أو شدّدت القبضة على المستوطنين».

ولا يزال التيار «الصهيوني المتديّن» في حكومة نتنياهو الائتلافية يُعارض بشدّة أي نقاش حول إقامة دولة فلسطينية. وقد ذهب العديد من أعضاء الليكود إلى أبعد من خطاب نتنياهو ضد أوسلو، رافضين بشكل مباشر إمكانية حلّ الدولتين. كما تساءل سيلفربرغ عن مدى واقعية توقّع مشاركة المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى في إعادة

20– برئيل، تسفي، محلل في صحيفة هآرتس، رئيس الحكومة الإسرائيلية، جلسة مغلقة للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، هآرتس 18/12/2024.

21– هرئل، عاموس، محلل في الشؤون العسكرية، معارك شمال القطاع تدور في منطقة عمرانية مكتظة حيث يتقلص تفوق الجيش النسبي، هآرتس، 13/12/2023.

إعمار غزة، قائلاً: «هذا هو المكان الذي من المحتمل أن تكون فيه فجوة بين ما يتم الحديث عنه في إسرائيل وكيف تراه الولايات المتحدة». «عندما كنت في «إسرائيل»، كنتُ أُجري محادثات مع أشخاص يقولون: يمكننا أن نجعل السعوديين ودول الخليج الأخرى يوفّرون قوات على الأرض للأمن والاستثمار في غزة. هذا يبدو جنونياً بالنسبة لي».

إن الولايات المتحدة، في نظر نتنياهو، هي من يجب أن تشعر بالامتنان تجاه إسرائيل. قال نتنياهو في الماضي البعيد، وفي محافل الولايات المتحدة الأمريكية، إن «إسرائيل تمنح الولايات المتحدة صفقة غير عادية في الشرق الأوسط. إنها الحليف الديمقراطي الوحيد الذي تؤمنه للولايات المتحدة» في المنطقة. تصريح نتنياهو هذا صَدَر منه وقد كان في سن الثامنة والعشرين عاماً[22]؛ فكيف به الآن في عمر السابعة والأربعين، حيث يقول الأميركيون اليوم عن استراتيجية نتنياهو في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة إنه: «يعطينا شبراً، ويعيق تقدّمنا ميلاً».

في المقابل، يبدو أن نتنياهو يعرف تماماً معنى أن تستخدم الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن الدولي 45 مرّة من أصل 89 مرّة استخدمت فيها قوّتها النقضية في مجلس الأمن الدولي، لدعم «إسرائيل» ولحمايتها. ويعرف تماماً أن الفعل الأمريكي المنسجم بالكامل مع الفعل الإسرائيلي في الحرب المجنونة على غزة، لا يقوم أمامه التمايز أو التباين؛ فلا الفعلان افترقا، فيما يرجح بقاؤهما موحّدين تجاه «حماس» والمقاومة بشكل عام، ودفاعاً عن وجود وبقاء وقوّة وتفوّق إسرائيل بين العرب المتفرقين أو المنبطحين أو المتعاملين. لقد «عرف نتنياهو مكانة إسرائيل لدى الولايات المتحدة، فتدلّل».

وبين ضغط البيت الأبيض، وضغط الأسرى، وضغط الداخل الإسرائيلي بتغيير الحكومة بعد الحرب، يبدو أن البيت الأبيض هو الأقل تأثيراً على واقع حكومة نتنياهو، سيما أن

22– نتنياهو، بنيامين، مُناظرة تلفزيونية تعود إلى العام 1978، يمكن العودة إليها عبر تطبيق اليوتيوب:
A lifetime of war: Benjamin Netanyahu (1978) #IsraelPalestineConflict at Youtube.com

الأخير يحضر في حساباته الحالية احتمالية عودة المرشّح الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض إذا ما فشل جو بايدن في الانتخابات.

لكن، وعلى الرغم من كل التحديات، يمكن أن يكون الاتفاق بين الولايات المتحدة والسعودية و«إسرائيل» جزءاً من استراتيجية الخروج من الحرب، وانتصاراً لنتنياهو المحاصَر سياسياً. «إنها استراتيجية الخروج الوحيدة التي تحظى بجاذبية سياسية لبيبي»، قال مسؤول أمني إسرائيلي سابق. «ليس من الواضح ما إذا كان ذلك ممكناً».

جو بايدن أراد من الجمهور تصديق ما يزرعه من قصص – هو وإدارته – في وسائل الإعلام. قصّة أنه بدأ «يفقد صبره» من الحكومة الإسرائيلية «الأكثر تطرّفاً منذ غولدا مائير»، وقصّة أنه «مُحبط» تجاه نتنياهو الرافض «لحلٍّ ما حول دولتين»، رغم كلّ ما قدّمه له، وقصّة «مستقبل الوضع» في قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية المشتعلة بالقرارات والأسلحة والذخائر الأمريكية، وغيرها من العِبارات التي أطلقها الرئيس الأمريكي في خطابات وتصريحات خلال العام 2023 وبداية العام 2024. وهي، بالنسبة للمُراقب المقاوم، ينبغي أن لا تعني له، في الواقع، سوى أن بايدن رئيسٌ لبلاد يرعى مصالحها ولا ينسى مصالحه. فمصالح الولايات المتحدة المعروفة في المنطقة، من سوق تسليحي واسع مع الخليج وإسرائيل، وأضخم منصات النفط في العالم موجودة فيها، وشرايين المستقبل، تؤكّد أن العالم «المتقدّم» لا يستغني عن تقاطعات المنطقة الجيوسياسية والجيو اقتصادية والجيو أمنية أيضاً.

يخشى بايدن على مصالح بلاده السالفة الذكر، والتي تقع في قلبها «إسرائيل». ومن جديد، يمثّل تفوّقُ «إسرائيل» في العام 2023 أولويةً للكونغرس ولإدارته؛ وهذا المستوى من العلاقات بين النظامين السياسيين لا لُبس فيه مطلقاً. لذلك، تقع إسرائيل في القلب النابض للمصالح الإقليمية الحيوية والاستراتيجية للولايات المتحدة على مختلف الصعد. فتصبح خشية بايدن على المصالح الأمريكية «طبيعية» إذا وضعت في هذا السياق، وتمّ الالتفات إلى أن «إسرائيل» – نتنياهو قد تُفضي إلى «الخروج عن السكّة»، كما عَبّر

سفير أميركا في تل أبيب، توم نيدس، خلال العام 2023. حينها، رأى نيدس أن «ضرب الكوابح» إجراءٌ ضروريٌ ينبغي أن تقوم به حكومة نتنياهو.

في الخلاصة: رهانات «نهاية الحرب» في غزة

بالنظر إلى خيارات قد تُسهم في توقيف، أو التأثير في تطوّر الحرب الإسرائيلية على غزة، يُطرح في مثل هذه الحالة خيار «الوساطة الدبلوماسية»، كمبادرة يقوم بها طرف ثالث لتحفيز الحوار بين طرفي النزاع. وفي حالة أمريكا، يُمكن لها أن تستخدم خيار «الضغط الدبلوماسي» كسبيل مُتاح أمامها لدفع الحكومة الإسرائيلية إلى وقف إطلاق النار. لكن يبقى القرار الحاسم والنهائي بيد «إسرائيل».

أما خيار «تجميد المساعدات العسكرية»، فإن تفعيله في الواقع الخارجي يبدو مسألة بعيدة المنال في «كتاب» العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية الراهنة، ولو أنها ليست مستحيلة. فيما يرجح أكثر خيارُ «الضغط الدولي»، من خلال حصول إدانة دولية على منابر معتبرة لدى دولة الاحتلال، أو مؤسسة دولية، مثل محكمة العدل الدولية؛ كأن يحصل في المستقبل القريب تطوّر فعّال في مسألة دعاوى الاتهام المقدّمة من قِبل جنوب أفريقيا ضد «إسرائيل» في قضايا «إبادة جماعية». لكن هذا الخيار قد لا يبدو مُرجّحاً في الحالة الراهنة.

وبالنسبة لخيار «تشجيع الحوار بين الطرفين» الفلسطيني والإسرائيلي، على سبيل المثال، فإن الجانب الإسرائيلي بلغ سقوفاً عالية من المواقف القاتلة لفرص حوار منتج، مِن مِثل: مطالبة الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، وإعلان نتنياهو أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل الموحّدة، ونزع دولة فلسطين المستقبلية من السلاح بشكل تام ومراقبة حدودها؛ إضافة إلى رفضه التام لحقّ العودة؛ وكلّها مطالب لا تترك شيئاً حتى أمام من يقبل بالمفاوضات بين الطرفين. لذا، فإن هذا الخيار يدخل في دائرة المستحيل واقعاً.

دبلوماسيون أميركيون مهتّمون بالشأن الإسرائيلي قالوا إن «هناك طريقتان للإطاحة

بحكومة نتنياهو في إطار الديمقراطية البرلمانية في «إسرائيل». بطريقة ما، إمّا أن تُصوّت أغلبية الكنيست لحجب الثقة عن الحكومة، أو ينهار الائتلاف الحاكم، وتصبح الحكومة بطّة عرجاء لمدّة لا تقل عن 90 يوم عمل، بينما تمر البلاد بانتخابات برلمانية جديدة. وبدلاً من ذلك، تُصوّت أغلبية أعضاء الكنيست لصالح اقتراح «حجب الثقة البناء»، مما يعني ترشيح شخص جديد لتشكيل ائتلاف يحلّ محلّ الحكومة الحالية تحت نفس عضوية الكنيست.

وقد علّق بعض المراقبين الإسرائيليين على مثل هذا التفكير بالقول: «هؤلاء الإسرائيليون الذين يقترحون تغيير الحكومة الآن ينغمسون في التفكير السحري– ليس لديهم خطة مُجدية لتحقيق هذه الحالة النهائية المتخيّلة خلال الحرب الحالية. ومن المرجّح أن يتطلب انسحاباً من نوعٍ ما من غزة»؛ و«يتطلب أيٌّ من سيناريوهات تغيير الحكومة مستوىً مكثفاً من التسييس الداخلي، يتجاوز بكثير المستوى اليومي للسياسة الداخلية في «إسرائيل». ومن شأن ذلك حتماً أن يُقلّل من قدرة القيادة على توجيه استراتيجية زمن الحرب. يعرف الجمهور الإسرائيلي ذلك؛ وفي غياب بعض الكشف الجديد عن قدرة الحكومة الحالية، سيُقاوم مثل هذه الخطوة».

في الواقع، لا سلطة لبايدن على نتنياهو، بل نوعُ تأثيرٍ يحاول الطرف الأول أن يجد استجابة إيجابية من قبل الطرف الثاني. وفي حسابات الدول الغربية، فإن الولايات المتحدة و«إسرائيل» دولتان مستقلّتان عن بعضهما؛ منظومتا مؤسسات مستقلّة في بلدين مستقلّين. وحيث جمعت الحربُ إرادة الطرفين، لم تُمانع حكومة نتنياهو أن تقودها الولايات المتحدة في الحرب المشتركة على قطاع غزة. أما في حال افتراق الإرادتيْن، فللحديث مسار آخر. ففي هذه اللحظة، دبّ الخلاف بين رأسي الهرمين السياسيين، ولا يبدو في الأفق أيّ مُصلِح بينهما. وعلى هذا المستوى من العلاقة، المفتوح على الاختلاف، إلى أفق الأزمة التي لن تفيد القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، إن بقيت أو إن زادت حدّتها.

يَسرد التاريخُ الروابطَ الجيوسياسية، كما العقيدةَ الصهيونية، كمؤثّرات غير مرئيّة بين الهرمين السياسيين. لكن قد تختلف الحالة اليوم. يشترك نتنياهو وبايدن في هذه اللحظة حول قضية واحدة: البقاء في السلطة. كما أن بايدن يحمل أعباء التزام لا يحمله نتنياهو. تلتزم واشنطن عبر – تاريخ طويل – بدعم إسرائيل في «الدفاع عن نفسها»؛ لكن حكومة نتنياهو غير مُلتزمة بمثل ذلك الالتزام، لأنها ترى الولايات المتحدة قوّة عظمى تحمي نفسها بنفسها، بقاءً واستمراراً.

بالنسبة لبايدن، قد يرجُح تداخل القضايا الداخلية والخارجية على طاولته. الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وملفّات: أوكرانيا، ومشاريع الشرق الأوسط (سكّة حديد وخط نفط يربط الهند مع أوروبا عبر السعودية وإسرائيل)؛ فضلاً عن أن الشؤون الداخلية الإسرائيلية باتت «شأناً داخلياً أميركياً»، وفق محلّلين إسرائيليين. ما زالت «الساعة الأمريكية» تُتكتك، والرئيس الأمريكي ينتظر تجاوباً إسرائيلياً تجاه «القضايا الحاسمة»؛ كما يترقّب أنْ تلقى دقّاتُ ساعته «آذاناً صاغية» لا مُستمعة فقط، لدى بنيامين نتنياهو، صاحب القرار النهائي في تل أبيب.

لقد أسهمت الأيام المئة والسبعون (حتى تاريخه) من الحرب الإسرائيلية – الأمريكية المشتركة في تشكّل أفق غير مستقر لصورة وضع العلاقات بين رأسي الهرمين السياسيين فيهما، على المدى المنظور. وتحتل قضايا بارزة: الرهائن الأمريكيين في غزة، الانتخابات الحزبية ثم الرئاسية الـ 60 الأمريكية، المسار المستقبلي الفلسطيني وفق الاعتبارات الأمريكية، مصالح ونفوذ واشنطن وصورتها في الإقليم، تقلق الرئيس جو بايدن على وجه الخصوص، الأمر الذي أسهم في تغييب الانسجام مع القيادة الإسرائيلية إلى حدّ التحوّل من التواصل الهاتفي شبه اليومي (بايدن – نتنياهو) في الشهور الثلاثة الأولى للحرب، إلى انقطاعٍ تام لذلك التواصل خلال الشهر الرابع للحرب، ونادر في الشهر الخامس لها.

دخل العام 2024، مع استمرار انزياح أولوية بايدن إلى كفّة الاهتمام بمستلزمات الفوز

في ترشيحه الثاني إلى الرئاسة. مُسلتزمات تمرّ بتقاطعات الملفات الخارجية (حرب إسرائيل، حرب أوكرانيا، منافسة الصين، احتواء إيران)، وملفات داخلية صار واحداً منها، ملفُ الرهائن الإسرائيليين الأمريكيين في قبضة «حماس».

وقد زاد مشهد العلاقات الثنائية تعقيداً، المستجدّات الإقليمية الآخذة بالتصعيد؛ من هجمات المقاومة على أهداف أمريكية في العراق وسوريا، ولمس «الهواجس الأمريكية» من توسّع الحرب مع حزب الله، إلى الردّ الأمريكي البريطاني مقابل الدخول اليمني في البحر الأحمر نصرة لفلسطين. وفي المستجد الأخير، قد يرجو بايدن تحقيق إنجاز يُقدّمه أمام الرأي العام الأمريكي في ظل تعثّر باقي الملفّات، وعلى رأسها حرب نتنياهو التي لا يريدها أن تنتهي في غزة، وقد يريدها أن تتوسّع في الإقليم.

من الآن فصاعداً، يرجح أن يتزايد التباين أو الخلاف حول مسار ما بعد الحرب على غزة، تعقيداً جديداً، بفعل الخلافات المتراكمة بين إدارة بايدن وحكومة نتنياهو حول جملة من القضايا، وأهمها:

– المسألة الفلسطينية والتعامل مع مستقبلها: أحادية إسرائيلية لا تستجيب لهوامش أمريكية تكسب طرفاً فلسطينياً إليها.

– الاستيطان: موقف الحكومة الإسرائيلية من الاستيطان في الضفة، واقتراح بعض الوزراء إعادة استيطان غزة.

– قيود استخدام المساعدات الأمريكية لإسرائيل.

– الاتفاق النووي مع إيران: مآل العودة إلى اتفاق العام 2015.

– التعامل مع تهديد الشمال (جبهة لبنان).

ومن أجل رؤية أوسع مجالاً للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية في الفضاء الإقليمي، يَرِدُ أن الأمريكيين يزيدون من الدفع باتجاه المزيد من التصعيد في البحر الأحمر وتدويل المواجهة الثنائية لهم مع الجيش اليمني، من مواجهة حول «إسرائيل» إلى تغييب الأمن عن طريق

الملاحة الدولية أمام سفن الشحن الدولية، حتى لو كانت غير إسرائيلية.

في الوقت نفسه، لا تَلجُم إدارة بايدن آلة الحرب الإسرائيلية عن غزة؛ بل هم يروّجون لتخفيض «حدّة القتال» هناك، ليصبح ترويجهم لـ «عدم توسيع الحرب» شعاراً خاوياً، أو أحادياً يُقصد به إيران وحزب الله تحديداً.

وإذا ما استمرّت الحرب قائمة في غزة والبحر الأحمر؛،يصبح الافتراض بأن يصبح توسّع الحرب أكثر معقولية، حيث تستدرّ الأفعال ردوداً عليها، والتصعيد يستدرج التصعيد. وما يبقى للأيام القادمة، هو دخول التصعيد في دائرة الخطر، ومن ثمّ الخروج من دائرة السيطرة لاحقاً.

إن الحاجة المتبادلة جوهرية وعميقة بين «الهرمين السياسيين»؛ فإسرائيل تحتاج الولايات المتحدة حتى تبقى على قيد الحياة في المنطقة، والولايات المتحدة تحتاج «إسرائيل» حتى تكون مُتنفّذة في المنطقة. لكن الأزمة تكمن أسبابها، في أزمة شخصيْن: أحدهما هو نتنياهو الملاحق من قِبل النائب العام الإسرائيلي في تهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، فيما بايدن الثاني يسعى جاهداً الهرب من مخاوف انهزامه في الانتخابات أمام مُنافسه الجمهوري في انتخابات الخريف المقبل.

ندوات المركز الدورية

حلقة نقاش حول
معركة طوفان الأقصى
معادلة القوّة والنصر

بتاريخ 18/10/2023، عُقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية حلقة نقاش خاصة بعنوان «**طوفان الأقصى – معادلة القوة والنصر**»، شارك فيها الى جانب رئيس المركز، البروفيسور يوسف نصرالله، كلٌ من :

– **الأستاذ محمد خواجة**، عضو كتلة التنمية والتحرير ونائب في البرلمان اللبناني.

– **الدكتور أحمد عبد الهادي**، ممثّل حركة «حماس» في لبنان .

– **الدكتور عباس إسماعيل**، باحث وخبير في الشؤون الإسرائيلية.

– **العميد المتقاعد الأستاذ الياس فرحات**.

– **الأستاذ مروان عبدالعال**، عضو المكتب السياسي وممثّل الساحة اللبنانية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

– **السيد كرم الله مشتاقي**، المستشار السياسي في السفارة الإيرانية في بيروت.

الدكتور يوسف نصر الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أعزّ الخلق وسيّد المرسلين، سيّدنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين.

تحيّة لكم. نودّ أن نرحّب بكم فرداً فرداً في مركزكم وبين أهلكم، ونشكر حسن التلبية لهذه الحلقة من النقاش بعنوان «طوفان الأقصى»، التي تستهدف نشر إضاءة

حول مجموعة من الأسئلة الشائكة التي تتّصل بتوقيت معركة طوفان الأقصى، وبسياقها، وبالأهمية الاستراتيجية لها، كما بتداعياتها على الكيان الإسرائيلي وعلى مشروع الهيمنة الأميركية في المنطقة؛ وأيضاً بالمفاعيل الإيجابية لهذه الحرب على محور المقاومة وعلى قضية تحرير فلسطين، والمعادلات التي جرى إرساؤها وحسمها وتثبيتها، وقواعد الاشتباك التي قد تصل إليها، والكثير من السيناريوهات المحتملة؛ مع محاولة الوصول إلى توصيات على المستوى السياسي، وعلى المستوى الإعلامي، وعلى المستوى العسكري، والمستويات الأخرى.

الدكتور أحمد عبد الهادي:

بسم الله الرحمن الرحيم. بداية أشكركم على هذه الدعوة، وأنا سعيد بلقاء الإخوة الأعزّاء؛ ومن المؤكّد أننا سنخرج من هذا اللقاء مستفيدين مما سيقدّمه الإخوة. طبعاً الجميع يتابع هذا الحدث الضخم، والاستراتيجي والاستثنائي. أنا سأتكلّم عن خلفيات هذا الحدث، وأسباب قرار حركة «حماس» كونها المنفّذ الأساسي لهذه العملية وإلى جانبها فصائل المقاومة.

أوّلاً؛ اعتبرت «حماس» أنها انتقلت من مرحلة المشاغبة إلى مرحلة التحرير في مسار المقاومة؛ وهذا كان بناءً على تكتيك استراتيجي مبنيّ على تراكم النضال الفلسطيني، وعلى الإنجازات الكبيرة التي حقّقتها المقاومة؛ وأيضاً له علاقة بكونها جزءً من محور قوي في المنطقة حقّق مجموعة من الإنجازات، وبالبيئة التي نحن ضمنها على المستوى العالمي؛ وكذلك الأمر يرتبط بالداخل الصهيوني وبممارسات الجماعات المتطرفة ضد الشعب الفلسطيني ومقدّساته. كلّ ذلك أثّر في القرار، مع تفاصيل كثيرة.

وعليه، بدأت الحركة منذ مدّة بإعداد العدّة، وأخذت القرار، وكان هناك نقاش جوهري بين «حماس» وبين قادة المحور: إن فكّرنا بالمعركة الكبرى.. هل من الممكن تحقيق الأهداف فيما يتعلق بمسار التحرير؟! وإلى أي مستوى؟ وهذا الإنجاز هل يبقى متوسطاً أو بحدّه الأدنى؛ وفي كلّ الأحوال كانت هناك توصيات.

بالمبدأ، الجميع كان متّفقاً على الأهمية الخاصة لدور المحور (بكلّ مكوّناته) في خوض الصراع مع العدو. و«حماس»، بغضّ النظر عن القرار النهائي للمحور، هي مع حركة الجهاد الإسلامي إلى أقصى الحدود. وقتها، اعتبرت «حماس» نفسها غير معنية في تنبيه العدو. كانت حركة «حماس» خلال المعركتين السابقتين: «ثأر الأحرار» و»وحدة الساحات»، مع المقاومة في إطار الدعم الحقيقي ولكن دون أن تدخل بذاتها، وحاولت التأكيد أنها أساس في مشروع المقاومة و أن مشروع المقاومة ليس له بديل.

الآن، الحكومة الصهيونية بلغت حداً لا يمكن السكوت عنه في إنهاء القضية الفلسطينية على الرغم من التقدّم في الضفة الغربية.

وعلى الرغم من تقدّم المقاومة، على مستوى حماية القدس والمسجد الأقصى، فقد أقدم العدو على تنفيذ خطوات استثنائية لم تحصل من قبل للسيطرة الكاملة على المسجد الأقصى، ولإثبات أنه لا القدس ولا المقدّسات هي حق مشروع للمسلمين والمسيحيين.

كانت هناك معلومات أن العدو سيُعلن السيادة الصهيونية على المسجد الأقصى وبناء كنيس. والجزء الثاني من المخطّط الإسرائيلي هو القضاء على قيادات المقاومة؛ وهذه القضية كانت من الأمور التي سرّعت العمل الذي بدأت «حماس» به.

كيف مهّدنا لهذا العمل؟ إن معركة بهذا الحجم تحتاج إلى تدريبات وتجهيزات وسريّة تامّة؛ خاصة أن العدو لديه منظومة استخبارية متفوّقة ستعلم بالمبدأ بهذا العمل. وهناك منظومة استخبارية في دول الطوق تُعين العدو وتدعمه، وهي المعنيّة بالصراع؛ والمنظومة عبارة عن غرفة عمليات استخبارية لجمع المعلومات وتحليلها استباقياً. إذاً، إن كانت هذه المنظومة الاستخبارية الإسرائيلية موجودة، وغزة ستنطلق منها العملية، وهي مسطّحة، فيجب أن نُخفي التحضيرات باستعمال الخداع الاستراتيجي؛ والعمل السياسي والاستخباري كان أساس هذا الخداع، حيث أوصلنا انطباعات للعدو بأن «حماس» غير معنيّة بالحرب. نحنا تركنا الإشاعات تنتشر عن التفاهم مع دول عربية وغيرها.

عندما اتّهمت «إسرائيل» «حماس» بدعم المقاومة في الضفة الغربية، أخذت القرار بمعاقبتها، فقلّصت المساعدات والتسهيلات لغزة، ومنعت الكثير مما كان يدخل غزة من

المعابر. ذهبت قيادات المقاومة إلى روتين، فانطلقت في «مسيرات العودة»، وتعرّض المسجد الأقصى إلى أكثر من اعتداء؛ وكانت «حماس» دائماً تُحذّر من أنه إذا تعرّض المسجد الأقصى إلى أي اعتداء فستحصل حرب، لكن لم يحدث شيء. كلّ هذا الكلام، وغيره، كانت له علاقة بخطّة التضليل الاستراتيجي.

وبالرغم من أنه جرت مناورات مع الفصائل، لكنها لم تكن تعلم بالعملية الكبرى؛ بل كانت تشعر أنه ستحصل عملية فقط؛ والمناورة الأخيرة «الركن الشديد» كانت حول خطف جنود واقتحام المستوطنات والتوغّل في القدس المحتلة.

إذاً، كانت هناك منظومة تضليل وخداع استراتيجي مقابل منظومة استخبارات العدو؛ فلا يمكن إخفاء هكذا تجهيزات وإعدادات دون التضليل. أيضاً، حصل تضليل تكتيكي من خلال استخدام الصواريخ التي ضَلّلت القبّة الحديدية والمظليّين الذين كانوا سريعين؛ وقمنا بالتشويش على كلّ شيء تقني ينقل المعلومات والداتا والاستشعارات، وتم تعطيل كلّ الكاميرات التي ترصد، والرشّاشات التي تُطلق بشكل تلقائي؛ وكان هناك دخول من أكثر من مكان. طبعاً العدو مُطمئن لبناء الجدار، ولا يمكن للأنفاق أن تساعد، وهو غير قلق بهذا الشأن. وكل هذا المسار أنجح العملية.. طبعاً في ظلّ رعاية الله وتوفيقه.

وباختصار، كان الهدف من العملية تغيير قاعدة الصراع مع العدو، وتوجيه ضربة استراتيجية للعدو، وإيجاد معادلات ردع معزّزة وفاعلة. وفي السياق، فإن قضية الأسرى هي محل إجماع وطني، ولدينا قرار بلغناه لقيادتنا أننا سننظّف السجون.

عندما حصلت العملية علمنا أن الإنجاز تم دون النظر إلى التبعات. المطلوب هو تحقيق مكاسب في نهاية الحرب.

لقد قسّمنا الحرب إلى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى هي الضربة، والمرحلة الثانية هي ردّة فعل الاحتلال، والمرحلة الثالثة هي كيفية إغلاق وإنهاء الحرب.

في نتائج المرحلة الأولى المباشرة، نحن قتلْنا وأسرْنا أعداداً كبيرة، وغنمنا الكثير من المعدّات والمعلومات الاستخبارية؛ ومن أهم الإنجازات أنه تم القضاء على فرقة غزة، وهي خلاصة تجربة للكيان الصهيوني، ومن خيرة ضبّاط العدو؛ والمعلومات الموجودة في حوزة

الفرقة تختص بقطاع غزة؛ وبالتالي كان العمل ضدّها مقصوداً. والسؤال المهم لدى العدو كان: من الذي سيقوم بالغزو؟ فمن قُتِل قُتِل ومن أُسِرُ أسِر.

المرحلة الثانية: ماذا يريد العدو؟ بعد أن استفاق الكيان من الصدمة الاستراتيجية أراد أن يعيد القليل من هيبته، ومن التهشيم الذي حصل لصورته، ومن الضعف الكبير الذي وصل له؛ كما أراد أن يُحقّق إنجازات ليستثمرها فيما بعد في المرحلة الثانية ويحقق إنجازاً يبني عليه في المرحلة الثالثة؛ وهو يريد أيضاً أن يمنع المقاومة من استثمار الإنجاز الحاصل. أما المقاومة، فهي تريد أن تحافظ على الإنجاز الاستراتيجي الذي حصل، وتُثبّت استثمار ما حصل، وأن تتعامل مع ردّة الفعل الصهيونية، وأن تمنع العدو من تحقيق أهدافه.

وكما بات واضحاً للجميع، فإن الكيان أكل ضربة وفقد توازنه، وهو لا يستطيع اتخاذ القرار، خاصة أنه يعيش أزمة داخلية عميقة. وزير الدفاع و(ضبّاطه) هو الذي يدير غرفة العمليات، والجهد السياسي يديره وزير الخارجية بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية. نتنياهو ووزراؤه لا يفهمون بالسياسة. أولاً، الولايات المتحدة تخشى أن يتّخذ نتنياهو أي قرار يؤثّر على وجوده، خاصة أنه لا يفهم بالسياسة؛ ثانياً، أميركا لديها مشروعها في المنطقة، والمتعلق بإيجاد علاقة بين «إسرائيل» والمطبّعين العرب كي تدخل أميركا مجدداً في نسيج المنطقة. وهذا المشروع يقوم على تصفية القضية الفلسطينية؛ وبالتالي فالولايات المتحدة تريد أن تُدير هذه المعركة بما تخدم مصالحها ومصالح الاحتلال من جهة أخرى، وتوظّف هذه الأزمة لحماية مصالحها ووجودها. ولا تريد أن تدفع إلى حرب إقليمية تغيّر خارطة المنطقة ككل.

لذا، أميركا هي من يتولّى الآن الشق السياسي، ونتنياهو لا ينطلق من مصلحة «إسرائيل»، بل من مصلحته الشخصية. لأنه يعلم أن الولايات المتحدة كانت تعمل على إسقاطه ومن معه من الداخل؛ وهو يعلم أنه سيدفع ثمن الحرب بإزاحته ومن معه. وفي الواقع، الرئيس الأميركي بايدن لم يأت إلى نتنياهو، بل هو أتى إلى «إسرائيل».

ما هي خيارات العدو؟ عسكرياً، لديه ثلاثة خيارات: الخيار الأول هو ما يقوم به من ارتكاب المجازر وقتل الأطفال والنساء؛ وفي ذهن العدو هناك عدد من الأهداف؛ أوّلاً،

ثنْي ذراع المقاومة والضغط على سلوك المقاومة العسكرية؛ ثانياً، مشروع التهجير؛ أي المشروع الأميركي –الإسرائيلي، مع استحضار الصراع السياسي الأساسي لتصفية القضية الفلسطينية والتمهيد لخطوة بريّة من أجل تفريغ شمالي غزة من أهلها؛ وقد فشل هذا المخطّط لأن أهل غزة لا يريدون تركها. وباعتقادي أن زخم المجازر سيخف؛ وهناك رادع تقوم به المقاومة؛ فالقصف من بعيد لا يُحقّق أهدافاً. هذا القصف والقتل لا يحقّق إنجازاً.

لذا يبقى الخيار الثاني في الميدان، فيما يتعلق بالهجوم البري، فإن له ثلاثة مستويات؛ الأوّل هو الأعلى الذي تكلّم عنه نتنياهو؛ وبالمناسبة، فإن قدرات المقاومة لم تتضرّر سوى بنسبة 5% حتى الآن، لأن هذه القدرات محميّة ومموّهة. والمستوى المتوسط هو أن يجتاح العدو غزة بشكل جزئي بهدف تفاوضي، يفصلها أو يدخل جزءً منها؛ إما للسيطرة ومن ثم دراسة الموقف، أو للتمركز في غزة واستخدام المسألة للمفاوضات. ويبقى الخيار الثالث، أو المستوى الثالث، أي أن يقترب العدو ويضع شريطاً حدودياً ويضغط على قطاع غزة، واستثمار هذا التطوّر لإحكام الحصار على غزة وفرض حزام أمني وعدم تركه فيما بعد. إذاً، الغزو البريّ فيه قرار مبدئي، ولكن مستواه وتوقيته غير معروف. ونحن نرجّح الخيار الأوّل، فهو تحصيل حاصل؛ وإن سمحت الظروف سيذهب العدو إلى الخيار الثاني.

الخيار الثالث هو الاغتيالات؛ وهذا يُسمّى «ربح فوري» (كاش)، وهو ليس تغييراً للمعادلات بقدر ما هو إنجاز وهيبة وردع وصورة. والخطوط الحمر التي كنّا قد تفاهمنا عليها مع الإسرائيلي لم تعد موجودة. فالاغتيالات يمكن أن تقع في أي مكان. ما يحكم أي هجوم بري هو قدرات المقاومة والخوف من الخسائر والخوف من فتح جبهة الشمال.

حول موقف الحلفاء، هم أعلنوا أنهم لن يكونوا على الحياد، وسيتم التدخل في حال تجاوز العدو الخطوط الحمراء، أو وسّع العدوان؛ وحزب الله لم يُجب عن معنى الخطوط الحمراء حتى هو يقدّر الموقف في حينه. والآن، ساحة الجنوب اللبناني حامية؛ لم تتغيّر قواعد الاشتباك حتى الآن ، ولكن ساحة الجنوب ساخنة وجاهزة.

لذلك أقول إن هذا الغموض بنّاء. عنوان الموقف المستجد أن لحظة التدخّل اقتربت

وليس أكثر. إذاً، إمكانية فتح الجبهة الأخرى موجودة أمام العدو الأميركي– الإسرائيلي.

وفي اعتقادنا، فإن الخيار الأول أن يصل لإنجاز؛ وبالنسبة للخيار الثاني فالقيادة الأمنية في غزة هي الأساس.

لقد ظهر منذ البداية أن للولايات المتحدة غايات استراتيجية من الحرب الجارية، حيث أصدر المسؤولون الأميركيون بياناً جَرّموا فيه «حماس» وحاولوا «دعشنة» حماس، مقابل مواقف حازمة من محور الصين–روسيا–إيران لفرض التوازن بوجه محور العدو. والمواقف السياسية لتلك الدول كانت إيجابية ومتقدّمة. الاتصالات الآن موجودة، لكنها قليلة، لأن الميدان حامٍ.

أما بالنسبة للأسرى الصهاينة، فالاتصالات معنا بدأت منذ اللحظة الأولى؛ والرهائن المدنيون الإسرائيليون هم محور أي تفاوض. ويتم الحديث الآن عن وقف العدوان مقابل الأسرى المدنيين وبعض أسرانا في السجون الإسرائيلية، أو إدخال بعض المساعدات. أما الأسرى الجنود، فلم يتم طرح طريقة للتفاوض حولهم، وليس هناك أي أفق لهذا الأمر.

يجب أن يحدث شيء كبير هنا أو هناك لكي تنتهي المعركة الحالية، ولكن أظن أنها ستطول.

الأستاذ مروان عبد العال:

في تحليل ما يحصل منذ بدء معركة طوفان الأقصى، هناك أولاً المستوى الميداني، والثاني هو المستوى السياسي، والثالث له علاقة بالمصالح.

في المستوى الأول، هذه العملية تم التخطيط لها استراتيجياً. مسألة الخداع الاستراتيجي كانت قائمة؛ وهناك مسألة كتمان الأسرار، حيث هناك عدد قليل جداً من «حماس» ممّن كانوا يعلمون عن العملية ككل.

كذلك، ظهر فشل للقيادة السياسية الفلسطينية، مقابل القدرة العسكرية والسياسية الكبيرة جداً للفصائل.

وبرأيي، لم يُحدّد الإسرائيلي حتى الآن الهدف من الحرب. والواضح أن هدفه هو

تكبيد المقاومة أكبر كلفة من الدم وتدمير المؤسسات. وهذا سيناريو حرب 1982، حيث تضع «إسرائيل» الناس كلّها في مكان واحد. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن قدرات المقاومة حتى الآن (حسب مصادر في «حماس») لم تُصب بأضرار تُذكر. أما بالنسبة للمستوى السياسي، فإن عملية طوفان الأقصى برهنت تماماً أن «إسرائيل» هي قوّة مستعارة.

الموضوع الثاني يرتبط بما يجري في أوكرانيا، فهناك محاولة حماية مزدوجة للمشروع الأمريكي الدولي. وفي فرنسا، يضربون أي مُدافع عن فلسطين؛ ومنع رفع عَلَم فلسطين هو أحد أشكال الدفاع عن «إسرائيل».

ويبقى السؤال: هل الضفة الغربية ستكون على حساب الأردن، وغزة على حساب مصر؟

إن هذا الإنجاز الذي تحقّق مُوجّه لكلّ الأحرار في العالم؛ وهو غيّر الكثير من الأمور. لذا، يجب أن يُحمى هذا الإنجاز وأن يؤطّر في إطار وطني.

النقطة الثانية هي حول تأجيل الهجوم البري، والذي له علاقة بتهديد إيران. والعمليات التي يقوم بها الفلسطينيون الآن تكسر كلّ المعادلات.

وبما يخص الحراك العربي التطبيعي، فقد برز، ولأوّل مرّة، موقف مهم وجديد للرئيس التونسي. والعديد من البلدان في أوروبا شهدت تحرّكات مؤيّدة لفلسطين.

النائب محمد خواجه:

هناك أمر الإسرائيلي لم يستوعبه حتى الآن، وهو أن مكاناً بحجم قطاع غزة استطاع فعل كلّ ما فعل. وأعتقد أنه ستكون هناك الكثير من الخسائر الإسرائيلية في حال حصل اجتياح للقطاع.

الإسرائيلي يتبنّى فكرة الحرب الخاطفة لأنه لا يستطيع الصمود طويلاً. وقدوم البوارج الأميركية دليل لوجهين: وجه مخيف، ووجه يدلّ على ضعف. عندما تأسّس هذا الكيان، تقاطع مشروعان؛ الأوّل هو المشروع الصهيوني لجمع الشتات، والثاني هو المشروع

الاستعماري. والكيان وجِد هنا هو بناءً على وظيفة محدّدة له. وحين ترى أن الأميركيين هبّوا لمساعدته، فهذا دليل على أن الكيان بات ضعيفاً.

لقد استثمر الأميركيون الكثير في هذا الكيان لكن استطاعت «حماس» أن تخوض معركة كانت بنتائجها أهم من الحرب. فمثلاً، اقترب عدد قتلى العدو في هذه المعركة من عدد القتلى الإسرائيليين في حرب 1973. والخسارة الأهم أن الصورة السياسية والعسكرية للإسرائيلي باتت هشّة. إن هذه المعركة شكّلت بصمة كبرى في تاريخ فلسطين والعالم العربي والعالم الإسلامي.

كانت هناك ثقة من الأجهزة الأمنية العالمية بأن المخابرات الإسرائيلية هي من أقوى أجهزة الاستخبارات في العالم؛ لكن في السابع من تشرين الأول هذه الصورة لم تعد موجودة. مع ملاحظة أن الإعلام العربي هو إعلام ضعيف وهزيل؛ فالصورة عن ما يحصل نُقلت إلى الخارج بطريقة مغلوطة. لكن الفظائع التي تحصل في قطاع غزة بدأت تُغيّر في هذه الصورة. وبرأيي، هناك حرب بريّة حتميّة لا يمكن للإسرائيلي أن لا يقوم بها. لكن المعنويات هي نصف أو أكثر في حسابات المعركة.

فمساحة بيروت مع الضاحية الجنوبية والمخيّمات في محيطها تبلغ نحو 50 كيلومتر؛ وفي 4 آب 1982 تعرّضت منطقة صغيرة لأكثر من 250 قذيفة. في المتحف كان هناك 120 مقاتل بين لبناني وفلسطيني؛ وعند وقف إطلاق النار أعلن الإسرائيليون عن احتلال بناية السعيد! ومن العوامل التي جعلتنا نصبر أنه لا مكان للهروب. فالمقاتل كان معنياً بخوض المعركة حتى النهاية.

حينها، الأحزاب الوطنية وحركة أمل كانت تمثّل 20% من المقاومة، والفصائل الفلسطينية 80%. كانت هناك معركتان في نفس الوقت؛ ولأوّل مرّة لم يستطيعوا الدخول إلى المطار؛ وفي المعركة الثانية دخلوا المطار وأخذوا الأوزاعي.

والمقصود هو أن البيئة الحاضنة مفيدة عموماً للمقاومة. لكن من الأمور التي ساعدتنا أن الأماكن كانت فارغة من السكّان، حيث استخدمناها كمستودعات. وكانت لدينا

خطّة نيران. ولو كان هناك مدنيّون لما استطعنا الصمود.

وحسبما أذكر، فقد أبلغنا أحد الضبّاط اللبنانيين بمواعيد القصف الإسرائيلي، فجهّزنا كلّ قوّتنا النارية، وظهرت كلّ التحشدات والدفاعات المناسبة.

في غزة، المعركة البريّة ستبدأ من الشمال لأنها مُريحة للعدو؛ لكن نقطته الأهم هي من الشرق. لن يضع الكيان سقفاً للمعركة، بل هي ستكون مفتوحة؛ فإن وجد الإسرائيليون أن الخسائر في صفوفهم قليلة سيُوسّعون غزوهم؛ أما في الحالة المعاكسة، فسيكتفون بالأراضي الزراعية.

العميد إلياس فرحات:

بخصوص المعركة الحالية، فإن تجنيد كلّ الاحتياط في الكيان يحتاج إلى خبرات متطورة ودولة متقدمة. وحالياً لا تستطيع «إسرائيل» القيام بذلك. وحتى الآن لم نسمع باللواء غولاني الذي كان فخر «إسرائيل».

أما بالنسبة للمعركة البريّة، فأعتقد أنها ستكون بطريقة الخرق من أضيق منطقة، لأن طول غزة 41 كم؛ أما عرضها فيبلغ 10 أو 15 كم، وأقرب منطقة هي دير البلح.

أما عن حاملات الطائرات الأميركية، فنحن عايشنا تأثيرها منذ 30 سنة، مثل نيوجرسي، وهي أتت لحماية «إسرائيل» وحلفائها؛ ولكنها كانت شاهدة على تهجير المسيحيين.

في موضوع الإعلام، لفتني الأداء السياسي الأميركي والخطاب الإعلامي الغربي بأن «حماس» هي مثل «داعش». وهذا نوع من الفخ الإعلامي. فحركة «حماس» هي مقاومة إسلامية للاحتلال الإسرائيلي؛ وهذه نقطة يجب أن ننتبه إليها.

سأتكلّم عن تجربتي المتواضعة. أنا كنت في صيدا عام 1982، حيث قام الإسرائيليون بضرب الثكنة التي كنّا فيها. بعدها، في العام 1983، جاء وفد أميركي، وطُلب منّي مواكبته، وكنّا ممنوعين من حمل السلاح، ونحن 4 ضبّاط؛ ذهبنا إلى قلعة الشقيف. كانت هناك خنادق متكسرة، وتبيّن أن هناك خسائر إسرائيلية كبيرة، وأن المقاومين خاضوا معارك

كبيرة في تلك الخنادق.

ثم ذهبنا إلى بركة أنان، في جزين؛ ولنكتشف في النهاية كيف أن «إسرائيل» خاضعة تماماً للإدارة الأميركية.

وأخيراً أسأل: ماذا تُخبّئ فصائل المقاومة للعدو في الضفة؟ والسؤال أيضاً للدكتور عباس إسماعيل عن وضع البورصة في «إسرائيل».

الدكتور عباس إسماعيل:

أوّلاً، حول القراءة الإسرائيلية لما حصل، هناك إقرار بفشل المنظومة التي قامت على أساس العقيدة العسكرية والأمنية الردعية والتفوّق المطلق؛ والفشل المفاهيمي أدّى إلى الفشل المادي.

كانت الاستراتيجية الإسرائيلية الأفضل مقابل «حماس» هي استراتيجية الاحتواء؛ أما اليوم، فالاستراتيجية المتبنّاة أن «حماس» يجب أن تختفي. لكن إذا احتلّ الإسرائيلي غزة، ما هو البديل عن «حماس»؟ وهناك أيضاً مشكلة الخطة الاقتصادية في حالة الحرب، والخسائر التي سيتكبّدها العدو..

هذه المقاربة هي التي حالت دون توقّع «إسرائيل» لعملية طوفان الأقصى، وهي كانت السبب في الخلل الحاصل في قراءة المؤشّرات التي تمّ كشفها. فليلة الهجوم ظهرت مؤشّرات وصلت إلى أجهزة الاستخبارات والشاباك؛ ولكنها وضِعت في غير سياق.

هذا الخطأ المفاهيمي هو الذي تسبّب في الخطأ العملي. فالقراءة الشاملة كانت خاطئة؛ إذاً، المنظومة الأمنية الإسرائيلية فشلت، والمنظومة السياسية أيضاً فشلت.

واليوم، نحن أمام تغيير مفهومي عميق في «إسرائيل»؛ أي تغيير الاستراتيجية وتحويل التهديد إلى فرصة. والتهديد بالنسبة لإسرائيل ليس فقط في الخشية مما حصل، بل مما سيحصل. وما حصل يُهدّد مستقبل ووجود الكيان.

من هنا كانت قرارات الكابينت (المجلس الوزاري الحربي) حول القضاء على «حماس» وتدمير قوّتها العسكرية، وإزالة تهديدها، وإعادة المخطوفين والأسرى، وضمان أمن المستوطنين في الكيان والحدود مع غزة. هذه القرارات قُدّمت للجيش الإسرائيلي، والكلام عن الخيار البريّ هو الذي نسمعه يومياً.

إن «إسرائيل» تخوض اليوم معركة اللاخيار، وبما يفسّر هذا الاصطفاف الإسرائيلي الواسع حول تأييد الحرب وليس تأييد نتنياهو. ويعزّز هذا الخيار المشروعية الداخلية الكبرى للحرب.

وفي السياق، فإن الأميركيين موجودين في كابينت الحرب الإسرائيلي. وليبرمان المتطرف يريد الدخول إلى كابينت الحرب؛ مع العلم بأنه ليس عسكرياً، ولكنه وزير منذ 1999. إن مصلحة «إسرائيل» الآن تكمن في الاستفراد بغزة. والأميركي يعمل على أن تبقى المعركة محصورة بغزة. وما تهدف إليه «إسرائيل» هو تحويل التهديد إلى فرصة.

لكن، ومهما حصل في غزة، فلن يتم تعويض «إسرائيل» عن خسائرها. وما لُدغت به من «حماس» لن تُلدغ به من حزب الله! وهناك نقاش داخل «إسرائيل»؛ لماذا لا نقوم بعمل مُبادر أو استباقي ضد حزب الله؟ فإسرائيل تعتبر أنها غير مضطرة لتفتح جبهة مع لبنان، مع أنها تجاوزت عقدة الخسائر البشرية.

اقتصادياً، حتى الآن كلّفت الحرب على غزة أميركا 10 مليار الدولار؛ وخسائر الحرب بعد مضي أسبوع تراوحت من 6 إلى 7 مليار شيكل، أي ما يُقدّر بـ1.5 مليار دولار. فالحرب لها تداعيات وأكلاف اقتصادية حتماً.

إن «إسرائيل» تغيّرت بسبب معركة طوفان الأقصى، ونحن يجب أن نغيّر تصوراتنا كما هي تغيّر تصوراتها. و«إسرائيل» لديها مظلّة دولية ومشروعية داخلية لما تسمّيه الانتصار الحاسم في المعركة، والذي يحتاج إلى أسابيع. وكي تنتصر عليها أن تدخل غزة.

إذاً، نحن الآن أمام معركة وجود بالنسبة لإسرائيل ولحماس. وهذه أوّل مرة يتدخل فيها الأميركي بكلّ هذا الوضوح في قيادة الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

الدكتور أحمد عبد الهادي:

فيما يخص موضوع مشاركة الضفة الغربية في المعركة، أعتقد أن هذا هو المستوى الذي وصل إليه، ولا يمكن أن يُقدّم أكثر؛ فالجهد الاستخباري ضد المقاومة فاعل بشكل كبير، وحتى الآن ليست الأمور واضحة. لكن كانت هناك جهود وعمليات استثنائية في الضفة الغربية.

أما بالنسبة لحركة فتح، فيبدو أنه لا علاقة لها بالصراع الدائر، مع التقدير للشرفاء في «فتح» الذين يعتبرون أنفسهم من المقاومة وتتم ملاحقتهم من قِبل أجهزة السلطة؛ ونحن ندعمهم بالمال والسلاح. وهناك سعي كي يتماهوا في النشاط المقاوم.

وفي النهاية، هذه المعركة سننتصر فيها إن شاء الله، وسنؤسّس للتحرير الكامل لفلسطين من خلالها.

حلقة نقاش خاصة

«طوفان الأقصى»:
قراءة في معادلات النصر والقوّة

عُقِدت في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 24/11/2023، حلقة نقاش خاصة حول أبعاد وتداعيات معركة «طوفان الأقصى» التي شنّتها حركة حماس في غزة، فجر السابع من شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ضد الكيان الإسرائيلي.

وقد شارك في حلقة النقاش، التي حاضَر فيها، إلى جانب **الدكتور يوسف نصرالله**، عضو المكتب السياسي، ومسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، الأستاذ أسامة حمدان، عدد من الشخصيات والباحثين والمحلّلين السياسيين:

- عضو كتلة التنمية والتحرير، **النائب محمد خواجه**.
- ممثّل حركة الجهاد الإسلامي وعضو مكتبها السياسي، **الأستاذ إحسان عطايا**.
- مدير عام قناة المنار، **الأستاذ إبراهيم فرحات**.
- **العميد المتقاعد إلياس فرحات**.
- رئيس تحرير موقع 180 بوست، **الأستاذ حسين أيوب**.
- عضو المكتب السياسي في حركة أمل، **الأستاذ حسن قبلان**.

افتتح الكلام الدكتور يوسف نصرالله، رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية؛ بقوله:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيّدنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد (ص). أودّ في البداية أن أرحّب بكم في هذه الحلقة من النقاش بعنوان: «طوفان الأقصى: قراءة في معادلات النصر والقوّة. هذه الحلقة النقاشية تستهدف توفير إجابات عن جملة من الأسئلة الجوهرية المقلِقة أو الإشكالية، منها ما يتصل بالعوامل التي قد تكون دافعة للاستمرار بالحرب، أو العوامل التي قد تكون كابحة للاستمرار بها؛ ومنها ما يتصل بالمتغيرات المؤثّرة باتجاه الاستمرار بالحرب، أو التي تُنبئ بإنهائها؛ ومنها ما يتصل بالنتائج والتداعيات التي تترتّب عليها، وما يتصل بالمخاطر التي قد تحوّلها إلى حرب شاملة وإقليمية؛ وأخيراً، ما يتصل بترتيبات اليوم الذي يلي هذه الحرب.

الأستاذ أسامة حمدان:

للإجابة على هذه الأسئلة، سنتكلّم بداية عن التفاصيل المتعلقة بالخلفية السياسية لما جرى. كنّا نراقب منذ أن استلمت الحكومة الإسرائيلية المتطرّفة السلطة أن هناك مساراً لتصفية القضية الفلسطينية، والمسألة ليست مجرّد بعض الإجراءات في الأقصى؛ بل هناك استراتيجيات مرسومة لتهويد القدس؛ وقد وضعت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً للاستيلاء عمّا لا يقل عن 20% من القدس؛ وفي الضفة جرى توسيع وتفعيل خطط الاستيطان. وحتى 7 أكتوبر، كانت حكومة العدو قد أصدرت 150 ترخيص بناء مستوطنات جديدة، أو توسيع مستوطنات قائمة، والاستيلاء على 62% من مساحة منطقة جنين في الضفة، أي ما يوازي 35% من المساحة الاجمالية في الضفة.

فيما يتعلق بالسلطة، جرى تقليص دورها إلى حالة أمنية، والدخول في الخلافة، وكان هناك تعاون من قِبل بعض الأطراف، وخاصة الأردن التي استدعت كلّ أعضاء اللجنة المركزية في حركة فتح للحديث عن خلافة «أبو مازن» (حسين الشيخ بالخصوص)،

وقضية الحصار على غزة. بالإضافة إلى التغيّر الاستراتيجي الأهم، وهو تصفية القضية الفلسطينية.

والمتغيّر الثاني، الذي لم يبدأ مع هذه الحكومة الصهيونية المتطرّفة، هو التغيّر الأميركي الاستراتيجي، وبناء التحالفات الجديدة في المنطقة المقسومة بين المقاومة والا«عتدال»، والاتجاه نحو التحالف الجديد تحت عنوان التطبيع. السعودية لم تقبل أن تُجاري الإمارات في التطبيع، لكن فشل الاتفاقات الإبراهيمية أدّى إلى فشل هذا المشروع.

لقد ذهبنا في جولة إلى دول في شرق آسيا، والكلّ كان يتكلّم عن فرض التطبيع من قِبل أميركا؛ يرافق ذلك السعي الأميركي لنقل قيادة المنطقة العربية من القاهرة إلى الرياض؛ وبالتالي نحن أمام بناء المحور الجديد الذي يُعيد الصراع الطائفي والمذهبي في المنطقة. لكن أميركا لم تعد لديها القدرة على المستوى الدولي كقطب أوحد، مع أنها حتى الآن لم تفقد القدرة تماماً. وما يحصل في أوكرانيا وغيرها يؤكّد أن أميركا لم تعد القوّة الأوحد في العالم؛ وقد تتراجع هذه القدرة أكثر. ولو بقيت أميركا القوّة الأكبر في العالم لكانت المنطقة ستذهب باتجاه أكثر استسلاماً للمشروع الأميركي.

هذان العاملان التقيا مع برنامج داخلي بعد معركة «سيف القدس»، ولدينا قراءة لهذه المعركة على مستوى الحركة؛ وبدا لنا أن استنزاف كيان العدو مهم، وأنه يجب أن ننتقل إلى مرحلة جديدة، خاصة أن الانقسام الفلسطيني الداخلي لا يمكن الخروج منه بمشروع الاستنزاف فقط بل يجب أن يكون هناك مشروع تحرير ونضال.

كانت غزة مُحاصرة، وجدار إلكتروني كلّف ملياري دولار، انهار في دقائق بعد بدء معركة طوفان الأقصى والمواقع العسكرية (حوالي 11) حول غزة سقطت بسرعة. وبالتالي الناس اندفعت باتجاه المستوطنات، ورُسمت صورة انهزام الإسرائيلي التي لن تُمحى من الذاكرة الاسرائيلية. الآن، الإسرائيلي لا يعمل بطريقة تقليدية. وهنا أشير إلى نقطتين في الأداء العسكري: أوّلًا، الإسرائيلي يقوم بهجوم وينتظر ردّة الفعل؛ وثانياً، لأوّل مرّة لا يسأل الإسرائيلي عن الخسائر لديه أو لدينا وهذه عقلية الأميركي؛ الآليات، العملية البرية الآن هي ضمن 120 كيلومتر (ثلث غزة) وفيها حوالي 1300 آلية عسكرية بين دبابة

وناقلات الجند وغيرها؛ كانت الخسائر الإسرائيلية كبيرة. والأميركي اعتبر أن الضربة (طوفان الأقصى) موجّهة ضدّه لوقف مشروعه في المنطقة، وأنها فرصة له لسحق وهزيمة المقاومة وتغيير المعادلات، وإجبار الآخرين على الذهاب باتجاه التطبيع مع الاحتلال.

وقد ظهر الفشل الأميركي الأول في عدم استطاعة الأميركيين بناء تحالفات ثابتة ضد المقاومة وضد الشعب الفلسطيني، ولو كانت هناك «تحالفات صامتة». ثانياً، لم ينجح الأميركيّون في تجريم المقاومة في مجلس الأمن الدولي؛ كان الموقف الروسي في المجلس مفيداً. والنقطة الثالثة أنه في إطار العمليات المسلّحة، صمدت المقاومة والشعب الفلسطيني تحمّل. اليوم ينتظر الشعب الفلسطيني وقف إطلاق النار للعودة إلى الشمال، حتى لو لم يكن هناك أي شيء للعودة إليه.

أما الإسرائيلي، الذي رَفَع منذ اليوم الأوّل شعار «لا يوجد خيار سوى إعادة الأسرى بالقوّة وسحق حماس والمقاومة»؛ وتصاعد خطابه، فإنه بعد 45 يوماً بدأ بالتفاوض على الأسرى، مع إيجاده طرائق تحايلية في التفاوض. فالإسرائيلي رفع سن الأطفال في البداية من 18 إلى 19 سنة، وألغى موضوع كبار السن، لأن هناك أحمد سعدات، والذي سيُعيدهم إلى الستينات في حال خرج؛ وهناك مروان البرغوثي، رغم أنه يعتقد بخيار التسوية، ولديه شبكة علاقات جيّدة على المستوى الوطني، وهو قادر على بناء تفاهم مع فصائل المقاومة، خاصة مع حركتي الجهاد وحماس؛ وقد أنشأت التطورات لديه قناعة أن التسوية غير مُجدية.

إذاً، فكرة الاستئصال تفشل، وكذلك فكرة استعادة الردع وفكرة استعادة الأسرى بالقوّة. والآن، نحن نُدرك أنه بعد 4 أيام سيعود القصف، لكن زخم العمليات العسكرية تراجع، والعودة إلى العمليات ليس سهلاً، لأن الجيش الإسرائيلي جيش، وليس من السهل عليه أن يتحرك في غزة؛ عملياً، هو انسحب الآن من مشفى الشفاء ومن المستشفى الإندونيسي. وطبعاً، قبل الانسحاب من الشفاء فجّر العدو مولّدات الكهرباء وغيرها. ولكنه اقتنع أن التموضع على هذا المحور ليس مُجدياً.

نحن نعتبر أن الإسرائيلي والأميركي باتا على قناعة بأن استمرار العملية العسكرية على

هذا النحو لن يُحقّق الأهداف. لذا، فإما أن تتحوّر الأهداف كي تبدو معقولة، ويخرج العدو بماء الوجه، أو أن تندفع العملية العسكرية باتجاه آخر في محاولة ثانية لتحقيق أهداف أقل من المرحلة الأولى، ولكن بمشهد أفضل.

نحن من جهتنا، استعداداتنا في الميدان جاهزة للتعامل مع الخيار الثاني، في ظل الخسائر التي أصابت قدرات العدو العسكرية. لم ينجح الإسرائيلي باختراق الدفاعات الموجودة في المنطقة الزراعية حول غزة. من الوارد أن يعود الإسرائيلي للعمليات العسكرية، لكن أهم كابح أمامه هو الجندي الميداني في المقاومة؛ وأيضاً تصاعد الضغط في الخارج. فالإسرائيلي يراقب المقاومة في لبنان، ونحن نعلم مدى تطوّر موقف المقاومة؛ وهذا الموضوع يؤثّر على العدو؛ فهو عزّز قوّاته في الشمال على حساب تعزيزاته في جنوب غزة، وأخلى المستوطنات حتى عمق معيّن، وانتقل المستوطنون إلى المنتجعات والفنادق؛ وهذا يُكلّفه كثيراً. كما أن دخول «أنصار الله» في اليمن وحجز السفينة أربك الإسرائيلي، لأن كلّ السفن المتعلّقة بـ«إسرائيل» ستكون في دائرة التهديد، والأميركي بدأ يشعر بالضغط، وهو قام بالرد على المقاومة، وهناك شهداء في «الحشد الشعبي» العراقي وفصائل المقاومة؛ والأميركي قلق أيضاً من تنامي حالات الغضب عند الشعوب العربية وغيرها، هو يعلم أن المقاومة تتصرّف ضمن أطر محسوبة، لكنه يخاف من أن تتفلت الأمور نتيجة الغضب الشعبي.

لكن نحن مستاؤون من الموقف الرسمي العربي الضعيف؛ وهو يُعدّ من العوامل الكابحة للحرب، حيث لاحظ الأميركي أن حلفاءه في المنطقة لا يستطيعون اتخاذ مواقف حاسمة.

بالعودة إلى الميدان، لا شك أن حصول العمل النوعي الحاسم في الميدان، سواء لناحية خسائر الإسرائيلي، أو دخول السلاح الجديد إلى الميدان، يخيف العدو. هذا العمل النوعي قد أصاب العدو بخسائر كبيرة، والإسرائيلي غير مستعد لحرب طويلة؛ فهو حشد كلّ قوّته العسكرية و لم يصل إلى نتيجة؛ وصل إلى حشد نحو نصف مليون (300 ألف احتياط و150 ألف نظامي)، وهي طاقة «إسرائيل» الكاملة و لم يستطع التعامل مع المقاومة في غزة.

أما فكرة التحوّل إلى حرب شاملة، فغير واردة، ونحن لسنا بحاجة إليها؛ بل نحن بحاجة لحرب التحرير، وللتأكيد على إحياء القضية الفلسطينية، وأن الحل هو بإنهاء الاحتلال، مع التأكيد على وجود بيئة إقليمية، أو جزء منها، داعم ومؤثّر في هذه المعادلة؛ وأعتقد أن هذه الرسالة وصلت خلال الأسابيع الماضية، وقد فهمها الإسرائيلي والأميركي.

والسؤال الآن ماذا بعد الحرب، كيف يمكن المحافظة على هذه الرسالة، وحماية المعادلة التي رُسمت أخيراً؟

مع الإشارة إلى أن إدارة الحرب كانت جهداً سياسياً على المستوى الوطني، ويجب استثمار هذه الحرب وترتيب البيت الفلسطيني على أساس مشروع التحرير، خاصة أن الإسرائيلي هاجم «أبو مازن» لأنه غير قادر على اتخاذ موقف أو وقف الحرب، وهم يتكلمون عن خلافة أبو مازن. وأعتقد أن موضوع محور المقاومة ودوره يحتاج إلى دراسة في ضوء المعادلة التي ستنشأ. يجب استرجاع مشروع التحرير، ونحن لن نقبل بالمفاوضات قبل أن تُنفّذ «إسرائيل» القرارات الدولية.

أخيراً، على الصعيد الميداني، حالياً. تجري عملية ترميم لقدرات المقاومة، وهناك إصابات في المواقع وأنفاق تضررت؛ وكذلك يوجد مشروع لإعادة بناء الأحياء السكنية التي دُمّرت بالكامل (200 ألف وحدة سكنية)، والبنى التحتية التي تعرّضت للتدمير؛ وحتى مراكز البريد. الروح المعنوية عالية جداً عند الشعب الفلسطيني رغم كلّ الدمار الذي حصل.

الأستاذ إحسان عطايا:

إن المعركة السياسية هي الأقسى والأخطر بنظرنا، لأن أميركا تسعى إلى تغيير وقائع في العدوان الصهيوني لتغيير الواقع السياسي في غزة. والحديث عن ما بعد الحرب هو حديث عن الاحتمالات؛ ولكن الأساس هو انتصار المقاومة. لذلك من المهم تأجيل الكلام السياسي والمفاوضات إلى ما بعد انتهاء العمليات العسكرية ووقف العدوان، لأن تجربتنا في السابق علّمتنا أن العدو لن يسمح بإعادة الإعمار، وهدفه هو إنهاء الحياة في غزة؛ وهذا ما أفشله الشعب الفلسطيني.

النائب محمد خواجه:

إن وضع بنيامين نتنياهو وقيادات جيشه بعد 7 تشرين أول هو الآن موضع مساءلة من قِبل السلطة السياسية. البارحة، تكلّم وزير «الدفاع» الإسرائيلي عن الحرب القادمة والمدّة الزمنية لها، وأقلّها شهرين، وأنها ستكون أشد. نصف سكّان غزة في حالة نزوح، لأن البيوت مُدمّرة، أو هي غير صالحة للسكن.

وفي الوقائع، فإن الخسائر التي تكبّدها جيش الاحتلال في الحرب البريّة كبيرة جداً، ولا نُصدّق ما أعلِن عن أنها بلغت فقط 52 جندياً.

لكن أنا أودّ هنا الاستفسار عن القدرات القتالية للمقاومة: الأفراد، المعنويات، الذخائر وغيرها؛ مع ملاحظة أن السلاح الذي يتم استعماله من قِبل المقاومين بسيط مقابل الخسائر الإسرائيلية؛ والإسرائيلي سيبني على هذا الأمر في المستقبل. والأهم أن أي جبهة أخرى غير غزة سيكون تسليحها أفضل؛ فلو امتلكت المقاومة الفلسطينية صواريخ الكورنيت لكانت الخسائر في الآليات أكبر، وبتكلفة أقل، لأن الجندي الإسرائيلي لن يستطيع الاحتماء بهذه الآليات والمخاطرة بإصابة المقاومين لها.

العميد إلياس فرحات:

أوّلاً، في المسار العسكري؛ نعم، هناك تحوّل من النواحي التقنية والعلمية والعسكرية لدى المقاومة، وهناك إنجاز غير مسبوق فيما خصّ تدمير الجدار الإلكتروني للجيش الإسرائيلي في غزة.

حول موضوع الدخول إلى غزة، الإسرائيلي يُخالف القواعد العسكرية، وهو لا يزال في خانة المخاطرة بالمشاة وبالقوات الخاصة في الشوارع. أما الكورنيت، فلا يمكن استعماله، والصاروخ البدائي كان مُفيداً. وأعتقد أن هناك من يُصوّر ويضرب القذيفة في نفس الوقت. لذا، لديّ قناعة علمية من أن كلّ ما رمِي أصاب.

كذلك، الإعلام العسكري في المعركة كان ناجحاً جداً. لكن عندي اقتراح حول التعميم على كلّ الإعلاميين بعدم القول: إطلاق الرهائن، بل استعمال تعبير «تبادل

الأسرى»؛ ثانياً، نحن نرى تصويراً إسرائيلياً لجمع الشمل، عائلات وأطفال؛ فرجاءً أن يتم تصوير لم شمل العائلات عند الجانب الفلسطيني، لأننا أيضاً لدينا عواطف، ويجب أن يفهم العالم الغربي هذا الموضوع.

أما في الجانب السياسي، فقد لَفَت نظري أن وزير الداخلية في الأردن درزي، ورئيس المخابرات العامة شركسي. ومنذ عدّة أيام، رئيس الحكومة الأردنية قال إن القوات الأردنية انتشرت على الحدود؛ والبارحة، ناشد الناطق باسم كتائب القسّام، أبو عبيدة، في كلامه «أهلنا في الأردن». فلو تسلّل أفراد من «حماس» إلى الضفة الغربية أو إلى الأردن، فسيتغيّر كلّ شيء.

أنا لست مع العمل الدراماتيكي، من إسقاط الأنظمة وغيرها؛ ولكن أقول إن هذا الأمر تمنيات؛ ودخول الأردن قد يغيّر الكثير في المعادلات.

الأستاذ حسين أيوب:

شكراً لمركز باحث للدراسات، لأنها تجربتي الأولى حول التفكير بصوتٍ عالٍ.

أوّلاً، فكرة السرديّة عن المتغيّرات الاستراتيجية تؤكّد على نقاط الضعف، لأننا كنّا نقول إن من النقاط السلبية عند حركة حماس غياب هذا الخطاب أو المنسوب من السردية التي لها علاقة بالمتغيرات والأهداف، لنعود ونتكلّم عن ما تحقّق وما لم يتحقّق.

إذا كان المتغيّر الأول هو تغييب القضية الفلسطينية، فقد تمّ إحياؤها بعد معركة طوفان الأقصى، على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي. والنقطة الثانية هي حول مشروع التوطين واستبدال القاهرة بالرياض. وبرأيي، مشروع التطبيع سقط؛ وهذا إنجاز ربطاً بما تحدّث عنه الأستاذ أسامة حمدان.

وهنا أسأل: أين هو الأميركي في المنطقة اليوم؟ إنه يحتاج لإعادة النظر في مواقفه ومكانته. وأعتقد أن الأميركي سيكون أكثر واقعية في نظرته لحركة حماس من الإسرائيلي.

7«تشرين الأول» أطاحت بنتنياهو وبالتركيبة في «إسرائيل»؛ ومسألة سقوط نتنياهو هي مسألة وقت؛ وإطالته للحرب هي للتخفيف من هزيمته وخسائره، وليس لإلغائها كلّياً.

إن مشكلة صانع القرار الإسرائيلي تكمن في أنه وضع أهدافاً شعبوية كبيرة في ظل قدرة تنفيذ غير واقعية، ومنها تحرير الأسرى بالقوة وسحق «حماس» تماماً. في المقابل، ما تقوم به «حماس» وبعض الحلفاء، كما في الجبهة اللبنانية، لا توجد شعبية كبيرة له في الواقع الوطني والعربي والفلسطيني؛ والمشروع الذي تبدو نتائجه مضمونة هو الانتقال من «المشاغلة» إلى مشروع التحرير الأكبر.

أتمنى فيما يخص مشروع التحرير، أن تتراجع «حماس السلطة» إلى الوراء وتتقدّم «حماس المقاومة». وحسناً أن تكون لحركة حماس رؤية حول بناء البيت الفلسطيني، ولا تبقى في فقط في موقع ردود الأفعال.

الأستاذ حسن قبلان:

بسم الله الرحمن الرحيم. ما تكلّم عنه الأستاذ حسين، وتحديداً في موضوع العمل السياسي، مهم.

أولاً، فيما يخص موضوع التهجير والترحيل للشعب الفلسطيني، على خلفية معركة طوفان الأقصى، فإن هذا المشروع فشل وانتهى.

وفي الملاحظات، أقول لمن أعدّ لهذه المعركة، تقنياً وعسكرياً، إن لدينا مشكلة في الإعلام، حيث تم «تلبيس» كلّ القتلى الإسرائيليين بحركة حماس؛ فهي من قتلهم وخطف الأطفال والنساء. ولكن تبيّن الآن أن هناك 400 شهيد من حماس مقابل 250 قتيلاً من الإسرائيليين في بداية العملية. وبتقديري، لو تمّ النشر بأن العملية هي لتبادل الأسرى، وأن هناك شهداء وقتلى من الجانبين، لكان الوضع أفضل، حتى لا يُعدّ ما حصل غزوة على الطريقة العربية. وما أدّى إلى الالتفاف على المقاومة هو منظر الأطفال وليس الأداء.

أيضاً بالنسبة للتصوير، كان يُفضّل عدم السماح لكلّ الناس بالتصوير كما تريد.

في الجانب العسكري، وكما تكلّم الأستاذ محمد خواجه، أرى أنه كانت لدينا فرصة للمرة الأولى في تاريخ هذا الصراع، تتعلّق بضرورة استدراج الإسرائيليين إلى الحرب والاستفادة من حطام الأبنية وخوض المعارك الحقيقية ضدّهم. فكلّ التداعيات الاقتصادية

ومشاكل الاحتياط يتم التعويض عنها، لكن خسارة الجندي لا يمكن تعويضها.

كذلك، أعتقد أن الأداء الميداني يحتاج إلى إعادة نظر لتصبح الفاتورة الإسرائيلية عالية.

وأخيراً، إن الحرب الحالية ستأخذ «إسرائيل» إلى انتخابات ومحاكمات لكلّ المسؤولين عمّا جرى، من ضبّاط وغيرهم، وليس فقط نتنياهو.

الأستاذ إبراهيم فرحات:

بداية، أظن أنه كان لا بدّ من 7 أكتوبر، لجهة إعادة إحياء القضية الفلسطينية على مستوى العالم، بمعزل عن النتائج وكيفية استثمارها. فهذه فرصة يجب الاستفادة منها.

في المعركة الحالية، التي أشرتم إلى بعض تفاصيلها، ظهرت قدرة الشعب الفلسطيني على التحمّل والصمود. وأيضاً هذه فرصة.والسؤال هنا هو حول المشروع الإعلامي المضاد للمشروع الآخر.

إن «إسرائيل» هي تعبير عن حضور أميركا في المنطقة؛ وقد قالها بايدن عدة مرّات: لو لم تكن «إسرائيل» موجودة لكان يجب علينا إيجادها، وذلك بمعزل عن تقديراتنا حول دوافع الحضور الأميركي في المنطقة ونتائجه.

أما بخصوص «حماس» و«الجهاد» والفصائل ومحور المقاومة، فكانت لديها قدرة على اتخاذ القرارات الحكيمة التي أثّرت على الدعم والمساندة. ولكن السؤال عن مدى التمادي عند الإسرائيلي في الموضوع الفلسطيني. فالسيسي قال للإسرائيليين: إن أردتم الانتصار على «حماس»، يجب أن تفعلوا كذا وكذا. وهناك التماهي الكبير بين الإسرائيلي والأميركي بما يجعل الحرب طويلة. ونحن نرى أن الأميركي يكذب، وهو متواطئ مع الإسرائيلي، لكنه في الإعلام يبدو مختلفاً معه.

وحول معركة طوفان الأقصى تحديداً، لديّ عدة نقاط:

النقطة الأولى، إن الانتصار ستصنعه غزة؛ فالشعب الفلسطيني هو الرافعة الأساسية للقضية الفلسطينية. والنقطة الثانية هي حول أهمية إعادة النظر على المستوى السياسي بفكرة محور المقاومة والتموضعات والرؤية السياسية؛ إن تقديم فكرة المحور بعد انتصار

غزة يجب أن يكون مختلفاً، كي لا تكون هناك فجوة بين الآمال والطموحات عند الناس وبين القدرة الاستراتيجية والقيادة الحكيمة للمحور.

الأستاذ أسامة حمدان:

التقدير بأن الحرب ستطول صحيح، ونحن هيّأنا أنفسنا للمرحلة القادمة. مثلاً، بيت حانون هي عبارة عن بلدة صغيرة تسكنها عائلة واحدة كبيرة. في بداية حرب 2014 حوصروا، فجمعوا أنفسهم وهربوا. واليوم، هناك سيطرة وتحكّم لدى قيادة المقاومة. وفي الميدان هناك ما هو أعمق من غرفة التحكّم المشتركة، والناس قادرة على الصمود.

بالمقابل، الخسائر كبيرة بين الجنود الإسرائيليين، ونحن نستدرج الجندي لينزل من الدبّابة؛ لكن عنده حالة من الرعب والخوف. والجنود المشاة ينتشرون في الأطراف؛ أما في الداخل فكلّها آليات. وأبو عبيدة تكلّم عن إيقاع مجموعة مشاة في كمين.

فيما يتعلق بالبنية القتالية للمقاومة، إن موضوع القدرة على الاستمرار لفترة طويلة محسوم لدينا. فهناك قدرة على التصنيع في الداخل؛ و3000 قذيفة كبيرة أطلقت كانت كلها من تصنيع محلي. وهناك كفاءة جيّدة في الذخائر من هذا النوع.

قبل الحرب، كانت هناك زيارة من قيادة «حماس» لمصر، حيث طلبنا المساندة؛ لكن مصر هي إحدى مشاكلنا في الواقع. فمثلاً، هناك عقلية عمر سليمان الذي يبدو أنه حريص على دور مصر، وهو يعلم أن فلسطين هي الرافعة. فقد قال لنا مرّة: ما هذه المصيبة التي قمتم بها؟ عندما قمنا بسلسلة عمليات رداً على اغتيال القائد يحيى عيّاش.

أما بالنسبة لخسائر «حماس»، فإن عديد الأفراد ممتاز، والمعنويات ممتازة. ومن القادة من استشهدت عوائلهم، أو لديهم أطفال مفقودون، و لم يقبلوا أن يتركوا الميدان. وهناك 3 أعضاء شهداء من المكتب السياسي.

في موضوع الأسرى، تمّ تحرير 85 شخص من أهل القدس؛ وعن التصوير، أرى أنه يمكن العمل على تصوير لم شمل العائلات.

في موضوع الأردن، في فمنا ماء. عندما حدث الإنزال الإسعافي الأردني أعلِن أنه تم

تفتيشه؛ وهناك طيران إسرائيلي يُحلّق على مدار الساعة. الأردن أعلن للعالم أنه يساند «إسرائيل»؛ وهناك مستشفى ميداني في نابلس، يقولون: ماذا تريد؟ أنت تعرّض الشعب الفلسطيني لمجزرة جديدة. أنا معكم، أنه لو تحركت هذه الجبهة ستُحدث تغييراً. 70% من الملايين السبعة في الأردن هم فلسطينيون؛ وهامش اشتباك الأردنيين مع الإسرائيليين أوسع من هامش قبولهم بمعادلة حماية «إسرائيل»؛ ولاحظنا أنه بمجرّد حصول التجمّع العراقي للحشد الشعبي وفصائل المقاومة على الحدود حضرت المخابرات الأردنية، وتظاهر الناس في وسط عمّان وتكلّموا بلغة طائفية هي غير موجودة في الأردن. وحتى أنصار الحركة الإسلامية أحجموا عن التحرّك لأسبوع كامل كي لا يصطدموا بهذا الخطاب.

في الجانب العسكري، خسائر العسكريين الصهاينة على المستوى البشري ليست قليلة. ففي مقابلة مع حارس مقبرة إسرائيلية، كشف أنه في كلّ ساعة أو ساعة ونصف ندفن قتيلاً.

وبالعودة إلى اليوم الأول للمعركة، فقد تم الهجوم على العسكر الإسرائيلي، وكان لا بد من العبور عبر المستوطنات. لكن عندما حصل الانهيار، واستفاق الفلسطينيون على هذا الانهيار، وشاهدوا الأسرى الجنود مع المقاومة، بدأ التصوير.

الآن بدأنا نجمع الأسرى. الإسرائيلي يقدّم رقمًا لسنا متأكدين منه، وخاصة عدد الأسرى المدنيين.

أما بالنسبة العلاقة مع «فتح» في غزة، فعائلة حلس هي عائلة من الجيل القديم، هي تنتمي إلى «فتح» أو «الجبهة الشعبية»؛ وعائلة حلس من الجيل القديم فتحاوية. وأولاد حلس ضبّاط في الأجهزة الأمنية؛ وهؤلاء بعد الحسم(2007) حصلت مشكلة معهم. والجيل الجديد من أولادهم هم كوادر في المقاومة، وهناك شهداء لديهم أيضاً.

وأكرّر هنا: نحن مستعدّون للصراع الطويل مع الإسرائيلي في وجود الدبابات.

أما في موضوع السلطة و«حماس»، فنحن سعينا منذ اليوم الأول لعدم توسّع الانقسام في الشارع الفلسطيني. وفي هذه الخطوة، لم يكن هناك تجاوب؛ ولكن نحن لن ندخل في اشتباك مع السلطة. الآن هناك مفاوضات؛ وربما استطعنا خلال الحرب أن نصل إلى

حالة فلسطينية عامة، بما في ذلك مع حركة فتح، لتكون غطاءنا الدائم خلال الاشتباك؛ والهدف هو تحقيق الوحدة بيننا كفلسطينيين. ويبدو أن البعض يُعجبه أن يكون عميلاً لإسرائيل.

في موضوع الأميركي وعلاقته مع الإسرائيلي، فإن الضرر لدى الأميركي كان أكثر ممّا لدى الإسرائيلي، لأنه كان يُروّج أن «إسرائيل» ستصبح مفروضة في المنطقة. وما حصل(طوفان الأقصى) ضرب كلّ هذا المشروع. إن «إسرائيل» كيان هش، وكل ما يراهن عليه الأميركي مكشوف؛ والاقتصاد الإسرائيلي ضُرب؛ فمن سيستثمر في ظل هذه الحرب. بعض الأصدقاء في المنطقة قال لنا بأنه مُتفاجئ بردّة فعل الأميركي التي كانت أصعب من ردّة فعل الإسرائيلي. وهذا ما دفع بالإسرائيلي إلى العملية العسكرية.

الأميركي لديه حسابات لها علاقة بالمعادلات الدولية، لأن ما يفعله يدل أنه لا يمكن التعامل مع كلّ الدول والشعوب بنفس الطريقة التي حصلت في أوكرانيا. فعدد القتلى المدنيين هناك بلغ 9000 فقط. أما في فلسطين، فالعدد أكبر، والشعب صامد.

وهنا نُدرك لماذا يقف الأميركي دوماً مع «إسرائيل». ولكن حينما يتأثر سلباً من ممارساتها، فهو يختلف معها. وتزايد حالات الغضب الشعبي العالمي وردّات الفعل في المنطقة كانت لها تأثيرات كبيرة.

فيما يخص الموقف الدولي، المؤيّد لفلسطين، نحن نسعى لتطويره، وخاصة مع دول أفريقية، من خلال اتصالات ومواقف داعية لطرد السفراء الإسرائيليين؛ وفي أوروبا أيضاً هناك تحركات.

عن صمود الشعب الفلسطيني، هناك استعداد كبير للاستمرار، ما يؤسس لأن تكون هذه الفرصة للتحرير، وليست فقط مجرّد اشتباك.

وبموازاة النجاحات التي حقّقها المحور في الضفة، المقاومة تُقدّم خطاباً متناسباً وتحقّق الأهداف التي تُعلن عنها؛ لكن هناك وضع إشكالي يحتاج إلى معالجة؛ فنحن لا نريد أن ننزل سقف الناس، لأن الأعداء عندما يرون أن سقف الناس عالٍ وسقفك محدود، سيتعاملون مع سقفك. وما بدا أنه إحباط لدى شعبنا ليس إحباطاً، وإنما شعور بأنه يستطيع

تقديم ما هو أفضل من ذلك.

ويبدو أن قوى ومحور وجمهور المقاومة في هذه المرحلة منسجمون مع بعضهم، ولكن الأميركي وحليفه الإسرائيلي سيسعيان إلى دراسة هذه المرحلة الجديدة من المواجهة لتعزيز قدراتهما العدوانية في المنطقة.

هناك تجربة معروفة في إحدى الجامعات المشهورة، حيث أتوا بمجموعة فئران وضعوها في الماء الساخن لمدّة 14 دقيقة و20 ثانية، ثم أراحوها يوماً واحداً؛ وعندما وضعوها مرة أخرى، استطاعت أن تعيش مدّة ستين ساعة، باعتبار أنه كان لديها الأمل بالنجاة في لحظة من اللحظات.

وأخيراً، نحن نريد توسيع محور المقاومة بهدف مضاعفة الدعم الاقتصادي والسياسي للمقاومة؛ وهذا المحور سيُساعدنا في مواجهة حرب أميركا علينا وعلى وجود وتماسك المحور؛ مع شكري وتقديري على كلّ ما تمّ ذكره من قِبل الإخوة.

حلقة نقاش خاصة

اليمن:
معادلات الملاحة والاقتصاد والأمن

عُقِدت حلقة نقاش خاصة في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بتاريخ 24/1/2024، بعنوان(اليمن: معادلات الملاحة والاقتصاد والأمن)، شارك فيها الى جانب **رئيس المركز، البروفيسور يوسف نصرالله**، كلٌ من :

- **العميد الياس فرحات**: عميد متقاعد في الجيش اللبناني.
- **الدكتور عباس إسماعيل**: خبير في الشأن الإسرائيلي.
- **الأستاذ حسن قبلان**: عضو المكتب السياسي في حركة أمل.
- **الأستاذ مروان عبدالعال**: عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية في لبنان.
- **الأستاذ حسين أيوب**: رئيس تحرير موقع 180 بوست.
- **الدكتور حسام مطر**: أستاذ في العلاقات الدولية.
- **الأستاذ علي المحطوري** : باحث يمني .
- **الدكتور جمال واكيم**: أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.
- **الدكتور علي مراد**: باحث في الشأن اليمني.

وقد افتتح **الدكتور يوسف نصرالله**، حلقة النقاش، قائلاً:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيّدنا ونبيّنا وحبيب قلوبنا أبي القاسم محمد (ص).

في البداية، أتوجّه بعظيم الشكر والامتنان إلى عنايتكم الكريمة لحُسن تلبيتكم الدعوة لحضور هذه الحلقة النقاشية التي تريد مقاربة الحدث اليمني المستجد: فعاليات هذا الحدث، مساراته، والرهان عليه.

لا شك أن الدخول اليمني على خط مساندة ودعم غزة، والتضامن العملي مع الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية، قد شكّل متغيّراً جوهرياً في طبيعة الصراع مع العدو الإسرائيلي، وأحدث تحوّلاً مفصلياً في التعامل مع هذا الصراع، ودشّن مساراً جديداً يعكس مرحلة متقدّمة في مواجهة مشروع الهيمنة الأميركية في المنطقة وفي العالم، إن لناحية ما أرساه الحضور أو النشاط اليمني في البحر الأحمر من معادلات استراتيجية تتّصل بالأمن، وبالاقتصاد، وبالملاحة؛ أو لناحية التأثيرات السياسية والقدرة على كسر القرار الأمريكي في الاستفراد بغزة، والحؤول دون دخول أي جهة لمناصرتها ومساندتها؛ وأيضاً القدرة على كسر الهيمنة الأميركية على البحر الأحمر، وتداعيات هذا التطور على مستوى هيمنة الولايات المتحدة العالمية، والقائمة على ركيزة الإمساك بالبحار والمحيطات والممرّات المائية الحيوية، وإمكانية أن يُحفّز ذلك قيام تحالفات دولية لإعادة صياغة نظرية جديدة في الأمن العالمي للبحار والمحيطات والممرّات؛ وكذلك إمكانية أن يُحرّض ما يجري الفاعلين الدوليين على كسر الإرادة الأميركيّة ورفض هيمنتها.

هذه الآفاق والأسئلة والإشكاليات هي ما تودّ هذه الحلقة من النقاش أن تنشر الإضاءات الكافية حولها.

الأستاذ علي المحطوري (محلّل سياسي من اليمن):

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيّبين الطاهرين. شكراً للحاضرين جميعاً.

بداية، يجب التأكيد على أن الحدث الأهم حالياً هو غزة. غزة هي الأساس في هذا الصراع؛ ومشاركة اليمن تأتي في إطار المساندة؛ بالإضافة إلى جبهات المساندة في محور المقاومة. ويبدو أن الأميركي لم يتحمّل الحدث اليمني في البحر الأحمر، الذي استفزّه

كثيراً ليدخل على الخط ويُعسكر هذا البحر.

أما بالنسبة للشعب اليمني، فهو يتوق إلى ما وصل إليه منذ عشرين عاماً. ولا يزال اليمنيون يعتبرون أن ما حصل حتّى الآن متواضع؛ وهذه المشاركة في البحر الأحمر هي الدورة الأولى من المواجهة مع الجيش الأميركي؛ والهدف منها هو إبعاد الجيش اليمني عن الصراع في غزة، مع الأخذ بالاعتبار غياب تشكيلات جيش ودولة ومؤسسات كاملة لدينا.

في السياق، كانت هناك العديد من الإنجازات لنا خلال الأعوام الماضية، مثل إخراج الأمريكيين و«المارينز» من العاصمة صنعاء، وثورة 21 سبتمبر 2014. اليمن كان محكوماً من قِبل السفارات، خاصة من السفارتين الأميركية والسعودية. لكنهم انسحبوا، ونحن سحبنا من أيديهم الشارع اليمني. وقد وجد الأميركيون أنفسهم مُحاطين بحالة يمنية شعبية طاردة لهم. ومن ثمّ جاء العدوان السعودي الذي فشل. وبعد ذلك تمكّن اليمنيّون من إنجاز الكثير من الخطوات: قطع العلاقة مع الأميركيين؛ فتح جبهة البحر الأحمر، ولو بإمكانيات عسكرية محدّدة من شأنها تنفيذ بعض الخطوات بعد الإعلان عنها. كان هناك تصريح للسيّد عبد الملك الحوثي بعد مرور ثلاثة أيام على حدث السابع من أكتوبر، حدّد فيه النقاط الأساسية، مُشيراً إلى أنه لا بدّ من مساندة غزة؛ واعتبر أن أي خطوة يُقدِم عليها ستكون ضمن النطاق الشرعي والديني والإنساني، ولا دخل للسياسة فيها، ولا نريد مكتسبات من هذا الموضوع.

وأضاف: نحن مستعدّون للمشاركة في القصف الصاروخي والمسيّرات وكلّ ما نستطيعه. ونحن على تنسيق مع فصائل المقاومة الفلسطينية ومع محور المقاومة.

بعد هذا الخطاب، وتحديداً في 21 أكتوبر، كانت أوّل عملية صاروخية يمنية، بغضّ النظر عن تأثيرها؛ ولكنها حفّزت الشارع اليمني حيث كانت آثار العدوان السعودي والأميركي لا تزال حاضرة. ولكن اليمن لم يتردّد في أن يخوض هذه المرحلة من الصراع مع العدو الصهيوني ضمن الإمكانيات المتاحة.

نحن اليمنيّون لا يمكن أن نسمع بما يحصل في غزة ولا نتدخّل، خاصة أنه لدينا الكثير من المعطيات حولها، وبما يُقلق ويُرعب. بعد الأحداث التي حصلت فيما يخص العمليات الأولى في 31 أكتوبر، وبعدها بأسبوعين، تكرّر الخطاب اليمني: لن نتردّد في ضرب أي أهداف ترتبط بالعدو الصهيوني في البحر الأحمر. في 17 نوفمبر، تم احتجاز السفينة الإسرائيلية. ثم كانت هناك عملية نوعية استشهادية فيها إذلال للأميركيين بعد 20 يوماً.

في هذا الشهر تمّ استهداف السفن الأميركية في خليج عدن؛ ونحن اليوم نعتبر أن العدوان الأميركي علينا غير مرتبط بغزة، والجيش اليمني يسعى لعمل شيء في المقابل. إن الهدف من الغارات الأميركية هو وقف استهداف السفن الإسرائيلية من قِبلنا.

العميد المتقاعد إلياس فرحات (لبنان):

سأقدّم عدّة ملاحظات وتساؤلات كالآتي:

–العمل اليمني الجاري بحدّ ذاته تحدّي. اليمن كان قد منع السفن المملوكة أو المتوجّهة إلى «إسرائيل»، وكان الهدف منع كلّ السفن من المرور.

–أحد أهداف الولايات المتحدة هو الضغط على مصر. لذا هي أعلنت الحرب كونها مستفيدة منها؛ ولكن الحلفاء لا يمكن لهم أن يتكلّموا.

–اليمنيّون عندما أعلنوا أنهم سيضربون المصالح الأميركية وليس فقط السفن، هم ضربوا سفينتي شحن أميركيتين فقط. والسؤال هنا: ما هي المصالح الأميركية المقصودة؟ هل هي القواعد الأميركية في اليمن والكويت وقطر؟

–لا شك أن أحد أهداف العملية العسكرية الأميركية هو استفزاز «أنصار الله» وتشجيع السعودي كي يذهب بعيداً في مسار المشاريع والتنمية، وليس في مسار العودة إلى الحرب.

–كانت الولايات المتحدة ضد الاتفاق السعودي–الإيراني بشكل واضح، وهي تعمل على استغلال الأحداث الحالية لإفشال هذا الاتفاق.

–نعم؛ أميركا لديها قوّة هائلة؛ ولكن لهذه القوّة حدود.

–أسأل في موضوع المسيّرات والصواريخ التي تُطلق من اليمن ويتم اعتراضها من السعوديين: هل يُعدّ هذا تدخلاً؟ فهذه ناحية مهمة من الاحتكاك العسكري.

–استهداف مرفأ إيلات إنجاز كبير يُسجّل لليمن.

–«إسرائيل» لم تتأثّر بموضوع التموين. فالأردن وتركيا لم تُقصّرا في هذا المجال!

–هل يمكن أن تتم دحرجة الأمور باتجاهات أخرى؟ أما ضرب الإمارات، فله اعتبارات أخرى.

الأستاذ مروان عبد العال (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين):

شكراً لهذه الدعوة وللحاضرين جميعاً. لديّ عدّة ملاحظات:

–أولًا، حول المشاركة اليمنية في دعم فلسطين، أقول إن هذه الخطوة عظيمة من قِبل الشعب والجيش اليمني.

–إن استهداف إيلات له أهمية كبيرة. واليمن أثبتت أنها دولة لها مقدّرات استراتيجية ومؤثّرة. اليمن دافعت بقوّة عن حدودها، ومكانتها لدى قوى المقاومة عالية جداً.

–الصراع في المنطقة هو صراع عربي–صهيوني، وليس فقط صراعاً فلسطينياً–صهيونياً. وهذه أوّل مرّة تخوض فلسطين معركة وتكون هناك جبهات مساندة لها من الخارج.

–كان دائماً الحديث عن المقدّرات الاستراتيجية للأعداء؛ كما للضغط الاقتصادي دور رئيسي في الصراع. لكن هذه أوّل مرّة يُمارَس هذا الضغط على الإسرائيلي. وهذا سلاح مهم جداً في سياق غير سياق الحرب العسكرية.

–المسألة الأخيرة أن اليمن لم تتراجع عن قراراتها رغم تحالفات أميركا ضدّها؛ وهذا يعني أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم، وأن هناك من يستطيع الوقوف إلى جانبهم.

–إن كان اليمن يستطيع الوقوف إلى جانب غزة، فهذا يعني أن الكثير من الدول يمكن أن تتدخل لصالحنا أيضاً.

الأستاذ حسين أيوب (صحفي وكاتب لبناني):

لستُ خبيراً في شؤون اليمن، ولكن لديّ ملاحظات عامة:

–اليمن، كنظام أو كدولة، فيه قوى صاعدة، وأخرى منكفئة، وأخرى بين بين. إذاً، أن تقف هذه الدولة في وجه أميركا ليس بالأمر السهل؛ ولا أعرف إن كان اليمنيون قد حدّدوا تداعيات حركتهم لإسناد فلسطين على المشهد الدولي.

–بالنسبة لإدارة الصراع مع «إسرائيل»، المفارقة أنه حيث هناك دول أو لا دول، يوجد من يستطيع تحدّي «إسرائيل». وكلّ قواعد الصراع مع العدو، وحتى الجبهة اللبنانية كجبهة مساندة، لم تعد، إزاء المشهد اليمني، بالأمر الكبير.

–فيما يخص اليمن: اليمنيّون، من حيث يدرون أو لا يدرون، بات الموضوع الداخلي مضموناً عندهم. فعندما يرى محمد بن سلمان أن اليمنيين يقارعون القوى الكبرى سيحسب حسابات كثيرة لهم.

الأستاذ حسن قبلان (حركة أمل):

– بداية سأتكلّم عن تصويب المصطلحات. هناك قوّة سياسية جديدة في اليمن. لكن لا يمكن أن ننسى أن الممرّات البحرية هناك كانت دائماً تحت سطوة الآلة العسكرية الأميركية. وإقفال هذه الممرّات كان بسبب حرب67.

–القضية الغزاويّة باتت قضية عالمية، مع التأكيد على الموقع الاستراتيجي للمنطقة؛ فكلّ الشرايين الحيوية للعالم تمرّ من هنا. وهذا سلاح يجب الانتباه له في ظل ما تعانيه قناة بنما من جفاف. إذاً البحر الأحمر اليوم هو معبر حيوي جداً.

–الموقف الصيني في مجلس الأمن حول اليمن يجعلنا نفكّر من جديد بأن الرهان الدائم على الصين أو غيرها لا يُجدي نفعاً؛ ونحن لم نلمس أي موقف صيني واضح طيلة المرحلة الماضية.

–يجب علينا قراءة المواقف الدولية بدقّة، ومسار تطوّر الأوضاع في فلسطين والمنطقة، حتى تكون لدينا رؤية شاملة للاستمرار في المواجهة.

الدكتور عباس إسماعيل (خبير في الشؤون الإسرائيلية):

السلام عليكم جميعاً. سأحاول تقديم المقاربة الإسرائيلية للموضوع اليمني. لا شك أن الدور أو التدخّل اليمني في المعركة قد كلّف «إسرائيل» خسائر مهمة، ووضع الإسرائيلي أمام معضلة أساسية حول كيفيّة التعامل مع العامل اليمني المستجد، خاصة أن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، وفي السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، بعد الظهر، كان قد حدّد أهدافه من الحرب على غزة بما سمّاه التطهير، ومنع توسيع الجبهات؛ فكان افتتاح جبهة اليمن مفاجأة لقادة الكيان.

المرحلة الأولى في التدخل اليمني تمثّلت في القصف الصاروخي؛ والمرحلة الثانية تمثّلت في الحصار المفروض على «إسرائيل»، حيث بات البحر الأحمر مُحاصراً.

في المرحلة الأولى، اعتمد الجيش الإسرائيلي استراتيجية الاحتواء، انطلاقاً من قدرته المادية على إسقاط الصواريخ عبر المنظومات الموجودة لديه، أو لدى بعض الدول العربية؛ و لم يُسجّل دخول صواريخ أو مسيّرات إلى الكيان باستثناء حالة واحدة في إيلات.

تجاهل الإسرائيلي هذا الموضوع، وتم احتواءه بعدم المبادرة للرد، وذلك يحول دون تبعات أكبر، مثل اشتعال إقليمي يُحرج أميركا وحلفاءها. ومع ذلك، في هذه المرحلة لم نسمع أي خطاب إسرائيلي فيما يخص اليمن.

القلق الإسرائيلي في المرحلة الثانية، أي في مرحلة الحصار المفروض على حركة الملاحة باتجاه «إسرائيل»؛ فكان خيار التدويل هو الأفضل بالنسبة لإسرائيل.

لقد حصل ما كانت تخشاه أميركا من حصار. ثم حصل ما كانت تتمناه «إسرائيل» من تدويل للموضوع اليمني. والاستهداف اليمني لإسرائيل كانت له مفاعيل ردعية على صورة «إسرائيل» غير المفاعيل الاقتصادية. فإسرائيل إلى الآن لم تتجرّأ على تنفيذ أي ردٍ على اليمن؛ والإسرائيلي يُفضّل خيار التدويل على أي خيار آخر؛ وهذا له علاقة بالبعد الجغرافي بين فلسطين واليمن. والموضوع الثاني هو حول الخيارات التي تستطيع «إسرائيل» أن تعتمدها تجاه اليمن؛ فاليمن جُرّب فيها كل شيء خلال سبع سنوات من الحرب.

في مسألة التدويل، كانت «إسرائيل» تُراهن على أنها قد تذهب إلى تحصيل الجدوى من دون كلفة.

إذاً، على المستوى الدولي، التهديد اليمني كان له التأثير الأكبر؛ ولكن فيما يخص «إسرائيل»، الجبهة الشمالية مع حزب الله هي المؤثّر الأكبر.

الدكتور جمال واكيم (أستاذ جامعي–لبنان):

سأتكلّم أولّاً عن البعد الجيوسياسي، وما هو المقدّر من الضربات الأميركية بالنسبة لليمن، بمعزلٍ عن ميزان القوى بين الطرفين. اليمنيون لا يملكون قدرات جويّة أو إمكانية استهداف بوارج أميركية. ولكن بمجرّد أن بدأت الضربات الأميركية –البريطانية، تحوّلت المنطقة إلى منطقة حرب.

اليمن هي سلسلة جبال تطل على المضيق الضيّق: باب المندب، والذي يبلغ عرضه 30 كيلومتر. واليمن مرتبط تاريخياً بإدارة البحر الأحمر؛ والأخطر هو عملية الربط بين الطريق الهندي وأوروبا؛ ولكن هذا الطريق جيوسياسي أكثر منه ما يخص النجاعة الاقتصادية. فهو يفرض العامود الفقري للمنطقة بحيث تؤدّي «إسرائيل» دور القطب، وتقيم شراكة مع دول عربية لم يكن لها دور ريادي في المنطقة من قبل. فالأردن مثلًا كانت عبارة عن منطقة عازلة للكيان الصهيوني، والمملكة العربية السعودية لم يكن لها دور؛ فيما الإمارات كان اسمها برّ عُمان.

كان الغربيون (وأدواتهم) يريدون إقامة خط تجاري جديد، مع تحويل «إسرائيل» إلى قطب أو محور وتهميش الدول العربية والإسلامية؛ وأيضاً ضرب خط الربط البريّ الذي أطلِق بين العراق وإيران، وكان من المفترض أن يمتد إلى سوريا ضمن مشروع مبادرة الحزام والطريق.

البعض يقول إنّ «إسرائيل» استفادت ممّا قامت به اليمن، فباتت الإمارات تمرّر البضائع عبر البر باتجاه «إسرائيل»؛ ولكن بأي ثمن؟ هذا الخط ينقصه الكثير من العمل، لأنه موجود

منذ أيام العثمانيين؛ وهناك مخاطر النقل والتحميل، ثم التفريغ في الفجيرة وإعادة التحميل في طائرات.

ما يُميّز اليمنيين أن النخب الحاكمة عندهم غير مرتبطة بشبكة مصالح دولية كما يحدث في مصر. ولذا، اليمنيّون أقدر على إدارة البعد الجيوستراتيجي. قد يكون هناك مستفيدون من شركات النقل والتأمين الأميركية؛ ولكن في نفس الوقت، عملية النقل من قناة السويس إلى منطقة الشرق الأوسط عبر مضيق جبل طارق؛ وهذا الطريق الأقصر للتجارة القادمة من شرق آسيا، وهناك مُضاعفة لكلفة نقل الحاويات وكلفة التأمين، لأن المنطقة باتت ساحة حرب؛ واليمنيون يستطيعون أن يقطعوا خط نقل النفط، لأن 25% منه يمر عبر مضيق باب المندب وخطوط الانترنت.

وفي المحصّلة، فإن المتضرّر الأكبر ممّا يجري هي أوروبا. ولذا أعلن قادة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا أنهم لن يشاركوا في التحالف الأميركي ضد اليمن؛ وحتى السعودية خافت من ردّة الفعل اليمنية. وعليه، فقد شاركت البحرين فقط في هذا التحالف.

كما يدفع ما يحصل في البحر الأحمر وباب المندب عملية التضخم في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وهنا نضع علامة استفهام: من المستفيد فعلاً من هذا الوضع؟ جو بايدن أو الإدارة الأميركية؟

هناك منطقة كان من المفترض أن تكون آمنة، ولكنها لم تعد كذلك. فقد عطّل القصف اليمني مرفأ إيلات بنسبة عالية، في حين أن الحياة الاقتصادية في الشمال الصهيوني معطّلة. وفي نفس الوقت، باتت كلفة تحميل البضائع للكيان عالية، فيما الإماراتيون، وأيضاً السعوديون والأردنيون، يستفيدون من موضوع الترانزيت. والأميركي هو من يتولّى الدفاع عن الكيان الصهيوني بشكلٍ مباشر.

الدكتور علي مراد (باحث لبناني في شؤون الخليج واليمن):

نلاحظ أن الجبهة اليمنية ضد «إسرائيل» وأميركا تأخذ مجالاً كبيراً، وذلك بحكم الجغرافيا والموقع الحيوي لليمن، حسبما تفضّل به الأساتذة بالحديث عن أهمية البحار

والمضائق ذات البعد الجيوستراتيجي. ولذا، اعتبرت أميركا أنها مضطرّة للتدخّل كي لا تُصاب هيبتها الدولية بالوهن.

وهناك نقطة مرتبطة بالولايات المتحدة بشكل مباشر، ومحاولة ثَنْي اليمنيين عمّا يقومون به. الأميركيون حاولوا أن يقوموا باستراتيجية الهادئ –الهندي، وأعلنوا عن سلسلة من الخطط لشق قنوات من شرق إلى غرب أفريقيا. ويعتبر الأميركيون أن هناك اعتماداً على حلفاء من خارج المنطقة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، مع دور وظيفي أعطِي لكيان العدو منذ ثلاث سنوات في هذا الإطار.

اليوم، حجم التجارة في منطقة شرق آسيا المحيطة بالجوار الصيني والكيان الصهيوني، ارتفع. وهناك عقود واتفاقات ذات طابع أمني؛ وكل هذا يدخل في خدمة الاستراتيجية الأميركية في منطقة شرق آسيا، فيما التجارة البحرية لها دور أساسي. وما يقوم به اليمنيون يصيب هذا الأمر في الصميم. لذا تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرّة لثنْي اليمنيين عمّا يقومون به.

طبعاً، هناك العديد من النقاط بالنسبة للموقف الدولي، حيث الكثيرون قالوا إن الصين وروسيا لديهما تجارات كبرى، ومنها ما يمر عبر البحر. ويؤخَذ على الصين وروسيا أنهما لم تتحرّكا. الصين تستعمل مضيق بنما؛ وهذا يمكن أن يضع قيوداً على الروس. لذا لا تستطيع روسيا والصين دعم اليمن بشكل مباشر؛ لكنهما في الوقت عينه تقولا إنه لا يحق لواشنطن أن تقصف اليمن.

هناك حركة نشطة للأسطول الصيني في البحر الأحمر، من جزيرة سقطرى إلى القرن الأفريقي إلى مضيق باب المندب، مقابل رصد للأسطول الصيني. وهناك مواقع متخصصة درست المسافة التي اقتربت فيها البوارج الصينية من حاملات الطائرات الأميركية، واستنتجت أن الصينيين يحاولون دراسة النظام الدفاعي في حاملات الطائرات هذه، ما يدل على أن الصين تحاول الاستفادة ممّا يحصل في البحر الأحمر.

وعليه، أعتقد أن الصينيين والروس ليسوا بعيدين عمّا يحصل في المنطقة. وعلى المدى

البعيد، يهم الصين وروسيا أن تتورّط أميركا في صراع إقليمي يُشوّش الخطط التي تضعها في مواجهتهما.

الدكتور حسام مطر (أستاذ جامعي–لبنان):

اليمن الآن تضرب الكيان الإسرائيلي بشكل مباشر. وبات إدخال اليمن في الحسابات الإسرائيلية يتجاوز القضية الفلسطينية. فالإسرائيلي يقول إنّ الذهاب إلى حرب مع إيران أو حزب الله أو سوريا سيُدخل اليمن في الموضوع بشكل مباشر.

وهناك الضغط على الأميركي من خلال الضغط على الاقتصاد الدولي، ورفع بيئة المخاطر، في ظلّ التدهور المتصاعد في المنطقة. اليمن من جهته يؤكّد على هويّة محور المقاومة، وأن له دور متكامل فيه، وهو جزء من الحسابات الإقليمية.

وهذا الدور اليمني له عدّة إيجابيات. فالأميركي والإسرائيلي سيُدخلان في حساباتهما توازن القوى الإقليمي الجديد، حيث بات لليمن دور استراتيجي واقتصادي؛ وهناك استثمار للمحور في القدرات البحرية في باب المندب وهرمز. وبهذا، فإن الاقتصاد العالمي صار ممسوكاً.

أما عن الفُرص التي فرضها الدور اليمني، فأبرزها: أولاً، أكّد المحور على قدرته المتكاملة على مساندة بعضه البعض. ثانياً، تأثير المحور بات أوضح. ثالثاً، تأثير اليمن على التوازنات الخارجية في تزايد؛ فعند الحديث عن أمن الخليج لم يعد أحد يستطيع أن يقول لليمن أن يجلس جانباً. رابعاً، اندمج اليمن في الصراع العربي–الإسرائيلي، حتى بات طرفاً أصيلاً في هذا الصراع. خامساً، بات اليمن ضمن النطاق الأمني الاستراتيجي للبحر الأحمر. سادساً، وزن اليمن في المجال العربي بات أوزن؛ واليمنيون باتوا مُقدّرين أكثر من أي وقت؛ وكذلك، بعض الدول الأجنبية تبدو منزعجة علناً من اليمن؛ ولكن الصيني يستطيع أن يقول إن العلاقة مع اليمن مهمة له حتى لو انزعج السعوديون منها.

بالنسبة للمخاطر: أولاً، عندما ترتفع قيمة اليمن، يصبح عند الأميركيين من الأولويات.

إذا فشل الأميركيون في احتواء ما يقوم به اليمنيون، فإنهم سيقومون بإعداد استراتيجية متكاملة لتغيير الواقع داخل اليمن. سيتم وضع الموارد والاستراتيجية التي لها علاقة بالتوازنات الداخلية؛ وسيحاول الأميركي إقامة شراكة داخل اليمن لإحداث تغيير في الداخل؛ وقد يكون من ضمن الخطط الأميركية تنشيط الحرب الأهلية.

أما الخطر الثاني، فيكمن في أن الإسرائيليين سيُكرّسون الموارد الكثيرة لليمن، من قوات عسكرية وقدرات استراتيجية؛ وبالتالي هم سيحاولون التأثير بقوّة على الساحة اليمنية، بواسطة الاغتيالات وغيرها.

ثالثاً، في اليمن هناك مصالح روسية وهندية وغيرها؛ ويجب أن دائماً أن نضيء على هذا الموضوع كي لا تتم الإضاءة على «أنصار الله» على أنهم مُخرّبون. فقد يُشجّع هذا الواقع الدول على الاندماج في الأمن البحري الأميركي، مثل دول الخليج وغيرها؛ ولو أن الحدث الحالي أصاب الادّعاءات الأميركية حول موضوع الأمن البحري.

وكذلك، يجب التفكير في كميّة المرونة عند «أنصار الله» لتحمّل الضربات الأميركية، خاصة أن هذه الضربات مختلفة عن الضربات الإسرائيلية. وفي حال سقط للأميركيين قتلى أو خسائر معيّنة، من الممكن أن تكون تداعيات هذا الحدث كبيرة.

من جهتنا، يجب علينا أن نسعى دائماً لإيجاد مشروعية للعمل في اليمن. أما الإسرائيلي، فهو سيهتم بالأمن البحري كثيراً، وقد يزيد من الاستثمارات في البحر ليفعّل الملاحة. كما سيهتم بأمن المرافئ في الشرق الأوسط من أجل التحضير لأي صراعات مستقبلية.

قراءة في كتاب

الجيش الإسرائيلي والتغيّرات المجتمعيّة: أزمات الحاضر وتحدّيات المستقبل

إعداد: مهدي عباس إسماعيل*

استكمالًا لمُستلزمات دورة «إعداد باحث سياسي»، التي أقامها مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية (في آب/ أيلول 2023)، تم إعداد هذا البحث بعنوان «قراءة في كتاب»، وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: إستقراء هيئة الكتاب:

-**عنوان الكتاب**: الجيش الإسرائيلي والتغيّرات المجتمعيّة: أزمات الحاضر وتحدّيات المستقبل.

-**اسم المؤلّفين**: د. عبّاس إسماعيل، هاني فحص.

-**الناشر**: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

-**مكان النشر**: بيروت (بئر حسن – قرب السفارة الكويتية – بناية يونس – الطابق الأول).

-**تاريخ النشر**: 2023

-**طبعة الكتاب**: الطبعة الأولى.

-**عدد صفحات الكتاب**: 115 صفحة.

-**حجم الكتاب**: القطع الصغير.

* باحث لبناني.

الخطوة الثانية: في المضمون:

أ - الناحية الشكلية:

ثبت المحتويات

مقدّمة

أوّلاً: التغيير الاجتماعي في «إسرائيل» وتأثيره على الجيش الإسرائيلي

ثانياً: أزمة تشكيل الاحتياط

ثالثاً: الجيش الإسرائيلي 2021: فجوات داخليّة مُقلِقة واتجاهات مستقبليّة سلبيّة.

رابعاً: الجيش الإسرائيلي 2022: ظواهر تتكرّس و فجوات تتّسع.

خامساً: الجيش الإسرائيلي 2023: خشية على وحدة الجيش.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

ب-الناحية المفاهيمية:

القضية المركزية التي يتناولها الكتاب هي واقع الجيش الإسرائيلي من داخله، و في بيئته، من النواحي القِيمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية وغيرها، أمام الأحداث والتأثيرات المتبادلة التي عصفت بينه وبين بيئته السياسية والاجتماعية، دون التطرّق إلى التحديات الأمنية الخارجية لكيان الاحتلال.

تتّسم هذه القضية بطابع إنساني وتخصّ أمّة كاملة، وهي أشدّ حداثة، إذ إنها تُغطّي بالتفاصيل التحوّلات في العامين 2021 و 2022؛ إضافة إلى النصف الأوّل من عام 2023. فهي في موضع النقاش والتوقعات نحو المستقبل، وذات راهنيّة لمواجهة الكيان الغاصب، وأساسية إثر آخر التطورات حول عملية «طوفان الأقصى» التاريخية وتداعياتها المختلفة على غزّة، وربما المنطقة بأكملها. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي بشكل أساسي، مع تداخلات قليلة للمنهج التاريخي.

الإشكالية المطروحة تكمن في شرخ العلاقة بين المجتمع الإسرائيلي والجيش، والتي باتت مُتحوّلةً من ثقة وطيدة ورؤية الجيش كنقطة إجتماع وتوحّد كونه «جيش الشعب»، إلى ثقة متآكلة باستمرار، ليُصبح الجيش «كيس ملاكمة»، كما عَبّر مؤلّفا الكتاب لاحقاً، وإلى هدف يتلقّى السهام من كلّ حدْب و صوْب، وتُوجّه إليه كلّ أنواع الانتقادات، وذلك إزاء المتغيّرات والأحداث المُعالجة أدناه :

أوّلاً: التغيير الاجتماعي في «إسرائيل» و تأثيره على الجيش الإسرائيلي:

يشير مؤلّفا الكتاب إلى أن التغييرات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة تؤثّر بشكل حتمي على المتجنّدين في الجيش والموظّفين؛ وأهمها:

1- تفكّك القِيم المشتركة؛ فقد تَحوّل المجتمع الإسرائيلي من غالبيّة وأقليّة واضحتين، إلى مجتمع يتألّف من أربع «قبائل» رئيسية: علمانيون، متديّنون – قوميون، حريديم، وعرب. وعلى ذلك، فإنّ قِيم «جيش الشعب» ستتفاوت بين أفراده، وتؤثّر على قضاياه، حيث يتحوّل الجيش إلى ميدان للصراع تتواجه فيه القوى الاجتماعية المختلفة.

2- إن الخسائر البشرية التي نجمت عن آخر معارك «إسرائيل» في القرن ال21، مثل «حرب لبنان الثانية» عام 2006، وعدوان "الجرف الصلب" على غزة عام 2014، ضربت حالة الرضى عن الجاهزية لاستخدام القوات البريّة، مما أثّر على الحافزية والانضباط لمن يخدمون في هذا الذراع.

3- إن تدخّل الأهل وشبكات التواصل الإجتماعي بشكل مباشر مع الجيش، إن كان اعتراضاً على بعض الممارسات، أو اطّلاعاً على بعض المعلومات والأحداث التي تجري داخله، تؤثّر على الجيش وقادته.

4- إن منظومة التفكير عند الجيل الشاب الجديد، التي تسوده أفكار ك YOLO («أنت تعيش مرة واحدة فقط»)، ومحاولته لتنظيم وقت "الحياة والعمل"، تتعارض ويصعب الحفاظ عليها أمام متطلبات الجيش والتضحيات الآتية معه.

5– تطوّر الاقتصاد الإسرائيلي وتشكيله تحدّياً للخدمة الإلزامية، لما تُعطيه الشركات الناشئة من رواتب سخيّة تُغني عن البدل الاقتصادي الذي قد يُغطّيه الجيش.

6– إن نسبة المُتجنّدين في الخدمة الإلزامية، رجالًا ونساءً، تنخفض باستمرار، وبعدد أكبر كلّ سنة، وفق الإحصائيات، لشتّى الأسباب، وكثير منها بحجّة «عقيدته مهنته»، أو الأمراض النفسية، تهرّباً من الخدمة.

7– إن تقلّص نسبة المتجنّدين يُفقد الميزة النوعية التي كانت لِتوصل بأصحابها إلى وظائف في طبقة الضبّاط أو خدمة بعيدة المدى لو تَجنّدوا.

ثانياً: أزمة تشكيل الاحتياط

بحسب الكتاب، يحظى جيش الاحتياط بأهمية كبيرة في الجيش بشكل خاص، وللأمن القومي بشكل عام، وحسب النهج في النظرية العسكرية «الجيش النظامي سوف يصد وجيش الاحتياط سوف يحسم». ومع ذلك، فإن العديد من التحوّلات التي حصلت في الثمانينات والتسعينات في القرن الماضي، أدّت إلى تقليص عدد المُنتسبين في جيش الاحتياط؛ وفيما بعد، انخفضت الكفاءة العملياتية للجيش. وفي الدائرة المُغلقة التي عَرَضها الكتاب في الصفحة 25، إشارة إلى كيفية استنزاف أهليّة الاحتياط ومكانته. كلّ هذا نَجَم عنه انخفاض الحافزيّة والفعاليّة لدى الاحتياط، في ظل مشاكل وتساؤلات أخرى حول ضرورة استمراره ودوره الرابط بين الجيش الإسرائيلي وبين الشعب.

ثالثاً: الجيش الإسرائيلي 2021: فجوات داخليّة مُقلِقة واتجاهات مستقبليّة سلبيّة:

يُركّز الكتاب في هذا المحور حول المشاكل المتنوّعة التي أصابت الجيش إثر البصمات السلبية التي تركها عام 2021:

1– تزايد مَيْل المجتمع الإسرائيلي إلى فكرة جيش مُحترف، حيث تكون الخدمة بالتطوّع

لقاء أجر، كسائر الدول في الخارج، بدل الخدمة الإلزامية القائمة حالياً.

2– استمرار تآكل الثقة بين الجيش والجمهور بشكل عام، نظراً لفشل الجيش في معالجة بعض الأزمات، والردّ على القضايا التي تُضيء عليها مواقع التواصل الاجتماعي؛ فضلاً عن تفاوت النظرة بين الصورة التي يُقدّمها الجيش عن نفسه، والصورة التي يراه فيها المجتمع.

3– أزمة القوى البشرية، المتمثّلة كمّاً بانخفاض عدد المُنتسبين إلى الجيش سنويّاً، ونوعًا بعدم توازن التوزيع بين مجالي التكنولوجيا المتطوّرة «الهاي تيك» والصفوف القتالية البريّة، مع مَيْل كبير لصالح «الهاي تيك».

4– تفاقم مشكلة الغذاء من حيث النوعيّة والجودة، بحيث أن عدداً كبيراً لا يُستهان به من الجنود يُفضّلون البقاء والنوم من دون طعام على تناول ما يُقدّمه لهم الجيش.

5– أزمة المواصلات، المتمثّلة بصعوبة تنقّل الجنود والضبّاط من منازلهم إلى مراكز عملهم؛ فضلاً عن الاكتظاظ غير المحمول في الحافلات من جهة، وظاهرة الخشية من المرور في مناطق غالبية عربية، خصوصاً بعد معركة «سيف القدس» في أيار 2021 من جهة أخرى، الأمر الذي يُشكّل خطراً مستقبلياً في حال الطوارئ نظراً لمحدودية طرق العبور، ما قد يُعرّض الجنود للاستهداف.

6– أزمة تشكيل الاحتياط، من نقصٍ بالعتاد ومستوىً عملي.

7– سجال الرواتب المُرتبطة بالتدرّج الطبقي، وعدم القدرة على تأمين احتياجات بعض الجنود، ما يُحبِط معنوياتهم؛ وقد يؤدّي الأمر إلى غَلَيان اجتماعي يُعرّض الجيش لانتقاد سياسي مشحون.

8– أزمة في الثقافة التنظيمية التي تؤدّي لمشاكل عدة، كغياب قادة الكتائب والسرايا، سوء إدارة التدريبات، وعدم تحمّل المسؤولية، وتمنّع بعض الجنود والقادة الصغار عن إبراز رأيهم خوفاً من فقدان الترقية.

رابعاً: الجيش الإسرائيلي 2022: ظواهر تتكرّس وفجوات تتّسع:

يُتابع الكتاب، في سياق قراءة التطوّرات والظواهر التي خلّفها عام 2021، استمرارها وظهور أخرى في 2022، وأهمها عودة بنيامين نتنياهو إلى السلطة، والذي بدوره جاء بقضايا إضافية لتدخل في ساحة نزاع الجيش الإسرائيلي ودوره الاجتماعي:

1– سجال «جيش الشعب أم جيش نصف الشعب»، الذي أظهر تفاقم مشكلة الطبقية في التجنيد؛ فضلاً عن ازدياد التأييد لفكرة الجيش المهني، وسط ارتفاع أعداد الحريديم الذين لا يخدمون في الجيش وانخفاض حافزيّة الخدمة لدى الباقين.

2– انخراط الجيش في الأزمات السياسية، وأشهرها حادثة الخليل، الأمر الذي يُهدّد بشدّة صورة الجيش كالملتقى والجامع بين جميع الإسرائيليين، على اختلاف مواقفهم وانتماءاتهم الحزبية.

3– إعادة فتح نقاش ازدواجية الولاء بين قائد الجيش والحاخام، بعد رسالة الحاخام يعقوب ميدان فيما يخص تعامل الجنود المتديّنين بشكل مباشر مع النساء، ودعوته لرفض الخدمة في سلاح المُدرّعات، ما أثار ضجّة واسعة، وأعاد إشكال التفاوت في وجهات النظر، والذي يصعب حلّه وتجاوزه.

4– أزمة الطبقيّة في الجيش، حيث تتكوّن معظم عناصر الصفوف البريّة المُقاتلة من ذوي الخلفيات المتوسطة مادّياً ومن الضواحي، ما ينجم عنه سقوط قتلى منهم بنسب كبيرة جداً مقارنة بذوي مهارات التكنولوجيا المتطورة، والتي يُهيمن عليها ذوو الخلفيات الأكثر ثراءً ماديّاً، رغم محاولة الجيش للتصدي لهذه التّهم والانتقادات.

5– أزمة القوى البشرية من ناحية الكم، كما يُظهر الجدولان صفحة 73 من انخفاض أعداد التجنيد، ومن ناحية النوع، حيث إن مستوى القوى البشرية في حالة تدهور مستمر خلافاً للصورة «المعيارية جدّا» التي يَعْرضها الجيش عن نفسه.

6– أزمات جيش الاحتياط من انخفاض بالعدد والكفاءة، إلى الشك بقدرة جهوزيّته للمشاركة في حربٍ مستقبلاً.

7– مشاكل ذراع البر المتمثّلة بتباين واضح بين الأفكار والتطلّعات وبين الواقع الأدنى منها، وتراجع مستوى المُدرّعات وأهليّتها للاستعمال في المعارك، وغياب الثقافة التنظيمية، من رقابة وإدارة ومتابعة في صفوفها.

8– أزمة سرقة القواعد العسكرية والأسلحة، المُقلقة والمُتزايدة، والتي قد تنتهي بين أيدي عصابات في «إسرائيل»، أو مجموعات فلسطينية في الضفة الغربية.

9– تفاقُم أزمة الغذاء في الجيش وتسبّبها بأمراض متنوّعة للجنود بسبب إهمال من طاقم الطبخ.

خامساً: الجيش الإسرائيلي 2023: خشية على وحدة الجيش :

يتطرّق الكتاب في المحور الأخير إلى الأزمات المُهدّدة لتماسك الجيش الإسرائيلي من الداخل، في العام 2023، كون القضايا السياسية والاجتماعية قد تسلّلت وراء أسيجته، ومباشرة وسط قادته وجنوده، حيث إن العامل الموحّد بالأصل عند المجتمع الإسرائيلي يشهد تفكّكاً قد ينمو أكثر مع الوقت، ليُشكّل تهديداً لوجود كيان «إسرائيل» برمّته. وأبرز تلك الأزمات:

1– تخوّف واسع ومُجمع عليه من قِبل الخبراء والمسؤولين حول تهديد تماسك الجيش وحافزيّة الخدمة القتالية عند تشكيلي النظامي والاحتياطي، في حين أن كل الاحتجاجات والمظاهرات القائمة من قِبل أعضائه المُفرّقة بينهم.

2– تسلّم رؤساء أحزاب يمينية لحقائب وزارية ذات صلاحيات عسكرية، يضع وحدة قيادة الجيش أمام التحدّي مجدّداً، إذ إن جيش «نصف الشعب» بات يقترب، ويأتي معه انقسام الجنود بين كتل متخاصمة.

3– أزمة الاحتياط التي صارت أشدّ مع عودة بنيامين نتنياهو، من ناحية تراجع الحافزيّة بشكل عام، والاتجاه السلبي المتواصل في نسب الالتحاق بالخدمة الاحتياطية بشكل خاص، لا سيّما على مستوى التدريبات والخدمة العملانيّة.

4– أزمة تجنيد الحريديم، التي أخذت أشكالاً وقرارات عدّة منذ نشوء الكيان الصهيوني، مع بقاء الصراع بين تطبيق مبدأ المساواة بين جميع الفئات دافعاً لتجنيد الحريديم، وبين أهمية التفرّغ للدراسة الدينية بحجّة الحفاظ على يهودية «إسرائيل» بمواجهة إلزاميّة التجنيد.

5– معاناة جهاز الطبّ النفسي في الجيش إثر مشاكل عديدة، كالضغط الاستثنائي والطوابير الطويلة، فيما تسلك حالات الانتحار في صفوف الجيش اتجاهاً تصاعدياً متواصلاً.

وخُتِم الكتاب بذكر جزء من خطاب أوّل رئيس حكومة في «إسرائيل»، ديفيد بن غوريون، الذي شدّد على دور الجيش الإسرائيلي على الصعيد الاجتماعي، وعلى كونه الكرسي المُوحّد الذي يجمع كلّ الإسرائيليين بصفته «جيش الشعب»، لينتقل إلى الوضع الحالي، حيث إن كلّ مجريات الأحداث وتداعياتها على الجيش حوّلته من «بوتقة الصهر» إلى عنوان للانقسام بين الإسرائيليين، في ظل السجال الحاد حول الدور والوظيفة، وحول المستقبل والهويّة؛ الأمر الذي له تأثيرات كبيرة على قدرة الجيش العسكرية، لا سيّما في ظل التحوّل الكبير في موازين القوى العسكرية والإستراتيجية لصالح محور المقاومة على الجبهات المتعددة.

الخطوة الثالثة: المنهج:

اعتمد الكتاب بشكل أساسي المنهج الوصفي، من خلال عرض الوقائع التي جرت في «إسرائيل» بصورتها الحقيقية، وإتباعها بتحذيرات وتوقّعات الخبراء والمسؤولين الإسرائيليين حول الوضع الرّاهن وتبعاته المستقبلية. أما المنهج التاريخي، فقد ظهر بشكل محدود ليخدم دور التعريف بالعقدة الأساسية حول أصل مبادئ الجيش الإسرائيلي والغاية منه.

الخطوة الرابعة: الإبلاغية:

تمكّن الكاتبان من إيصال الأفكار إلى المُتلقّي بسهولة وشفافيّة واضحة، مع شرح أي مصطلحات أو عبارات لها معنى مهم في سياق المضمون، وقد يجْهلها القارئ.

إن المكتوب من دون شكّ يُفاجئ ويصدم من هو خارج المتابعة الدقيقة لداخل الكيان الصهيوني؛ بل ويُحطّم الواقع الوهمي الملعوب به من قِبل وسائل التواصل ودول العالم حول حقيقة «إسرائيل» المُغطّى عليها؛ أيّ استقرارها المُتزعزع على الصعيد العسكري والاجتماعي والأمني، خصوصاً في ظل آخر التطورات في المنطقة.

تمكّن الكاتبان من توظيف الشواهد والاقتباسات في كل زاوية ممكنة، من حيث الاستدلال بها لتثبيت النقاط وفرضها واقعاً لا يمكن التشكيك به.

كان العرْض في أشدّ الموضوعية بعيداً عن الأماني والأفكار الشخصية؛ وهو مليئ بشهادات من كلام العدو نفسه ومعلوماته وبياناته واعترافاته الفائضة.

الخطوة الخامسة: الأسلوب:

اعتمد الكتاب الأسلوب المباشر الحقيقي في إيصال المعلومات. فقد استخدم المُفردات بحَرفيّتها ليوصل الفكرة واضحة ومُطابقة للواقع. أما الجمل المجازيّة و التشبيهيّة، فقد وردت بوتيرة قليلة جداً، وفي سياق مصطلحاتٍ وضحّت وأكّدت جزماً الرسالة المُقدّمة.

الخطوة السادسة: فوائد الكتاب:

-**جدّة الموضوع**: يتّسم الموضوع بالحداثة، كونه يتحدّث عن تحوّلات برزت في العقود السابقة، خصوصاً ما بين 2010–2020، وهو غطّاها بتفاصيلها الدقيقة، حين تطوّرت أكثر حتى أصبحت لاعباً أساسياً في الساحة، وذات تأثير مباشر وأقوى من قبل، انطلاقاً من عامي 2021 و 2022، وصولاً إلى النصف الأوّل من عام 2023.

-**غنى الموضوع**: يفيض الموضوع بالدّلالات حول واقع الكيان الصهيوني المتأزّم، ويُلقي عن كثب نظرة داخلية تُساعد في رسم اتجاه مستقبلي لكيان الاحتلال، بكافّة جوانبه الداخليّة والخارجيّة.

-**راهنيّة الموضوع**: يحمل الموضوع راهنيّة كبرى، من جانب مبدئي، كون الصراع مع العدو بكافّة أشكاله لا يزال قائماً حتى زواله، ومن جانب أساسي يومي إثر آخر التطورات

في المنطقة بعد عملية «طوفان الأقصى» وتداعياتها المستقبلية على القضية الفلسطينية والمنطقة، وأي تطورات أخرى قد تطرأ في السنوات القادمة.

–**مقاربته للقضايا الخلافية:** قدّم الكتاب وجهات نظر متعددة ومواقف مختلفة بين أطراف المجتمع والكيان، سواء بتغطية الخلافات بين فئات المجتمع الإسرائيلي عموماً والجيش، أو بين أطراف الجيش والقوى السياسية المؤثّرة، خصوصاً في قضية الحريديم، وما يتعلق بتوسّع نفوذ وصلاحيات رؤساء أحزاب اليمين المتطرّف داخل الجيش.

–**التعمّق بالمصطلحات والمفاهيم:** لم يُكرّس الكتاب وقتاً فوق الحاجة في الحديث عن المصطلحات والمفاهيم، بل أعطاها حقّاً مُنصفاً فيما يخدم قضيّته الأساسية، مع التعريف اللازم لفهم الأحداث والمعطيات، كـ«جيش الشعب»، و«بوتقة الصهر»، وغيرها.

–**القدرة على فتح آفاق معرفيّة جديدة:** إن طبيعة المعطيات الصادمة والمُفاجئة في الكتاب تفرض فتح آفاق معرفية جديدة حول حقيقة الكيان، وما يمرّ به من مشاكله الخاصة، وصولاً إلى التطلّعات المستقبلية للتحدّيات الآتية، والتي على الكيان مواجهتها والانتصار عليها، بغضّ النظر عن الظروف الصعبة التي تفرض نفسها عليه، كمحور المقاومة في المنطقة.

الخطوة السابعة: عيوب الكتاب:

لعلّ العيب الوحيد الذي تسلّل إلى الكتاب هو تكرار بعض الإحصاءات في أكثر من محور بُغية إيصال فكرة هادفة؛ إلّا أنها ربما تسبّبت في ملل خلال عرْض نفس الأرقام لفكرة تمّ توضيحها وبرهنتها مسبقاً بنفس المصدر، كأزمة جيش الاحتياط والخدمة الإلزامية فيما يخص الإحصائيات التي تُبيّن إنخفاض أعداد المُنتسبين إليها سنوياً.

الخطوة الثامنة: قائمة المصادر و المراجع: الشهود:

تتميّز قائمة المراجع والمصادر بجِدّتها، حيث إن أقدمها نُشِر في العام 2021، وأحدثها في العام 2023.

تتّصف القائمة بثراء فكري مضموني، كونها تحتوي على مراجع سياسية، وعسكرية، وأكاديمية، لها مصداقية على صعيد «إسرائيل» عموماً.

لا شكّ بأن قائمة المصادر تنبع من جهات متعدّدة، وذات دلالات قويّة، تؤكّد على خطورة الأزمات وأهمية التعامل معها للحفاظ على استمرارية الكيان وبقائه.

الخطوة التاسعة: الحكم على الكتاب:

أثبت الكتاب جدارته لمنح القارئ وقته له، من خلال ما يُقدّمه من موسوعة علمية، واقعية، موضوعية، تكشف الستار عن الحقائق المُخبّئة، وتُسلّط الضوء على نواحٍ وجوانب للعدو لم يعرفها العالم من قبل.

وفي ظل الأحداث المتقلّبة والمتسارعة في المنطقة والعالم، فإن هذا الكتاب يُعدّ ضرورة لكلّ من يهتم ويُعنى بالقضية الفلسطينية، ولكلّ باحث سياسي، أو حتى مُجرّد طالب علم ومعرفة في طريقه للتعرّف على «إسرائيل» عبر المنظار الدقيق، بعيداً عن كذب البروباغاندا الغربية.

وهذا العيب يُعدّ عنصراً غير مؤثّر على القيمة العلمية للكتاب، ويمكن تجاوزه بسهولة من دون التأثير على المُكتسبات التي يُقدّمها الكتاب إجمالاً.